ملحق برسالة: مقدمة في الكشف عن قواعد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي وأصوله فيها أقوال الشيخ ربيع في قواعده الأربعة ومسألة الإيمان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله, ننبه ابتداءا قبل الشروع في سرد أقواله على ما يلي:

- قسمت النقولات إلى خمسة نقاط, وهي على نفس الترتيب في أصل الرسالة, أي القواعد الأربع ومسألة الإيمان, وبين القاعدة الثالثة والرابعة, ذكرنا فصلا في بيان قول ربيع في تفاصيل مسألة الإيمان.
- وضعت أمام كل نقل قصير في الجملة هذه العلامة: ** , أما إذا كان النقل مطولا من مصدر واحد فإنني أبدأ بذكر عنوان المصدر مسطرا, ثم أنقل فقرات كلامه الواحد تلو الآخر دون فصله بالعلامة السابقة, وأختم النقل بقول: انتهى النقل عن "عنوان المصدر", وذلك بالخط الغليظ.
- وضعت العلامة الآتية: (.....) , لكل كلام حذفته من كلام الشيخ ربيع, لعدم وجود تعقيب عليه في رسالة: مقدمة في الكشف عن قواعد الشيخ ربيع... .
- رتبت أقواله تحت النقاط الخمسة ترتيبا مقاربا لترتيبها في أصل الرسالة, وذلك لوجود بعض الأقوال التي توجد في مصدر واحد من كتاباب ربيع, إلا أن الرد عليها وإن اجتمع تحت قاعدة واحدة من القواعد الأربع في أصل الرسالة, إلا أنه عند الرد عليها تم تفريقها في السياق المناسب للرد, وبالتالي تداخلته نقولات من مصادر أخرى.
- كل ترقيم لصفحات كتب الشيخ ربيع فهي وفق كتبه الموجودة على صفحته في الشبكة العنكبوتية على ملف "وورد".
- **كل كلام في هامش هذا الملحق فهو للشيخ ربيع**, وقد ابتدأت الكثير منه بقول: "قال المدخلي في الهامش", أي هامش كتابه, إلا أن هذه النقولات وإن كانت مأخوذة من محلها في كتبه, إلا أن ترقيمها في هذا الملحق قد يكون مغايرا, لترقيمها في مصدرها الأصلي, وسبب هذا يرجع إلى برنامج "وورد".

القاعدة الأولى:

** وسئل: شيخنا حفظكم الباري عز وجل نرجو من فضيلتكم أن تبينوا لنا مدى أهمية المنهج ومدى تلازمهِ بعقيدة السلف ، وأثرِ ذلك في صلاح الفرد والمجتمع المسلم؟ – فأجاب: "قضية المنهج برزت في هذا العصر ما كان الناس يقولون عقيدةٌ ومنهجٌ. حتى جاء بعض أهل الأهواء وضحِكوا على بعض المنتسبين إلى المنهج السلفي وأقنعوهم بأن يلتحقوا بهم وأن يكونوا من أتباعهم وعلى طريقتهم المنحرفة. وكيف يحتالون على الشباب السلفي, يقولون : قل لهم أنا عقيدتي سلفية ومنهجي مثلاً :إخواني ، أنا عقيدتي سلفية ومنهجي بدين الله تبليغي، وما يعرفون تلازم المنهج والعقيدة ، وكما لا يصح منك شهادة أن لا إله إلا الله. هكذا يتحايلون وكأن المنهج ليس من دين الله ، وكأن المنهج العوبة بأيدي من أراد أن يلعب إلا إذا أضفت إليها شهادة أن محمداً رسول الله ، كذلك لا يصح منك ولن تكون سلفياً إلا إذا التزمت العقيدة السلفية والمنهج السلفي. ثم إن العلماء اختلفوا فالشيخ الألباني وبعض العلماء يقولون: الفرق بين العقيدة والمنهج أوسع من العقيدة ، العقيدة تدخل في المنهج ، تقول منهجي في العقيدة أن أؤمن بأسماء الله وصفاته وبالرسل وبالكتب وكذا وهذا هو منهجي في العقيدة. منهجي في العبادة أن اصلي كصلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصوم كما يصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. منهجي في الوقوف في وجه أهل البدع وهكذا ، فقالوا المنهج أوسع. الشيخ ابن باز رحمه الله كان لا يرى فرقاً بين العقيدة والمنهج لإنها مُشكِلة حادثة أحدثها أهلُ البدع .فاختلفت الإجابات وكلها سواء من قال لا فرق بين العقيدة والمنهج ومن قال إن هناك فرقاً وأنَ العقيدة أضيق نطاقاً من المنهج ، والمنهج أوسع من العقيدة. فكلهم يلتقون في احترام المنهج وفي التلازم بين العقيدة والمنهج بارك الله فيكم. فكونوا على طريقة السلف عقيدة ومنهجاً في التعامل مع الكتاب مع السنة مع أهل البدع والأهواء نتعامل على طريقة السلف وهذا منهجهم. كيف منهج السلف في التعامل مع أهل الأهواء والبدع؟ كذا وكذا. كيف منهجهم في التعامل مع أصحاب رسول الله؟ كذا وكذا. كيف منهجهم في التعامل مع العلماء؟ كذا وكذا, إلخ". [محاضرة: الحث على التمسك بالعقيدة]

** وسئل هل هناك فرق بين المنهج والعقيدة وإن كان بينهما فرق فهل هناك مدخل لأهل التحزّب من خلال ذلك التفريق؟ – فأجاب : "طبعًا المنهج قد كَثُر الكلام فيه، والحديث عنه في هذا العصر بعكس ما كان عند السلف قد يذكرون كلمة منهج ومنهاج لكن ما كان عندهم هذا اللهج بالمنهج بالمنهج، لكن لَمّا انتشر اضطرّ السلفيون أن يقولوا: المنهج المنهج. أنا سمعت الشيخ ابن باز لا يفرِّق بين العقيدة والمنهج ويقول: كلّها شيء واحد، والشيخ الألباني يفرّق، وأنا أفرِّق، أرى أنّ المنهج

أشمل من العقيدة، فالمنهج يشمل العقيدة ويشمل العبادات ويشمل كيف تتفقّه ويشمل كيف تنتقد، ويشمل كيف تواجه أهل البدع فالمنهج شامل، منهج أهل السنّة في العقيدة، منهجهم في العبادة، منهجهم في التلقّي، منهجهم في كذا منهجهم في كذا. فالمنهج أشمل بلا شك، لكنّ أهل الأهواء بعضهم يفرّق بين العقيدة والمنهج لأهداف حزبية وسياسية، فيحتالون على كثير من السلفيين فيقولون أنت تبقى على عقيدتك ولكنّ المنهج نحن محتاجون أن نتعاون فيه. فلا مانع أن تقول: أنا سلفيٌّ عقيدة إخوانيٌّ منهجًا. ومعلوم أنّ من منهج الإخوان حرب العقيدة السلفية، فهذا السلفي الذي يقول أنا سلفي إذا قال أنا سلفي العقيدة إخواني المنهج أو تبليغي المنهج فهو ينادي على نفسه بأنّه يحارب المنهج السلفي والعقيدة السلفية. فهي من الحيل الحزبية والسياسية التي أشاعها التبليغ والإخوان وفرَّقوا بين العقيدة والمنهج للتلاعب بعقول السلفيين خاصّة". [شريط مفرغ: أجوبة فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي السلفية على أسئلة أبي رواحة المنهجية].

** وسئل:ما الفرق بين العقيدة والمنهج؟ – فأجاب: "قضية التفريق بين العقيدة والمنهج جاءت في هذا العصر ,الناس لم يكونوا يفرقون بين العقيدة والمنهج ولكن جاءت الفتن فاضطر بعض أهل السنة إلى التفريق بين العقيدة والمنهج . لكن الشيخ ابن باز لا يفرق بين العقيدة والمنهج فيقول كلها واحد. وأنا اضطررت إلى أن أقول: العقيدة أوسع من المنهج لأن العقيدة تدخل في المنهج منهج أهل السنة في الاعتقاد في الأسماء والصفات كما جاء في الكتاب والسنة منهج أهل السنة كذا ومنهج أهل السنة في الاستدلال كذا ,منهج أهل السنة في الأخبار كذا هذا هو منهجهم كيف يستدلون هذا من المنهج ,كيف يتلقون الأخبار هذا من المنهج". [محاضرة : الثبات على السنَّة]

** وسئل: فضيلة الشيخ هل هذه المخالفات التي ظهرت عند كثير ممن ينتسب إلى العلم والدعوة في باب البيعة والسمع والطاعة تطعن في عقيدتهم, لأن بعض الناس بقولون: إن مع كل هذه الانحرافات هم أصحاب عقيدة سلفية؟ أفيدونا أفادكم الله. – الجواب: "إذا قرأت شرح السنة للإمام البربهاري, وقرأت أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل, وقرأت كتب السلف تجد أن من يفعل مثل هذه الأشياء والله خارج عن ال سنة ولو ادعى سلامة العقيدة, فإن سلامة العقيدة معناها اتباع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح في كل شأن من الشؤون, فإذا تخلى الذي ينتمي إلى السلفية عن أصل من هذه الأصول فلا يستطيع منصف وصادق أن يقول: إن هؤلاء سلفيون, والدليل أن الخوارج الذين أغرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلهم وقتالهم ما كانوا منحرفين في توحيد الربوبية ولا توحيد الأسماء والصفات, ما كان عندهم شرك, وما كان عندهم

تعطيل الجهمية في صفات الله, ولا عندهم شيء من عقائد الجهمية فيما يتعلق بسائر جوانب العقيدة, وما كان عندهم شرك في توحيد العبادة, ولا عندهم ضلال فيها, كان انحرافهم في الحاكمية وما يتبعها مثل الانحراف الذي نعايشه الآن. (.....)". [كتاب: كشف الستار عما تحمله بعض الدعوات من أخطار, السؤال الخامس والعشرون]

** قال المدخلي هداه الله: "الخوارج يقولون لا حكم إلا لله، ويصلون ويصومون ويتعبدون ويقرؤوا القرآن، وصفهم رسول الله عليه الصلاة والسلام: تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وقراءتكم إلى قراءتهم، وفي رواية: ليست قراءتكم على قراءتهم بشيء يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، هم شر من تحت أديم السماء لو أدركتموهم لقتلتموهم قتل عاد، أو: قتل عاد وإرم، كما في رواية أخرى. عقائدهم سلفية، يعني دولاك اللي قاتلوا علي، كانوا والله عقائدهم سلفية يا إخوتاه، ما كان عندهم عبادة قبور، ولا عندهم تعطيل الجهمية، ولا كان عندهم انحراف سياسي، في الحاكمية جهلوا الصحابة، طعنوا فيهم، كفروهم، لم يعولوا على أصحاب رسول الله في شيء، ركبوا رؤوسهم، شذوا عن الأمة، سلوا عليهم السيوف، فقتلهم أصحاب رسول الله بالإجماع ما فيهم خلاف أنهم شر الخلق والخليقة" [شريط: لقاء مفتوح في جدة، الوجه الأول].

** وقال: "الخوارج كانت عقيدتهم سلفية في العبادة وفي الأسماء والصفات، وكان عندهم انحراف في المنهج، فكيف الرسول يقول فيهم كذا وكذا ؟ ويقتلهم الصحابة ؟ ويضلون عند الأمة كلها من شر خلق الله عز وجل. الخوارج الآن معتزلة، وعندهم اعتزال" [شريط: الجلسة الخامسة في المخيم الربيعي، الوجه الأول].

** قال المدخلي: "لا يجوز التفريق بين العقيدة والمنهج" [شريط: لقاء مفتوح في جدة، الوجه الأول].

** وسئل في آخر اللقاء في جدة: ما الفرق بين العقيدة والمنهج؟ فأجاب: "لا يجوز التفريق بين العقيدة والمنهج، هذا أسلوب سياسي ابتكره أناس، يعني في هذا البلد أكثر من غيره، لأن الغالب على أهل هذا البلد المنهج السلفي، فيأتي ناس لهم أفكار سياسية، أو لهم طرق بدعية، أو شيء من هذا فيحتالون على السذج".

** وسئل: هل كل من كان عنده فكر الخوارج يقال عنه خارجي ؟، فأجاب المدخلي قائلا: "اللي عنده فكر الخوارج إيش يقال له؟، يقال له سلفي؟" [شريط: الجلسة الثانية في المخيم الربيعي، الوجه الثاني].

** ونقل المدخلي كلاما عن الإمام عبد الرحمان بن حسن صاحب كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد مفاده أن: "التوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات: وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات. وتوحيد الطلب والقصد: وهو توحيد الإلهية والعبادة. " [فتح المجيد]، ثم نقل الإمام عبد الرحمان بن حسن رحمه الله كلاما عن العلامة ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله فيه تقريرا لما ذكره. وكان مما علق به المدخلي على كلام الأئمة قوله: "ولم يتعرض هذان الإمامان لتوحيد الحاكمية"، وقال أيضا: "فهل يقال إن شيخ الإسلام فرغ منهج الأنبياء من الدعوة إلى تحكيم الشريعة، وأن تأصيل شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم وأئمة الدعوة تأصيل فاسد؟!" [كتاب: النصر العزيز على الرد الوجيز ص148–149].

** وقال: "تعلق هؤلاء القوم السياسيون بجانب من الإسلام، هو ما سموه بالحاكمية تعلقاً سياسياً فحرفوا من أجل ذلك أصل الإسلام كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) وفسروها بمعنى لا يعرفه الأنبياء ولا العلماء من الصحابة فمن بعدهم فقالوا: إن معنى لا إله الا الله : لا حاكم إلا الله، والحاكمية أخص خصائص الألوهية، وشهد كبراؤهم أن الذي فسر لا إله إلا الله قد بين معنى لا إله إلا الله بياناً لا نظير له في هذا العصر، وصدقوا فلم يسبق الرجل إلى هذا المعنى أحد، لا الأنبياء ولا المصلحون ، ذلك المعنى الذي ضيع المعنى الحقيقي للا إله إلا الله وجاء فريق منهم لما لم يسلم العلماء حقاً بهذا التفسير فقالوا: إن التوحيد أربعة أقسام، رابعها توحيد الحاكمية، وهي لعبة سياسية من جملة ألاعيبهم وحيلهم على الأمة يريدون تخدير من استطاعوا من الشباب السلفي حتى إذا سلموا بهذا التقسيم واطمأنوا إليه جعلوا الحاكمية هي المعنى الأول والأخير للا إله إلا الله". [مقالة: من هم الخوارج المارقون والمرجئة المميعون]

** وسئل: أحسن الله إليكم ما معنى الحزبية؟ وما معنى أن فلانا عنده حزبية؟ ومن هم الحزبيون؟ وما هي دعوتهم وما هو منهجهم؟ – الجواب: "كل من خالف المنهج السلفي غهو من أحزاب الضلال, والحزبية من شروطها التنظيم. الله جل وعلا سمى الأمم الماضية أحزابا, وسمى قريشا لما تجمعوا ومن معهم أحزابا, ما عندهم تنظيم وما عندهم شيء, فليس من شرط الحزب أن يكون منظما, فإذا نظم هذا الحزب ازداد سوءا, فالتعصب لفكر معين مخالف لكتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم, والموالاة والمعاداة عليه هذا تحزب, هذا التحزب ولو لم ينظم, تبنى فكرا منحرفا وجمع عليه أناسا هذا حزب سواء نظّمه أو ما نظّمه, ما دام يخالف الكتاب والسنة, هذا حزب الكفار الذين كانوا يحاربون الرسول صلى الله عليه وسلم, ما كان عندهم هذا التنظيم الموجود الآن ومع ذلك

أطلق عليهم أحزابا, كيف؟ لأنهم تحزبوا للباطل وحاربوا الحق (كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب), سماهم الله تعالى أحزابا, وعملوا أحزابا تجمعت قريش وغطفان وقريظة وأصناف من القبائل, ما هم منظمين هذا التنظيم, تجمع سماهم الله أحزابا وسميت سورة بسورة الأحزاب, فليس من شرط الحزب أن يكون منظما إذا آمن بفكرة باطلة وخاصم من أجلها وجادل من أجلها ووالى من أجلها, هذا حزب هذا, فإن زاد ذلك تنظيما وجنّد الأموال, طبعا أمعن في الحزبية وصار من أحزاب الضلال والعياذ بالله". [كتاب: كشف الستار عما تحمله بعض الدعوات من أخطار, السؤال الثامن].

** وقال: "وأهل البدع الضالين من خرافيين وحزبيين وحركيين" [كتاب: منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف ص24].

** وقال: "وأن العلماء الذين يدعي اتفاقهم ليسوا بعلماء ولا موضع ثقة الأمة بل هم شرذمة من مخلفات الجهمية وغلاة المعتزلة والعقلانيين المتأثرين بمناهج فلاسفة أوربا مثل جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومقلديهما". [مقالة: بعض المآخذ على منهجية الغزالي في مؤلفاته].

** وقال: "ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لمقاصد سيئة منها رمي أئمة السنة بالإرجاء" [مقالة: كلمة حق حول جنس العمل]

القاعدة الثانية:

** قال المدخلي هداه الله: "وأنشئوا منهج الموازنات والذي أنشأه القطبيون السروريون", وقال أيضا عن هؤلاء: "مما يفيدك أن القوم فجرة كذابون لا يريدون العدل بل يريدون للبدع والضلالات أن

تروج", وقال أيضا عن منهج الموازنات: "أنا ما أعرف مكيدة أخبث من هذه المكيدة للإسلام" [شريط: من هم المرجئة].

كتاب: منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف:

** نقل المدخلي هداه الله في مقدمة كتابه كلام جماعة من أهل العلم للتدليل على أنهم يوافقونه على محتوى كتابه، فأطلق ما قيدوه، وأنزله على مسألتين: مسألة أرادوها، وهي المسؤول عنها، أي عدم ذكر حسنات المبتدع حال التحذير منه، ومسألة لم يريدوها: وهي المتعلقة بذكر حسنات المبتدع حال التقويم، وأشار بعضهم إلى التفريق بين الأمرين، وسأنقل من أقوالهم قول الشيخ ابن باز وقول الشيخ الفوزان: "– سئل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز حفظه الله ووفقه السؤال التالي: بالنسبة لمنهج أهل السنة **في نقد أهل البدع وكتبهم،** هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

فأجاب وفقه الله: "**المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوىء للتحذير**، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، **أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم،** الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك. **فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق، يبين،** وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحق؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك، يبين، لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل، ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم".

– فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعا ببدعته لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه؟ فأجاب الشيخ رعاه الله: "لا ، ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا إذا قرأت كتب أهل السنة، وجدت المراد التحذير، اقرأ في كتب البخاري "خلق أفعال العباد"، في كتاب الأدب في "الصحيح "، كتاب "السنة" لعبد الله بن أحمد، كتاب "التوحيد" لابن خزيمة، "رد عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع"... إلى غير ذلك. يوردونه للتحذير من باطلهم، ما هو المقصود تعديد محاسنهم... المقصود التحذير من باطلهم، ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تكفره، بطلت حسناته، وإذا كانت لا تكفره، فهو على خطر، فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها" اهـ. من شريط مسجل لدرس من دروس الشيخ حفظه الله التي ألقاها في صيف عام 1413 هـ في الطائف بعد صلاة الفجر.

– سئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله ورعاه السؤال التالي– بعد أن سئل قبله عدة أسئلة حول الجماعات –: طيب يا شيخ ! **تحذر منهم دون أن تذكر محاسنهم مثلاً؟** أو تذكر محاسنهم ومساوئهم؟

فأجاب حفظه الله: "إذا ذكرت محاسنهم ، معناه: دعوت لهم ، لا، لا تذكر، اذكر الخطأ الذي هم عليه فقط، **لأنه ما هو موكول لك أن تدرس وضعهم وتقوم... أنت موكول لك بيان الخطأ الذي عندهم** من أجل أن يتوبوا منه، ومن أجل أن يحذره غيرهم، أما إذا ذكرت محاسنهم، قالوا: الله يجزاك خير، نحن هذا الذي نبغيه... " اهـ. من شريط مسجل للدرس الثالث من دروس كتاب "التوحيد" التي ألقاها فضيلته في صيف عام 1413 اهـ في الطائف." [ص6–7 و10 من منهج أهل السنة...]

** قال المدخلي هداه الله: "وأما المبتدع، فإذا كنا في مقام التحذير من البدع، حذرنا منه، ذاكرين بدعته فقط، ولا يجب علينا ذكر شيء من محاسنه، وإذا كنا في باب الرواية، فيجب ذكر عدالته وصدقه إذا كان عدلاً صادقاً، لأجل مصلحة الرواية وتحصيلها والحفاظ عليها، لا من أجل شيء آخر، كوجوب الموازنة بين المحاسن والمثالب كما يزعم من يزعمه، فلا يلزمنا ذكر جوده وعلمه وشجاعته وجهاده وأخلاقه وغير ذلك مما لا علاقة له بالرواية" [ص41 من منهج أهل السنة...].

وبوب في كتابه منهج أهل السنة... بابا سماه: "مناقشة أدلة من يرى وجوب الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات خصوصا في أهل البدع", ونقل فيه قول الشيخ سلمان العودة في كتيبه "أخلاق الداعية": "العدل في تقويم الكتب: فحينما تقوم كتابا، فليس من العدل أن تقول: إنه يحوي أحاديث موضوعة أو ضعيفة مثلا أو آراء شاذة، فتذكر الجانب المظلم وتنسى جانبا آخر موجودا في الكتاب، وهو أنه يحوي توجيهات مفيدة أو أبحاثا علمية"، ونقل أيضا كلاما عن الشيخ الصويان في كتابه منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم، وهو قوله: "خامسا: الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات، إذا تبين أن الإنسان مهما كانت منزلته معرض للصواب والخطأ، فالموازنة بين الإيجابيات والسلبيات هو عين العدل والإنصاف، وإليك بيان هذه المسألة بالأدلة والشواهد" [انظر: ص49–50 من منهج أهل السنة...].

وقال أيضا في خاتمة كتابه في النقطة رقم12: "وأنهم (أي السلف) ألفوا كتباً في بيان السنن، ودحض البدع، والتحير من أهلها، ولم يلتزموا هذه الموازنات، بل عملهم على نقيض ما يدَّعى منها" [ص173 من منهج أهل السنة...]. **انتهى النقل عن كتاب منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف.**

** قال المدخلي: "أنا أعتقد أن الكتاب هذا تعرض لدسّ الكثير من الصوفية، لا أستبعد أبداً"، فسئل المدخلي: "السير ؟"، فقال: "لا أستبعد، نعم، لا أستبعد، السير وغيره من الكتب" [شريط: الجلسة الثانية في المخيم الربيعي، الوجه الأول]. وسئل في نفس الشريط عن كتاب لابن تيمية، فأجاب بأن ابن تيمية كذبوا عليه في حياته، وأن تلامذته ذكروا أن أهل البدع بدئوا يدسون في كتبه.

** وقال المدخلي عن الإمام الذهبي: "قال الذهبي هذا المتسامح الذي يتعلق به الآن أهل الأهواء" [شريط: الجلسة الخامسة في المخيم الربيعي، الوجه الأول].

كتاب: بيان فساد المعيار, حوار مع حزبي متستر:

** وقال المدخلي في كتابه بيان فساد المعيار: "هذا هو منهج العلماء من أهل السنة والجماعة من فجر تأريخهم إلى يومنا هذا ؛ ولكن أهل الأهواء والفتن ظهروا للناس بمناهج جديدة مثل منهج الموازنات لحماية أهل البدع الكبرى" [ص8 من بيان فساد المعيار].

وقال أيضا: "الفصل الأول: سقوط دعاوى ظالمة: قال صاحب المعيار: "ولما رأى الشيخ ربيع كل هذا التعظيم والتمجيد من مريديه اندفع في الرد على مخالفيه متجاوزا في ذلك حدود الشرع والأدب فاتهمهم بشتى أنواع التهم، وسفه عقولهم، وطعن في نياتهم، وشكك في مقاصدهم! بل وصل الأمر به في نصرة رأيه إلى التشكيك بكتب أهل العلم مثل مجموع فتاوى شيخ الإسلام وكتاب سير النبلاء للحافظ الذهبي بدعوى أن ما يوجد فيها من ذكر محاسن بعض العلماء المبدّعين هو من وضع المبتدعة ودسائسهم في هذه الكتب([1]. وهذه دعوى خطيرة للتشكيك في تراث هذه الأمة..."(.....) خامساً : أين هو نص كلامي الذي شككت به في تراث الأمة؟! (.....) فلو صح ما نسبته إلي . ولا أذكر ذلك . فله أسبابه، منها: أني أنفي عن الشيخين الخطأ الذي يخالف منهجهما. ومنها : ما قرأته من كلام شيخ الإسلام نفسه في كتابه مجموع الفتاوى (161/3) ألا وهو قوله: "وكان قد بلغني أنه زور علي كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان يتضمن عقيدة محرفة ولم أعلم بحقيقته لكن علمت أنه مكذوب". وما قاله أحد تلاميذه في كتاب وجهه إلى تلاميذ شيخ الإسلام بعد موته يحثهم على المحافظة على كتب شيخ الإسلام لأن أهل البدع بدؤا يدسون فيها أشياء من ضلالهم أو نحو هذا الكلام الذي أورده ابن عبد الهادي في العقود الدرية (.......) ومنها ما قاله التاج السبكي عن أبيه الملقب بالتقي: "وكنت أرى الشيخ الإمام يضرب على مواضع من كتاب (ذم

([1]) علق المدخلي في الهامش: وادعى أن هذا الكلام في أحد أشرطة ربيع .

الكلام) وينهى عن النظر فيه", فهذا ما يفعله مثل التقي السبكي الموصوف بالورع والإمامة ويقره ابنه ويراه من فضائل أبيه وهما هما عند الصوفية الأشعرية، وكم نسب الصوفية والأشعرية إلى أئمة السنة من الأباطيل كالتفويض في أسماء الله وصفاته والإرجاء وغير ذلك .

ودعا ابن عباس . رضي الله عنه . بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشئ فيقول : "والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل" مقدمة صحيح مسلم. فهل ابن عباس من المشككين؟ كلا إنه منطلق من المنهج الذي أشرت إليه، والتشكيك في التراث وفي أئمة الإسلام وفي أمانتهم وعدالتهم إنما يكمن في اختراعكم لمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات الذي تنسبونه ظلماً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وإلى الذهبي مخالفين بذلك كل ما كتبه شيخ الإسلام في أهل البدع بدون موازنات؛ بل مشككين في منهجه الذي سار فيه على منهج السلف ومعرضين عن مؤلفات الذهبي وغيره في الجرح الخاص المجرد من الموازنات كالميزان وديوان الضعفاء وكالمغني والذيل على الديوان". [ص17–21 من بيان فساد المعيار].

وقال أيضا: "وعملي هذا مقصود به التحذير من البدع وأهلها ، وأنتم تحرفون نصوص ابن تيمية للدفاع عن أهل البدع ، ولتأكيد منهج الموازنات الذي ما اخترع إلا لهدم منهج السلف وهدم من يحمله ويدعو إليه . ولا ترفعون رأساً بكلام السلف ولا بكلام ابن تيمية وغيره من العلماء وحينما عجزتم عن وجود شئ من كلام السلف يؤيد منهج الموازنات والدفاع عن أهل البدع اتجهتم إلى كلام ابن تيمية تتبعون بعض المتشابهات من كلامه، فتعلقتم به لنصرة هذا المنهج الباطل وللدفاع عن أهل البدع ولمشاقة أهل السنة وهدم منهجهم الحق.

دعاوى مزيفة في خاتمة المعيار ودحضها:

أقول : أولاً : إن ما حصل مني من تراجم لمن تلبسوا ببدعة إن كان فيه شئ من الثناء عليهم بما قاله غيري فهذا صدر مني قبل سبعة عشر عاماً ، أيام الطلب قبل أن يظهر لي هذا الأصل الأصيل المجمع عليه عند أهل السنة والجماعة فأنا معذور . إن شاء الله . ، (.....)

أقول : أولاً : قد وفقني الله عز وجل لبيان قضايا المنهج على أحسن الوجوه (.....)

ثانياً : من بدع أهل هذا الحزب السيئة والخطيرة أنهم يعيرون بالرجوع إلى الحق ؛ بل بالاهتداء إلى الحق ويعتبرونه عيباً كبيراً وتناقضاً وانتقالاً من الضد إلى الضد ، فالبقاء على الباطل أو الجهل هو الكمال وأعظم ميزات الرجال عند هؤلاء . (.....)

ثالثاً : أنا ولله الحمد من دهر أنكر منهج الموازنات على من يستخدمه للدفاع عن أهل البدع، ثم لما طُرحت المؤلفات وانتشرت الدعايات لهذا المنهج الباطل ألجئت إلى التأليف في دحضه، فألفت كتابين فكان فيهما من الحجج والبراهين ما يثلج صدور أهل السنة المعاصرين ولله الحمد، وقد أيدوه لأنه الحق ومنهج السلف، وعلى رأس المؤيدين الشيخ ابن باز والألباني والفوزان والعباد(.....)

ثانياً : من أفرى الفرى نسبة ما يسير عليه الحزبيون في نصرة أهل البدع والذب عنهم ولا سيما رؤوسهم إلى ابن تيمية والذهبي وابن كثير ، والدليل على هذا الكذب أنهم منذ بدأوا بهذا التلبيس لم يستطيعوا إلى اليوم أن ينقلوا شيئاً عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى في تأييد هذا المنهج وما نسبوه إلى ابن تيمية كذب وتلبيس وتعلق ببعض المتشابه من كلامه، وكتبه المليئة بالنصوص الواضحة الجلية في ذم أهل البدع، ذماً وقدحاً مجرداً ليس فيه شئ من الموازنات، أكبر دليل على افترائهم على هذا الإمام؛ بل حياته كان جلها في جهاد أهل البدع ويرى الرد عليهم جهاداً". [ص193-207 من بيان فساد المعيار].

وقال أيضا: "تأييد علماء السنة لكتابات ربيع في منهج النقد وغيره ومنهم ابن باز والألباني: (......)

ثالثاً : فيما يتعلق بمنهج النقد ، فقد ذكرت غير مرة تأييد علماء السنة في هذا العصر لمنهج النقد الذي وضحته في عدد من كتبي ، مثل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبدالعزيز السلمان والشيخ الألباني والشيخ أحمد بن يحيى النجمي والشيخ زيد بن محمد هادي. فليرجع من شاء إلى مقدمة كتابي (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) ومقدمة كتابي (النصر العزيز) ليتأكد من هذا ، وليتأكد أن هذا هو منهج أهل السنة والجماعة الذي ساروا عليه في النقد في كتب الرجال وفي كتب العقائد وغيرها، وأنه لا يمكن التمييز بين أهل الحق والباطل والسنة والبدعة ، ولا التمييز بين صحيح الأحاديث وضعيفها إلا بهذا المنهج؛ بل لا يذاد عن الإسلام والسنة إلا به. وأخيراً فلقد طعن الشيخ الألباني مرات في منهج الموازنات وبَيَّن أن منهج النقد الصحيح عند أهل السنة هو الذي يسير عليه ربيع بن هادي. ومن آخر ما صدع به الشيخ الألباني في هذا الصدد النص الآتي: قال الشيخ الألباني حفظه الله: "ما يطرح اليوم في ساحة المناقشات بين كثير من الأفراد حول ما يسمى.. أو حول هذه البدعة الجديدة المسماة (بالموازنة) في نقد الرجال. أنا أقول : النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المنتقد ترجمة تاريخية فهنا لا بد من ذكر ما يحسُن وما يقبُح بما يتعلق بالمترجم من خيره ومن شره، أما إذا كان المقصود بترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم عندهم بأحوال الرجال ومناقب

الرجال ومثالب الرجال؛ بل قد يكون له سمعة حسنة وجيدة ومقبولة عند العامة، ولكن هو ينطوي على عقيدة سيئة أو على خلق سيئ، هؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل.. حين ذاك لا تأتي هذه البدعة التي سميت اليوم بـ(الموازنة)، ذلك لأن المقصود حين ذاك.. النصيحة وليس هو الترجمة الوافية الكاملة، ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك ببطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو (الموازنة) لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام يذكر السيئة المتعلقة بالشخص للمناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم ترجمة كاملة للشخص الذي يراد نصح الناس منه، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تستحضر في هذه العجالة، ولكن لا بأس من أن نذكر مثالاً أو أكثر إن تيسر ذلك، جاء في الصحيح صحيح البخاري: (أن رجلاً استأذن في الدخول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام: ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو.. ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو.. فلما دخل الرجل وكلمه عليه السلام هشّ له وبشّ، ولما خرج قالت له عائشة: يارسول الله لما استأذن في الدخول قلت: ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو، ولما كلمته هششت إليه وبشِشت إليه، قال يا عائشة: إن شر الناس عند الله يوم القيامة من يتقيهم الناس مخافة شرهم) هذا الرجل لم يطبِّق فيه هذه البدعة العصرية الجديدة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، ذلك لأن المجال ليس ترجمة الرجال، وإنما هو مجال للتحذير والتعريف بهذا الرجل حتى يُحذَر، من هذا القبيل أيضاً ولعله ألطف وأمس بالحجة في هذا الموضوع لأن ذاك الرجل الذي ذمه عليه السلام بقوله: (بئس أخو العشيرة هو) يقول شراح الحديث: بأنه كان من المنافقين وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتألفه حتى يكفي شره أتباعه المؤمنين به عليه السلام، لكن المثال التالي أمس في الموضوع لأنه يتعلق بامرأة مسلمة حينما جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يارسول الله: إن أبا جهم ومعاوية خطباني. . معلوم أن كلاً من الرجلين من أصحاب الرسول عليه السلام والسائلة هي امرأة خطبت من كل منهما .. فقال عليه الصلاة والسلام (أما معاوية فرجل صعلوك، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه) هذا ذمٌ، هذا قدحٌ فقط، ولم يذكر محاسن كل من الرجلين، لِمَ؟ لأن المرأة جاءت تستنصح الرسول عليه السلام في أيهما تقبل التزاوج معه، فذكر عليه السلام لها ما يعلم صلى الله عليه وآله وسلم من طبيعة النساء فيما يرغب المرأة عادة في الرجل فإذا كان الرجل فقيراً لا جاه له بين الناس، ومما لا رغبة للنساء في مثله، كذلك إذا كان ضراباً للنساء أو كان كثير الأسفار فكل من الوصفين تُرجمت هذه الكلمة أو فُسرت هذه الكلمة من شراح الحديث حينما قال عليه السلام: (أما أبو جهم فرجل لا يضع العصى عن عاتقه) يعني كناية عن كثرة الأسفار أم أنه لمجرد ما يرى خطأ من المرأة يسارع إلى ضربها.. قد قيل فيه بكل من

التفسيرين، الراجح هو أنه (ضراب للنساء) المهم أنه عليه السلام ذكر عيب هذين الرجلين ولم يذكر مناقبهما وأنهما آمنا بالله ورسوله وأطاعا الله ورسوله...إلخ. وحدث عن هذا ولا حرج لذلك لما تكلم العلماء عن الآيات والأحاديث التي جاءت في تحريم الغيبة لم يسعهم إلا أن يبينوا نصحاً للأمة أنه ليس كل غيبة هي محرمة، وقد جمع ذلك بعض العلماء الظرفاء في بيتين من الشعر فقال قائلهم:

القدح ليس بغيبة في ستة   متـظلم ومعرِّف ومحذر

ومجاهر فسقاً ومستفت ومن   طلب الإعانة في إزالة منكر

والحديث في شرح هذه الخصال الست المذكورة في هذين البيتين حديث طويل، ولكن المهم فيما يتعلق بهذا السؤال أن أقول في ختام الجواب: إن هؤلاء الذين ابتدعوا بدعة الموازنات هم بلا شك يخالفون الكتاب ويخالفون السنة، السنة القولية والسنة العملية، ويخالفون منهج السلف الصالح، من أجل هذا المنهج نحن رأينا أن ننتمي في فقهنا وفهمنا لكتاب ربنا ولسنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلى السلف الصالح، لم؟ لا خلاف بين مُسلمَيْن فيما أعتقد أنهم أتقى وأورع وأعلم و.. و.. إلخ ممن جاؤا من بعدهم. الله عزوجل ذكر في القرآن الكريم وهي من أدلة الخصلة الأولى (متظلم) {لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم} فإذا قال المظلوم فلان ظلمني، أفيقال له : اذكر له محاسنه يا أخي؟. والله هذه الضلالة الحديثة من أعجب ما يطرح في الساحة في هذا الزمان، وأنا في اعتقادي أن الذي حمل هؤلاء الشباب على إحداث هذه المحدثة واتباع هذه البدعة هو حب الظهور، وقديماً قيل: (حب الظهور يقصم الظهور) وإلا من كان دارساً للكتاب ودارساً للسنة ولسيرة السلف الصالح. هذه كتب أئمة الجرح والتعديل،... حينما يترجم للشخص يقول فيه ضعيف يقول فيه كذاب وضاع سيئ الحفظ، لكن لو رجعت إلى ترجمته التي ألمحت إليها في ابتداء جوابي لوجدت الرجل متعبداً زاهداً صالحاً، وربما تجده فقيهاً من الفقهاء السبعة لكن الموضوع الآن ليس موضوع ترجمة هذا الإنسان، ترجمة تحيط بكل ما كان عليه من مناقب أو من مثالب كما ذكرنا أولاً. لذلك باختصار أنا أقول ولعل هذا القول هو القول الوسط في هذه المناقشات التي تجري بين الطائفتين: هو التفريق بين ما إذا أردنا أن نترجم للرجل فنذكر محاسنه ومساويه، أما إذا أردنا النصح للأمة أو إذا كان المقام يقتضي الإيجاز والاختصار فنذكر ما يقتضيه المقام من تحذير من تبديع من تضليل وربما من تكفير أيضاً إذا كان شروط التكفير متحققة في ذاك الإنسان، هذا ما أعتقد أنه الحق الذي يختلف فيه اليوم هؤلاء الشباب.

وباختصار أقول: إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبداً، والعلم معه وإن كنت أقول دائماً وقلت هذا الكلام له هاتفياً أكثر من مرة أنه لو يتلطف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس سواء كانوا معه أو عليه، أما من حيث العلم فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقاً إلا ما أشرت إليه آنفاً من شئ من الشدة في الأسلوب، أما أنه لا يوازن فهذا كلام هزيل جداً لا يقوله إلا أحد رجلين: إما رجل جاهل فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض، وهذا لا سبيل لنا عليه إلا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط. هذا هو جواب السؤال، وبهذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين"[(2)].انتهى كلام الشيخ الألباني . حفظه الله . ." [ص211–215 من بيان فساد المعيار]. **انتهى النقل عن كتاب: بيان فساد المعيار, حوار مع حزبي متستر.**

كتاب: المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء:

** قال المدخلي في كتابه المحجة البيضاء... تحت عنوان: "مفاسد القول بمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات: "إن القول بوجوب الموازنات في نقد أهل الباطل يؤدي إلى مفاسد كبيرة وخطيرة جداً، أهمها: 1– تجهيل السلف. 2– رميهم بالظلم والجور. 3– تعظيم البدع وأهلها، وتحقير أئمة السلف وما هم عليه من السنة والحق (.....)

وأما الأمر الثالث: وهو تعظيم أهل البدع؛ فهذا أمر واضح على من اعتنق مذهب الموازنات بين الحسنات والسيئات، كيف لا وما أنشئ هذا المنهج إلا لهذا الغرض. ولا شك أن من ينظر إلى عمل السلف من خلال منهج إيجاب الموازنات، ويحكم على الناس من خلاله، وهو جاد في ذلك؛ فلا بد أن يحتقر السلف ومنهجهم، ويقدح فيه، وفي أحكامهم ومؤلفاتهم. هذا ما يقضي به الشرع الحكيم والمنطق الصحيح والعقل الرجيح، ولا محيص لهم من هذا الذي قررناه" [ص24–28 من المحجة البيضاء].

وعقد أيضا فصلا بعنوان: "مواقف أئمة السنة والحديث والفقه ومناهجهم في نقد وجرح أهل الأهواء والأخطاء": ثم ذكر موقف الإمام مسلم، وقال: "عقد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بابً عظيماً ساق فيه أقاويل أئمة الإسلام في جرح الرواة، الذين ساق أسماءهم في هذه المقدمة. وترجم النووي

---

(2) قال المدخلي في الهامش: من شريط بعنوان (منهج الموازنات)، تسجيلات طيبة بالمدينة النبوية، برقم (86).

لهذا الباب بقوله: باب بيان أن الإسناد من الدين، وأنه الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة..."، ثم أورد المدخلي أربع وعشرون رواية أوردها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، فيها جرح أئمة الحديث لهؤلاء الرواة، وعامتهم إن لم يكن كلهم بين كذاب ومتهم بالكذب ومتروك، ثم ذكر تعقيب الإمام مسلم على ذلك. ثم قال المدخلي معلقاً على ذلك بقول: "قلت: فهل ترى أثراً للموازنات في هؤلاء الذين طعن فيهم وجرحهم أئمة الإسلام، سواء كانوا مبتدعين أو غيرهم؟" [انظر: المحجة البيضاء ص50–55]. **ومنها حذف المدخلي هداه الله أربعة أقوال تخالف رأيه.**

وقال أيضا: "ومن منطلق الحفاظ على الدين وعلى سنة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، وتمييز صحيحها من سقيمها، ومعوجها من مستقيمها، ألف علماء السنة كتباً في بيان أحوال الرواة من: عدالة وضبط أو جرح من كذب أو غلط أو بدعة أو سوء حفظ. ومن تلكم المؤلفات:..."، ونورد كلامه مع شيء من التصرف وخاصة في ترتيب أسماء الكتب، قال: "المؤلفات الجامعة للثقات وغيرهم كـ: تأريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب الكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيبه، والتهذيب للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر. ومنها ما يختص بالثقات ككتاب: الثقات: للعجلي، ولابن حبان، ولابن شاهين. ومنها ما يختص بالضعفاء والمجروحين، مثل: كتاب الضعفاء الكبير والضعفاء الصغير للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي، وأحوال الرجال للجوجزاني، والضعفاء والكذابين والمتروكين لأبي زرعة الرازي، والمجروحين لابن حبان، والضعفاء: للعقيلي، وللفلاس، وللأزدي، وللحاكم، ولأبي نعيم، ولابن البرقي، ولابن السكن، ولابن الجوزي، والكامل لابن عدي، والضعفاء والمتروكين للدارقطني، وميزان الاعتدال، والمغني، والديوان في الضعفاء كلها للذهبي، والذيل على الضعفاء وذيل الميزان لأبي الفضل العراقي، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني. وهذه الكتب وغيرها خصصت بالمجروحين والمتكلم فيهم، ولو كان مذهب الموازنات بين الحسنات والسيئات واجباً أو مشروعاً، لكانت هذه الكتب وما حوته تحتوي على أعظم الظلم وأقبحه، ولكن الحقيقة خلاف هذا. فهذه الكتب تتربع قمة النصيحة والعدل والإنصاف، وعملها لون من ألوان الجهاد العظيم، إذ دافعها الذب عن الإسلام وعن سنة خير الأنام. فبها وبالأئمة الذين ألفوها حفظ الله هذا الدين، ولولاهم لهدم الدين. فعلى عقول من يدعو إلى منهج الموازنات العفاء، إذ هم يدافعون بهذا المنهج الفاسد عن: الكذابين والمجروحين والمبتدعين الضالين من حيث يشعرون أو لا يشعرون. ويطعنون في أئمة الإسلام وجنوده العظام، الذين ألفوا هذه الكتب في هذه الأصناف ذياداً وذباً عن حياض الإسلام" [انظر: الحجة البيضاء ص80–82].

وذكر أيضا فصلاً بعنوان: "نماذج يسيرة من جرح أئمة الحديث والنقد الخالية من الموزنات بين الحسنات والسيئات"، سرد فيه كلام أئمة الجرح والتعديل في الرواة الضعفاء والكذابين والمتروكين، وسرد هذه المرة الكثير من الرواة الضعفاء. وأسماء الكتب التي أوردها، وذكر فيها ما جاء من كلام أئمة الجرح والتعديل: بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، ذكر منه 26 راوياً. التأريخ للدوري عن ابن معين / 27 راوياً. الضعفاء الصغير للبخاري / 17 راوياً. الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البردعي / 26 راوياً. الضعفاء والمتروكين للنسائي / 20 راوياً [انظر: المحجة البيضاء ص83-101].

ثم قال بعدها: "هؤلاء عشرون رجلاً مجروحاً، ضمن (706) في كتاب هذا الإمام الصالح التقي، لا تجد في تراجمهم بصيصاً واحداً من الموازنات بين الحسنات والسيئات، مما يدل دلالة واضحة على أن مذهب الموازنات مذهب باطل، أُخترع مكيدة للإسلام والمسلمين، ولرمي حملة الإسلام العدول الثقات، الذين لا يقوم الإسلام إلا بهم، ويسقط إذا سقطوا . لا سمح الله . بسبب هذا المنهج. وذلك بأنهم هم فقهاء الأمة ومحدثوها ومفسروها، ومن يقبل قولهم في جرح الرواة وأصحاب العقائد المنحرفة، وتعديلهم لمن قامت به العدالة. فمن رام الطعن فيهم فو الله ما يقصد إلا الطعن في الإسلام. وهذه مكيدة للإسلام وأهله، انخدع بسرابها وبريقها أقوام. وقُل مثل ذلك في سائر الأئمة وكتبهم وأقوالهم في المجروحين" [ص92-93 من المحجة البيضاء].

ونقل أيضا عن الضعفاء والمتروكين للإمام الدارقطني، برواية البرقاني عنه قوله في 22 راوياً. ثم قال المدخلي بعدها: "قلت:هؤلاء اثنان وعشرون من جملة اثنين وثلاثين وستمائة رجل، وضعهم تحت عنوام: الضعفاء والمتروكين. وكل من جرحه يوافقه أئمة على جرحه، وأئمة كُثُر. فماذا يقال في هذا الإمام وفيهم؟ أيقال فيه وفيهم: إنهم ظلمة خالفوا منهج الموازنات، الذي لم يولد إلا في القرن الخامس عشر الهجري!!" [ص94-95 من المحجة البيضاء].

ثم نقل عن المدخل الصحيح للحاكم قوله في 27 راوياً. وعن المغني للذهبي قوله في 27 راوياً. ثم قال: "قلت: ونكتفي من كتب الذهبي الأربعة: الميزان وديوان الضعفاء والذيل على الديوان، بما نقلناه من كتابه المغني. فمن ينسب إلى الذهبي القول بوجوب الموازنات بين الحسنات والسيئات، فإن ما حوته كتبه الأربعة معاول تقوض بنيان هذه المذهب المختلق، وتقتلعه من جذوره" [ص101 من المحجة البيضاء].

وقال أيضا في خاتمة كتابه: "إن منهج الموازنات منهج هدّام، مصادم لعلوم الجرح والتعديل التي سلمت لها الأمة (......) فانظر إلى خطورة هذا المنهج، فإنه سيأتي يوم من الأيام يُطعن به في تراثنا العزيز، وفي إسلام الكرام الثقات العدول (......) فأي جناية ارتكبها أصحاب هذا المذهب ودعاته. ليت علماء الأمة يواجهون هذا الخطر، كما كان أسلافهم يواجهون أي خطر على الإسلام، وعلى الأمة الإسلامية" [المحجة البيضاء ص102]. **انتهى النقل عن كتاب المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء.**

** وقال المدخلي في مقالة: من إنجازات موقع الأثري: "3- وفتحوا باباً جديداً -أيضاً- للجرح لم يسبقهم إليه علماء الأمة من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم . مثل : من سقطت عليه كلمة أو سطر عن طريق الغفلة فهو : كذاب خائن مفتر إلى آخر طعنوهم لمن يحصل له شيء من هذا ولو كان نتيجة غفلة ولو من طابع ولو اعتذر وبين الناس عذره وعذر أمثاله فهو : كذاب خائن ولو دافع عنه فضلاء الناس بل لو قام الفقهاء والمحدثون يدفعون عنه هذه التهم الباطلة فهو : كذاب خائن رغم أنوفهم لأنه لا تبديل لكلماتهم ولا سيما إن صدرت من إمامهم . وقد عقد علماء الحديث بحثاً لإصلاح السقط - الذي يقع من العلماء المؤلفين أو الناسخين للكتب - كيفية تخريج الساقط وسموه اللحق ولم يطعنوا به على أحد وعلموا الناس كيف يصلحون السقط في الصفحة اليمنى أو الصفحة اليسرى إن كان سطراً أو سطرين أو أكثر. ولو تعدد السقط في صفحة واحدة بينوا له ماذا يصنع ولم يطعنوا فيمن يحصل منهم السقط لا من قريب ولا من بعيد , فعلى مذهب الأثريين الجدد أهل السنة المحضة أن يحذفوا هذا الباب ويستبدلوا به باباً جديداً يسمونه : باب الكذب والخيانة وليجهلوا العلماء قبلهم". [مقالة: من إنجازات موقع الأثري].

<u>**كتاب:** كشف الستار عما تحمله بعض الدعوات من أخطار:</u>

** السؤال الرابع عشر: أحسن الله إليكم, نجد عند بعض رموز الحزبية ردودا على الأشاعرة ونحوهم من أهل البدع فهل ينتفع بهذه الردود؟ - الجواب: "ما رأينا ردودا ينتفع بها, لم نر لهم ردودا بنتفع بها, بل رأيناهم ينقلون كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ثم يأتون بمنهج الموازنات ليميعوا هذه الردود, والذي أخرج ردا معروفا اختفى هذا الرد فلم يسمح بنشره ولا بطبعه من جديد ولا بشيء, يعني يخدم منهجهم الذي يسيرون عليه ودعوتهم التي يدعون إليها فأخفي هذا الكتاب ورأينا واحدا يقول

لك: موقف ابن تيمية رحمه الله من الأشاعرة, فيأتي يدخل منهج الموازنات على كلام ابن تيمية رحمه الله, ابن تيمية ليس قصده الموازنات ولا كلام فارغ, قصده كلام الحق والتمييز بين الحق والباطل والهدى والضلال, يعرف الحق فيأخذه ويعرف الباطل فيحذره. فجاء هذا الرجل ليميع كلام شيخ الإسلام ويدخل فيه منهج الموازنات. وبالمناسبة منهج الموازنات هذا من أخبث قواعد الإرجاء, يقول لك هؤلاء أصحاب منهج الموازنات يحاربون منهج الإرجاء الآن وهم وضعوا قواعد ومنها منهج الموازنات لحماية البدع والضلال ومنها بدع الإرجاء يحامون عنها".

السؤال التاسع والعشرون: السؤال هو عن فقه الموازنات هل هذا الفقه فعلا من علوم الإسلام أو ليس كذلك؟ هذا العلم أو هذا الفقه ما هي شروطه وحدوده؟ – الجواب: "الأخ يسأل عن منهج جديد لا يعرفه علماء الإسلام فيما يبدو, واخترع في هذا العصر, ونحن حسب تتبعنا تجدهم يقولون: فلان... فتقول: فلان عنده.., تحذير منه على طريقة السلف الصالح المأخوذ من كتاب الله ومن سنة رسول الله ومن إجماع الأمة, فيقول لك: حرام عليك لا تقل الكلام هذا! فلان له جهود وله جوانب مشرقة وأنت تذكر الجانب المظلم فقط وتسدل الستار على الجانب المشرق المضيء إلى آخره! وأنت إذا رجعت إلى القرآن وإلى السنة وإلى إجماع الأمة وإلى مناهجهم وكتب الجرح والتعديل تجد أن هذا الهراء لا أصل له أبدا في دين الله عند هذه الأمة. (......)".

السؤال الثامن والأربعون: سؤال عن الموازنات والاستدلال بما فعله الذهبي قي سير أعلام النبلاء؟ – الجواب: "(.....) هذه القضية قد كتبت فيها كتابين: كتاب: منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف, وكتاب: المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء عن زيغ أهل الأهواء وزلات أهل الأخطاء, وأردفت الكتابين بإجابات كثيرة على شبه وافتراءات عبد الرحمن عبد الخالق في كتابي النصر العزيز على الرد الوجيز. وأجبنا على أسئلة كثيرة في هذا الباب, فأحيل القراء أولا إلى هذه الكتب التي ذكرتها, ليعرفوا الأدلة والأصول التي قام عليها المنهج السلفي, وتدل على بطلان هذا المنهج المبتدع الضال الذي أعتبره من أخبث البدع وأفجرها وأخطرها, وأن هذا المنهج لو أخذوا به فعلا لهدموا القرآن والسنة والعلوم الشرعية كلها, بل العلوم البشرية كلها, والعياذ بالله, فهو منهج والله أعلم اخترعه دجاجلة أهل باطل ليحاموا به عن أهل البدع والضلال, فتذكروا محاضرة الدجالين والكذابين,أنا لا أستبعد الذين وضعوا هذا المنهج من هذه الأصناف, وأعتقد أنهم لم يسبقوا إلى مثله وأقتصر لكم على بعض الأمثلة: كتاب البخاري في الضعفاء: لماذا لم يذكر حسنات الرجال الذين ذكرهم في هذا الكتاب, على منطق هؤلاء وعلى قاعدتهم يكون البخاري ظالما فاسقا ساقط العذالة, فلا نقبل منه لا كتاب هذا البخاري ولا غيره. وأحمد بن حنبل تكلم في مئات الرجال بدون موازنات

ويحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن حبان وابن خزيمة تكلموا في الرجال بدون موازنات, وألفوا في ذلك المؤلفات, منها ما ذكرناها كتاب البخاري في الضعفاء, وكتاب النسائي في الضعفاء والمتروكين, وكتاب الضعفاء للعقيلي, وكتاب المجروحين لابن حبان, اقرؤوها هل تجدون هذا المنهج فيها؟ ثم تعلقوا بالذهبي المؤرخ, كمؤرخ يتساهل أحيانا, ولا ينطلق أبدا من هذا المنهج الذي يقولونه, فواحد يكتب في السير قد يذكر قد يطعن في الرجل ويذكر حسناته بارك الله فيكم, ثم خصص كتبا, لماذا لا تذكر؟ الميزان والديوان والمغني والذيل فهذه أربع كتب كلها خاصة بالجرح, لماذا لا يأتون بالذهبي هذا؟!, الذي يتعلقون به كمؤرخ في كتابه السير[3], فهؤلاء أهل باطل وأهل شبهات, ويصدق عليهم قول الله تبارك وتعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله). فه إذا جاؤوا إلى كتاب الله أولوه, وإذا جاؤوا إلى كلام الرسول أولوه, وإذا جاؤوا إلى كلام علماء السلف أولوه وحرفوه, فما رأينا بدعة أخطر من هذا المنهج ولا مبتدعين أخطر على الإسلام من هؤلاء, وليس له إلا الدفاع عن الباطل وعن العقائد الضالة, فإذا جئت بمن يسب الصحابة أو يسب الأنبياء أو.. أو.. إلى آخره, قالوا لك: أين حسناته؟ فإذا ذكروا أهل السنة وكلهم حسنات لا يذكرون شيئا من حسناتهم ويفتعلون لهم المثالب, فما أشبههم بالروافض! حياكم الله, وأكتفي بهذا القدر, وعليكم بالكتب التي أشرت لإليها وقد أيدها العلماء والحمد لله, ومنهم ابن باز والألباني والعثيمين وغيرهم وغيرهم, وهؤلاء الذين ألفوا تراجع بعضهم, واعترف أن النقد إذا كان للنصيحة والتحذير فإنه لا يجب ذكر الحسنات وذكر أحدهم بالإجماع, أما ما انطلقت في نقدي لأهل البدع والضلال إلا من باب النصيحة والتحذير, فلماذا يطعنون فيّ وفي كتبي؟ حياكم الله". **انتهى النقل عن كتاب كشف الستار عما تحمله بعض الدعوات من أخطار.**

** وسئل المدخلي: "هل يعامل المبتدع معاملة الفاسق في الولاء والبراء أي يُوالى على ما فيه من إيمان, ويُعادى على ما فيه من بدع؟ – فأجاب: الذي قرّره أهل السنة وحكوا عليه الإجماع أن المبتدع أشدّ من الفاسق ؛الفاسق له صفة فاسقة ؛الفاسق غالبا يحترم أهل العلم وأهل الفضل وأهل الاستقامة ويتمنى أن يلحق بهم ,لكن المبتدع يُخاصمهم ويؤذيهم ويعاديهم ويحتقرهم وينتقصهم. ... فالسلف قرروا هجرانهم وبغضهم ومقاطعتهم ,وهذا الذي يسأل لا أدري إن كان سلفيا أو هو مخدوع بمنهج الموازنات ,يعني يحبه على ما فيه من إسلام, ويبغضه على ما عنده من بدع؛ هذا منهج

[3] قال المدخلي في هامش الكتاب: ولو خطر بباله أناسا من أهل الأهواء سيستغلون هذه العبارات التي لا يقصد بها الموازنات لأهل الباطل لما أطلقها. ولقد قرر العلماء أن كلا يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الموازنات ويُنسب هذا الكلام إلى ابن تيمية لكن لا يقصد شيخ الإسلام هذا الذي يقصده هؤلاء" [مجموع الكتب والرسائل 14/155-157].

القاعدة الثالثة:

** ونقل المدخلي في كتابه النصر العزيز على الرد الوجيز, انتقادا من عبد الرحمان عبد الخالق له جاء فيه: "أن ربيع بن هادي قد خرج على المسلمين بمنهج جديد سماه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف). وكان من الأصول التي وضعها لهذا المنهج (......) وأنه لا يحمل مطلق على مقيد ولا مجمل على مفسر إلا في كلام الله فقط" [الرد الوجيز ص94-95]، ثم علق المدخلي على عبارة عبد الرحمان عبد الخالق الأخيرة قائلا: "هذا مما اخترعته الغلاة في سيد قطب لإنكار قوله بوحدة الوجود فرددته عليهم وأكدت ذلك بما نقلته عن العلماء بأنه لا يتأول إلا كلام المعصوم. وأنا لم أر أحدا إلى الآن يتعامل مع كلام أهل البدع والضلال بهذه المعاملة التي يريدها عبد الرحمان بل ينسبون إليهم بدعهم ولا يدرسون كتبهم وتواريخ حياتهم ليعلموا الناسخ من المنسوخ ولا ليحملوا المطلق على المقيد والمجمل على المفسر فليضلل عبد الرحمان أئمة السلف الذين عاملوا أهل البدع هذه المعاملة" [النصر العزيز على الرد الوجيز ص95/ الهامش رقم:3].

** وقال في كتابه أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره: "إن هذا المنهج يعني الترجيح بين النصوص المتعارضة كترجيح النص على الإشارة والمنطوق الصريح على غير الصريح، والمنطوق والمفهوم والتعامل به لا يكون إلا لله ولكتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يكون إلا لرسل الله عليهم الصلاة والسلام فيما يبلغونه عن الله عز وجل..." [أضواء إسلامية ص149]، ثم قال: "(.....) إن هذا يعني اللجوء إلى النسخ لا يقال إلا في كلام الله أو كلام رسوله صلى الله عليه وسلم" [أضواء إسلامية ص156].

** سئل المدخلي هداه الله: "هل من أصول أهل السنة ألا يُحمل المطلق على المقيد، ولا المجمل على المفسر، ولا المتشابه على المحكم إلا في كلام الله ؟"، فأجاب المدخلي قائلا: "والله نحن ما نعرف، ما وضعت هذه الأصول إلا في كتاب الله وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام، ولم توضع لكلام البشر، فالرجل إذا كان له قولان، قالوا: له قولان، القول الأول كذا والقول الثاني بخلافه، ما قالوا: يحمل المطلق على المقيد. في المذهب الواحد خمسة أقوال، يختار منها (...كلمة غير

واضحة...) الحق ما يوافق الكتاب والسنة، والبقية تكون أقوال، ما يقول نحمل المطلق على المقيد، والمقيد على المطلق، ما وجدنا هذا. وأنا نقلت عن.. بارك الله فيك.. عن علماء في كلام ابن عربي. ابن عربي يتلاعب. أنا ذكرت هذا الكلام بمناسبة قول سيد قطب بوحدة الوجود، وجاءوا يتلاعبون وقالوا نحمل المطلق على المقيد، والخاص على العام، كل هذا يبغون يبعدون بهذا التلاعب. فنعرف هذا القول الإلحادي الذي تفوه به سيد قطب في كتابه الضلال والقول بوحدة الوجود والقول بالحلول، فأرادوا بهذا التلاعب، لا نصرة للحق، ولا بيانا للحق، وإنما دفاعاً عن الضلال و (...كلمة غير واضحة...) الباطل، فجئنا لهم بأقوال العلماء، ثم أريد أن أستعرض..." [شريط: وقفات في المنهج/ الجزء الأول، الوجه الثاني].

<u>**مقالة:** وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل:</u>

** قال المدخلي هداه الله: "فهذه وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل وتأريخ نشأته وبيان بطلانه بالبراهين الإسلاميَّة. هذا وليعلم القارئ سلفًا أنَّ دعاة حمل المجمل على المفصل لا يفرِّقون بين الأقوال المجملة وبين النُّصوص الواضحة أو الظَّاهرة ممَّا ينتقده أهل السُّنَّة على أهل الباطل أو الأخطاء، وهذا التَّأصيل منهم من الباطل المصادم لمنهج القرآن والسُّنَّة ومنهج السَّلف الصَّالح القائم على الكتاب والسُّنَّة، وسترى في هذا البحث من النُّصوص القرآنيَّة والنَّبويَّة ومن كلام السَّلف وواقعهم ما يبطل أصلهم الفاسد، سواء أرادوا بالمجمل المجمل المعروف عند الأصوليين أو أرادوا به ما هو أعم من ذلك مما يشمل النَّص والظَّاهر عند الأصوليين أيضاً. (.....) الوقفة الثَّانية : بيان منشأ هذا الأصل الباطل: هو رد عبد الله عزام على تصريح العلامة الألباني . رحمه الله . بأنَّ سيّد قطب يقول بوحدة الوجود عند ذلك هبَّ عبد الله عزام يدافع عن سيّد قطب، ويرد على الشَّيخ الألباني. وخلال هذا الدِّفاع والرد اخترع وجوب حمل كلام الرَّجل المجمل على المفصل، وأنَّ عامَّه يحمل على خاصّه، ومطلقه يحمل على مقيده. فهذا أوَّل ظهور هذا الأصل الباطل بهذا اللَّفظ. ولما تصديت أنا ربيع لنقد سيّد قطب، رددتُ على هذه الأمور المخترعة ردوداً شافية لكل منصف. ثمَّ خلف عبد الله عزام أبو الحسن المصري المأربي يدافع عن سيّد قطب، ويدعو إلى حمل مجملات سيّد قطب على مفصلاته، ويطعن فيمن يقول :إنَّ سيّد قطب يقول بوحدة الوجود، أو ينتقد شيئاً من ضلالاته، وصبرتُ عليه سنوات أتلطَّف به رجاء أن يثوب إلى رشده، فما كان يزيد على مرّ الأيَّام

إلَّا بلاء على بلاء. هذا مع العلم أن ضلالات سيّد قطب ليست من المجملات، بل هي من المفصلات الواضحات. فلما ألجأني إلى الرد عليه قمتُ بواجب الرد، وبيّنتُ له بطلان هذا الأصل من وجوه، وانكشف أمره، وأنه يدافع بهذا الأصل الباطل عن أهل البدع غيّر أسلوبه وأنكر أنه يدافع عن أهل البدع وجاء بأسلوب جديد في المجمل والمفصل. حيث قال في شريط رقم" (4) :القول الأمين"، جهة أ: "هناك من يقول: إن هذه القاعدة لخدمة أهل البدع أبداً أنا أخالف في هذا، حمل المجمل على المفصل سواءً من السُّني أو المبتدع؛ السُّني مفصله الخير والحسن، والبدعي مفصله القبيح والشَّر، مجمل السُّني الكلمة التي تحتمل خيراً وشراً تحمل على الخير، ومجمل البدعي يحمل على الشَّر لأنَّ صريحه في هذا الموضع شر، فأي خدمة لأهل البدع في هذا. حتى يقال إن هذه القاعدة تنافي جهاد الأئمة في الرد على أهل البدع لا منافاة أبداً.((وجاء بشبهات وشبهات، فرددتُ هذه الشُّبهات وبينتُ بطلانها من وجوه، ونقلتُ عن جمع من العلماء أنَّهُ لا يؤول إلَّا كلام المعصوم، ومن جملة ما نقلته كلام العلاَّمة الشَّوكاني في كتابه" الصَّوارم الحداد) "ص96، 97 (حيث قال: "وقد أجمع المسلمون أنه لا يؤول إلا كلام المعصوم." (.....) والعُلماء من كل المذاهب إذا كان للعالم في مسألة ما قولان أو أكثر لا يحملون مجملاته على مفصلاته، بل يرجحون أقوى القولين أو الأقوال والذي يدل عليه الدليل، فعملهم هذا يدل على أنهم يرون أن القول المرجوح خطأ، وأنهم لا يرون حمل المجمل على المفصل. وهذه كتب الفقه بين أيدينا، فمثلاً كثير من المسائل للإمام أحمد فيها قولان، فيأتي العلماء مثل أبي يعلى وابن قدامة وشيخ الإسلام نفسه وغيرهم، فيقدمون ما ترجحه الأدلة من الأقوال على ما يقابلها، ولا يقولون: نحمل المجمل على المفصل، فيصير القولان كلاهما حقاً، كما هو مؤدى كلام من يقول بحمل المجمل على المفصل". **انتهى النقل عن مقالة وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل.**

** وقال في كتابه بيان فساد المعيار حوار مع حزبي متستر, محاججا القائلين بما يسمى بمنهج الموازنات: "اتجهتم إلى كلام ابن تيمية تتبعون بعض المتشابهات من كلامه، فتعلقتم به لنصرة هذا المنهج الباطل" [بيان فساد المعيار ص191]، وقال أيضا في موطن آخر من كتابه بيان فساد المعيار: "وما نسبوه إلى ابن تيمية كذب وتلبيس وتعلق ببعض المتشابه من كلامه" [بيان فساد المعيار ص205].

<u>**كتاب:** إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل:</u>

** قال المدخلي هداه الله: "ثانياً: تطبيق أبي الحسن للمجمل والمفصل: أ- على سيد قطب المعروف بالضلالات الكبرى. قال في بداية الشريط الثالث من القول الأمين الوجه الأول: "عقيدة النيرفانا لها صلة بعقيدة الحلول والاتحاد على كل حال-أيضاً- عندما أوقفني بعض الإخوة على كلامه الأول في الظلال في (106/1) وهو صريح في نفي القول بوحدة الوجود, وظاهر كلامه أنه يكفر من قال بوحدة الوجود, فكنت عندما أسمع أحاديث الفاعلية أحاديث الوجود, أحاديث كذا أقول هذا الكلام المجمل يحمل على ذلك المفصل لأن هذا كلام مجمل ليس بصريح[4]، فهذا كلامه ص 106 /جـ 1" [ص17 من إبطال مزاعم أبي الحسن...].

وقال أيضا: "جـ- أبو إسماعيل الهروي: قال أبو الحسن في شريط رقم (1): ((وأقول يا إخوان هناك كلام كثير سيكون مجملاً وعند الإجمال فسيحمل هذا على التفصيل المعروف عن الشخص كما هو كلام الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه مدارج السالكين أقرأ عليكم كلمته في الجزء (3) ص521 طبعة دار الكتاب العربي تحقيق محمد حامد الفقي بيروت. يقول هنا رحمه الله وهو في سياق دفاعه عن أبي إسماعيل الهروي الملقب بشيخ الإسلام وأبو إسماعيل الهروي له نصرة عظيمة للسنة وله كتاب "ذم الكلام" وله كتب كثيرة نقض فيها ما عليه أهل البدع فانتصر انتصاراً عظيماً وله ترجمة نيرة في سير أعلام النبلاء ومع ذلك له كلام استغله أهل وحدة الوجود وله كلام في الفناء وغير ذلك مما حقيقة يؤخذ عليه بل شنع عليه بعض أهل العلم[5] وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم يدافعان عنه لكن هناك بعض أهل العلم شنعوا عليه لكن على كل حال يقول هنا الإمام ابن القيم: والكلمة الواحدة يقولها اثنان أي يقولها شخصان أو رجلان يريد أحدهما بها أو يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق, يعني كلمة واحدة تخرج من شخص أحدهما مبطل بها والثاني محق بها, يقول الإمام ابن القيم: والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه, يعني كيف نحملها على المعنى الحق أو نحملها على المعنى الباطل نرجع إلى سيرة هذا القائل وإلى طريقته ومنهجه الذي عرف به فتحمل على الحق إن كان سنياً وتحمل على الباطل إن كان مبتدعاً, فأقول بارك الله فيكم ولم يكن سياق هذه الكلمة هذا الموضع ولها ولأخواتها سياق آخر لكن الشاهد من هذا إن شاء الله أن نعرف أن الكلام المجمل في الشخص السلفي أو من الداعية السلفي أو من طالب العلم أو من المناصر للدعوة السلفية بعلم وبصيرة هذا يحمل على

(4) قال المدخلي في الهامش: كلامه في وحدة الوجود والحلول صريح غاية الصراحة في سورتي الحديد والإخلاص وليس بمجمل، ولكنّك أنت تجعل الصريح المفصل مجملاً وترد بذلك أقوال العلماء وأحكامهم.

(5) قال المدخلي في الهامش: أين المجمل والمفصل عند هؤلاء العلماء الذين شنعوا على الهروي.

المحمل الحسن وهذه مسألة من جملة المسائل التي شنع بها الحدادية عليّ وقالوا إنني أقول بحمل المجمل على المفصل وهذا خارق للإجماع وسأبين لكم ما هذا الإجماع وأين موضعه وسأبين لكم هذا الكلام الذي أنا أقوله به هو كلام أهل العلم ليس كلاماً عارضاً وليس كلاماً من هنا أو من هناك بل هو كلام أهل العلم المؤصل من أيام الصحابة إلى زمن علمائنا هذا إن شاء الله عندما يأتي الرد المفصل لكن في الرد المجمل هذا سنجيب بما تيسر الآن من جمعه أو بما تيسر الآن من تجهيزه بما جمعته ويكون في ذلك الخير إن شاء الله)). أقول: كلام أبو الحسن هذا يفيد القارئ أن الإمامين ابن تيمية وابن القيم لم ينتقدا أبا إسماعيل الهروي، وإنما دافعا عنه فقط وهذا ليس بجيد فإنهما – رحمهما الله– انتقداه نقداً مراً بل شنعا عليه كما شنع عليه العلماء الذين ذكر أبو الحسن أنهم شنعوا على الهروي. ولم يحملا المجمل على المفصل المعروف عند الأصوليين، وإنما أحسنا به الظن لقرائن عظيمة وكثيرة وقويّة وهي جهاده العظيم في نصرة السنة فقد كان سيفاً مسلولاً على أهل البدع وله مؤلفات كثيرة تدعوا إلى السنة وتنافح عنها وتسحق أهل البدع ومن مؤلفاته ما نقله أبو الحسن عن الإمام ابن القيم بالنسبة لقوله الموهم للاتحاد الصوفي. أما بالنسبة لعقيدة الفناء والجبر فقد أدانه شيخ الإسلام ابن تيمية بهما، ولم يحمل المجمل على المفصل الذي يزعمه أبو الحسن، ولشيخ الإسلام في موضع آخر من المنهاج اعتذار عن كلامه الموهم للاتحاد، فهو تارة يصرح بإدانته وتارة يعتذر له. وليس شيء من ذلك من باب المجمل والمفصل. وقد قلت في كتابي الحد الفاصل (ص:130–135): ((إن أهل وحدة الوجود قد استغلوا كلام أبي إسماعيل الهروي المتشابه ووجهوه إلى وحدة الوجود الخبيثة، فرأى ابن القيم بفهمه الثاقب وبصيرته النافذة أن هؤلاء الزنادقة قد افتروا على الهروي من جهة، وأنهم ساعون في تضليل المسلمين بكلام رجل له منزلة عظيمة عند الأمة بما له من عقيدة صحيحة دوَّنها في كتاب (الفاروق) وفي كتاب (ذم الكلام) وبما له من صراع مرير مع الأشاعرة وغيرهم ممن خالف السلف في المنهج والمعتقد)). ثم قلت: ((فابن القيم يوجه كلام أبي إسماعيل المتشابه توجيها صحيحا بعلم وخبرة واسعة بالكلام والمذاهب لا بالعواطف العمياء. وهو مع كل هذا لا يترك أبا إسماعيل من وخز ونقد وذم ولأضرب للقاريء أمثلة من نقد ابن القيم اللاذع للهروي خلال ست صفحات فقط من كتاب (مدارج السالكين) قال رحمه الله في (147/1): (وقد خبط صاحب المنازل في هذا الموضع وجاء بما يرغب عنه الكمل من سادات الكمل والواصلين إلى الله). وقال في (148/1) بعد أن بين الفرق الواضح بين كلام أبي إسماعيل وبين كلام أهل عقيدة وحدة الوجود: (فرحمة الله على أبي إسماعيل فتح للزندقة باب الكفر والإلحاد فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنه لمنهم وما هو منهم وغره سراب الفناء فظن أنه لجة في بحر المعرفة وغاية

العارفين وبالغ في تحقيقه وإثباته فقاده قسرا إلى ما ترى). وقال في (152/1) بعد أن دفع تعلق الاتحادي بكلام أبي إسماعيل: (وإنما مراده انتفاء الحاجب عن درجة الشهود لا عن حقيقة الوجود، لكنه باب للإلحاد، هؤلاء الملاحدة منه يدخلون). وقال في (153/1) (قوله: (الدرجة الثالثة: الفناء عن شهود الفناء)) فشرح الإمام ابن القيم – رحمه الله – هذا الكلام لأبي إسماعيل ثم تعقبه بقوله: (وسنذكر إن شاء الله أن العبد لا يدخل بهذا الفناء والشهود في الإسلام فضلا أن يكون به من المؤمنين فضلا أن يكون به من خاصة أولياء الله المقربين فإن هذا شهود مشترك لأمر أقر به عباد الأصنام وسائر أهل الملل أنه لا خالق إلا الله). فهذا كلام ابن القيم في بضع صفحات فكم من الانتقادات في ثلاث مجلدات؟.)) وقلت أيضا: ((وأما شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – فله نقد قوي لأبي إسماعيل الهروي، ثم بعد هذا النقد قد يعتذر له لأسباب قوية من علمه وجهاده للبدع وفي نصرة السنة، ولا يمكن أن يعتذر لمثل سيد قطب، لماضيه المظلم ولحياته كلها التي يتخبط فيها في البدع الضلالات. قال رحمه الله في (منهاج السنة)[6] عن الهروي وكتابه (منازل السائرين): (وقد ذكر في كتابه (منازل السائرين) أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد...) ثم ساق كلاما طويلا من منازل السائرين في تقسيم التوحيد ثم ناقشه فيه نقاشا علميا يليق بعلمه ومكانته – أي ابن تيمية رحمه الله –... ثم قال: (وأما الفناء الذي يذكره صاحب المنازل فهو الفناء في توحيد الربوبية، لا في توحيد الإلهية وهو يثبت توحيد الربوبية مع نفي الأسباب والحِكَم كما هو قول القدرية المجبرة كالجهم بن صفوان ومن اتبعه، والأشعري وغيره)[7]، فانظر إلى هذا النقد الصريح الواضح الجلي لما في كلام الهروي من الانتهاء إلى حقيقة الاتحاد ثم إلى القول بالجبر وبعد هذا النقد الواضح الجلي الذي جَلَّى خلاله هاتين الحقيقتين قال: (وشيخ الإسلام، وإن كان رحمه الله من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات، وقد صنف كتابه (الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعطلة) وصنف كتاب (تكفير الجهمية)، وصنف كتاب (ذم الكلام وأهله) وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف بالغلو في الإثبات للصفات، لكنه في القَدَر على رأي الجهمية نفاة الحكم والأسباب، والكلام في الصفات نوع، والكلام في القدر نوع، وهذا الفناء عنده لا يجامع البقاء، فإنه نفي لكل ما سوى حكم الرب بإرادته الشاملة التي تخصص أحد المتماثلين بلا مخصص)[8]. ... ثم استمر يناقش أقوال الهروي في الجبر

([6]) (342/5).

([7]) (358/5).

([8]) المنهاج (358/5).

ويطعن طعنا شديدا في الجبرية القائلين بتلك الأقوال التي يقولها الهروي فمن هذه المناقشات المرة الصعبة قوله ناقدا للهروي ومن على مذهبه في الجبر (وقول القائل (يسلك سبيل إسقاط الحدث)[9] إن أراد أني أعتقد نفي حدوث شيء فهذا مكابرة وتكذيب بخلق الرب وجحد للصانع وإن أراد أني أسقط الحدث من قلبي، فلا أشهد محدثا – وهو مرادهم – فهذا خلاف ما أمرت به وهو خلاف الحق، بل قد أمرت أن أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأشهد حدوث المحدثات بمشيئته، بما خلقه من الأسباب، ولما خلقه من الحكم وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط[10]...) ثم استمر ينتقد كلام الهروي نقدا شديدا لاذعا يتخلله وصف بالضلال والجهل وبالحلول والاتحاد[11]. نعم بعد إدانة كلام الهروي والحكم عليه بما يستحقه قد يتلمسان[12] الأسباب لعذره لأدلة قوية من علمه وجهاده لأهل البدع والضلال وبالمؤلفات الواسعة في بيان الحق ونصره وهدم البدع والضلال ثم بعد ذلك كله يبقى القاريء حرا فإما أن يقتنع بهذا العذر وإما لا يقتنع فلا إلزام بهذا ولا ذاك.)) اهـ. هذا بالنسبة لقضية القول بالاتحاد أما ما عداه فلا كما رأيت وكما أشرت سلفاً في قضايا التكفير لا يكفرون وأعتقد أنهم يلجأون إلى أصل آخر وهو الاستصحاب أي بقاء ما كان على ما كان لا إلى ما يزعمه أبو الحسن من حمل المجمل على المفصل، لأن كلمة الكفر لا تحتمل التوحيد بل هي تضادها التضاد الشديد". [ص36–40 من إبطال مزاعم أبي الحسن...].

وقال أيضا: "خامساً: بيان دلالات سياقات الكلام وأنها تعين المجمل وبيان عدم التفات أبي الحسن لهذا الأصل العظيم: (.....) وقد تعلق بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ظن أنه يؤكد ما يدعو إليه من حمل المجمل على المفصل، فرددت عليه في تنبيه أبي الحسن بالكلام الآتي: ((هل شيخ الإسلام يريد بهذا الكلام وضع قاعدة لكلام أهل البدع ومواقفهم وأحوالهم من روافض وجهمية ومعتزلة وقدرية ومرجئة وصوفية وأشعرية وماتريدية، ولمن سيأتي بعدهم من أهل البدع والتحزبات السياسية؟!. إن هذا الكلام رد فعل لعمل رجل أفاك متجن على شيخ الإسلام ومكفر له، رغم أنه يقرر التوحيد ويرد الشرك والضلال بأساليب واضحة وعبارات صريحة فقال هذا الكلام من باب فرض مالم يقع أنه قد وقع، لدفع ظلم معين من شخص جاهل ظالم ، وليس معنى كلامه وضع الحبل على الغارب لأهل الأهواء أن يتكلموا بالمجملات والمتشابهات، بل وبالألفاظ والمقالات المسهبة في تقرير الباطل، فإذا

([9]) وهذه العبارة للهروي في المنازل. انظر (منهاج السنة (344/5) سطري (6، 7).

([10]) المنهاج (368/5).

([11]) المنهاج (372/5، 369، 368).

([12]) أي ابن تيمية وابن القيم.

نوقشوا في هذه التصرفات الفاسدة فزعوا إلى المجمل والمفصل والصريح والكناية. شيخ الإسلام لا يريد بهذا الكلام التأصيل وإنما على الوجه الذي ذكرنا، ولو علم أنَّ بعض الناس سيتعلق بكلامه هذا لما قاله، انظر إلى قوله -رحمه الله- خلال كلامه في رده على بعض الناس الذين يتعلقون ببعض قواعد الأئمة فينصرون باطلهم وحيلهم، قال -رحمه الله- :((فرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لم يقلها))"بيان بطلان التحليل"(ص215). ونحن نقول لو علم شيخ الإسلام ما يفضي إليه كلامه هذا لم يقله، ولو فرضنا أنه يراه قاعدة، فإنما مراده المجمل الذي يرافقه البيان في نفس السياق وتقييد المطلق في نفس السياق. والأدلة على ذلك كثيرة:

1-حياته التي كلها جهاد ونقد لأهل الأهواء وأهل الأخطاء، ولو كان يعتقد مضمون هذا الكلام العارض لما أفنى حياته في رد الأباطيل الصريحة والمجملة التي زخرت بدحضها ونقدها كتبه الكثيرة التي تملأ مكتبة.

2-قال البكري في كتاب الاستغاثة :(609-610/2) "إنه إذا علم بالقواعد ثبوت رتبة للنبي صلى الله عليه وسلم فالعبارة التي توهم نفيها إذا صدرت منه، علم المراد بها للدليل على عصمته وصحة تبليغه وعدم تناقض أقواله وأفعاله وغيره ليس كذلك", فأجابه شيخ الإسلام بقوله:" هذا مبني على صدور عبارة موهمة، وقد تقدم أن الجواب عبارة ظاهرة في معناها بل نص لا يحتمل معنيين، فضلا عن كونها توهم غير ما أريد بها، وأيضاً فغير الرسول إذا عبر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام، كان هذا سائغا باتفاق أهل الإسلام، وأيضا فإذا كان الوهم لسوء فهم المستمع لا لتفريط المتكلم لم يكن على المتكلم بذلك بأس". فانظر كيف علق الجواز على كون اللفظ الموهم مقروناً بما يزيل الإيهام ومضمونه، أنه إذا لم يقرن بما يزيل الإيهام فإنه غير جائز لما فيه من التلبيس.

3- قال شيخ الإسلام خلال ردوده على البكري في كتابه " الاستغاثة" (522/2): ((وقد يكون اللفظ مطلقا لتقييده بسؤال السائل مثل أن يقال: هل يصلى عليه عند الذبح؟فيقال لا يصلى عليه، أو يقال: هل يستغاث به بعد موته أو في مغيبه؟، فيقال: لا يستغاث به، لكن إن كان المستمع يفهم من هذه العبارة أنه لا يسأل في حياته شيئا، ولا يستشفع به بمعنى أنه ليس أهلا لذلك لم يجز إطلاق هذه العبارة إذا عنى بها المتكلم معنى صحيحا، وهو يعلم أن المستمع يفهم منها معنى فاسدا لم يكن له أن يطلقها لما فيه من التلبيس إذ المقصود من الكلام البيان دون التلبيس إلا حيث يجوز التعريض خاصة وليس هذا موضع تعريض، ولو قدر أن مطلقا أطلقها وكنى(كذا ولعله عنى) بها معنى صحيحا و المستمع فهم منها الكفر لم يكفر المتكلم بذلك لا سيما إذا لم يعلم أن المستمع يفهم

المعنى الفاسد)). أقول ونفي الكفر عن هذا المتكلم لا يعني أنه يجوز له إطلاق اللفظ الموهم، لأنه من التلبيس المنافي للبيان الذي يقصد من الكلام، وقد اشترط شيخ الإسلام والحمد لله صحة المعنى.

4- وسبق شيخ الإسلام أئمة الإسلام في رد الضلالات والأخطاء، ومنهم الليث بن سعد والشافعي وأحمد والبخاري وغيرهم من أئمة الإسلام، وجرحوا المجروحين في ضلالهم وأخطائهم وكتب الجرح والتعديل وكتب الجرح الخاص كثيرة معروفة،ولو كانت هذه القاعدة شرعية لما وجدت شيئاً من هذا النقد والجرح. والإجمال والإطلاق هو سلاح أهل الأهواء ومنهجهم والبيان والتفصيل والتصريح هو سبيل أهل السنة والحق. قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

وعليك بالتفصيل والتبين فالـ إجمال والإطلاق دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ أذهان والأراء كل زمان

والأدهى من هذا أن كلام بعض أهل الباطل واضح صريح في الباطل، ثم تجد من يدخله في باب الإجمال ويتعلق في نصرة رأيه بأوهى الخيوط والحبال، فعلى هؤلاء أن يتوبوا إلى الله ويرجعوا إلى الحق وينصروا الحق ويقولوا به ويشهدوا به لأهله ويردوا الباطل، ويشهدوا به على أهله، قال تعالى : {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والوالدين والأقربين} الآية)). وهذا الكلام من شيخ الإسلام وذاك وتطبيقاته الكثيرة في نقد أهل الباطل وغيره وكلام العلماء وموقفهم وتطبيقاتهم تجتث ما يقوله ويدعو إليه أبو الحسن من جذوره.

ثانياً: قال الإمام الإمام بن القيم في بدائع الفوائد (4/10-9) (الطبعة المنيرية): ((السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى :{ذق إنك أنت العزيز الكريم} كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير)). وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (1/304-302): ((الفصل الثالث في أن التأويل إخبار عن مراد المتكلم لا إنشاء، فهذا الموضع مما يغلط فيه كثير من الناس غلطاً قبيحاً، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل معنى اللفظ كذا وكذا كان إخباراً بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم ويعرف مراد المتكلم بطرق:

1- منها أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

2- ومنها أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع ولا تبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى.

فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وضع له كقوله: {وكلم الله موسى تكليماً} (النساء164). "وإنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب". "والله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم ضل راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فأيس منها فنام ثم استيقظ فإذا راحلته عند رأسه فالله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته ". فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة له كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأول كلامه بما لم يدل عليه لفظه ولا اقترن به ما يدل عليه فإخباره أن هذا مراده كذب عليه إلى أن قال رحمه الله: " وحقيقة الأمر إن قول القائل نحمله على كذا أو نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وضع له، فإن منازعه لما أحتج عليه به، ولم يمكنه دفع وروده دفع معناه، وقال أحمله على خلاف ظاهره "[13]". [ص56-60 من إبطال مزاعم أبي الحسن...]. **انتهى النقل عن كتاب إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل.**

<u>**فتوى** للشيخ ربيع حول مسألة اشتراط إقامة الحجة في التبديع</u>

** السؤال :شيخنا -حفظكم الله- هناك سؤال يدور بين طلاب العلم، وهو :هل يشترط في تبديع من وقع في بدعة أو بدع أن تقام عليه الحجة لكي يبدع أولا يشترط ذلك، أفيدونا جزاكم الله خيراً؟
الجواب: "بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ابتع هداه أما بعد: فالمشهور عن أهل السنة أنه من وقع في أمر مكفر لا يكفر حتى تقام عليه الحجة.
أما من وقع في بدعة فعلى أقسام:
القسم الأول :أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية القبورية والمرجئة ومن يلحق بهم كالأخوان والتبليغ وأمثالهم فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة فالرافضي يقال عنه: مبتدع والخارجي يقال عنه: مبتدع وهكذا، سواء أقيمت عليهم الحجة أم لا.

(13) قال المدخلي في الهامش: كما يقول أبو الحسن وغيره: نحمل المجمل على المفصل.

القسم الثاني :من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة كالقول بخلق القرآن أو القدر أو رأي الخوارج وغيرها فهذا يبدع وعليه عمل السلف.
ومثال ذلك ما جاء عن ابن عمر - t - حين سئل عن القدرية قال)) :فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني)) رواه مسلم.
قال شيخ الإسلام رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل : (1/254)
"فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل .
ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية ، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا. ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه. ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا ، وقالوا : إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلا بباطل. "
أقول: في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمايته من غوائل البدع والأخطاء منها:
-1شدة حذرهم من البدع ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، فلا يعبرون – قدر الإمكان – إلا بالألفاظ الشرعية ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي.
-2أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب و السنة ردوا عليه. ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على اهل الباطل، وقالوا إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورد باطلا بباطل ، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا يحمل مجمله على مفصله لأننا نعرف أنه من أهل السنة.
قال شيخ الإسلام بعد حكاية هذه الطريقة عن السلف والأئمة : "ومن هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب" السنة" هو وغيره في مسألة اللفظ والجبر".
أقول: يشير رحمه الله تعالى إلى تبديع أئمة السنة من يقول:" لفظي بالقرآن مخلوق" لأنه يحتمل حقاً وباطلاً، وكذلك لفظ "الجبر" يحتمل حقاً وباطلاً ، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل ونحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته. وقال رحمه الله:" ويروى إنكار إطلاق "الجبر" عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم. وقال الأوزاعي وأحمد وغيرهما: "من قال جبر فقد اخطأ ومن قال لم يجبر فقد أخطأ بل يقال إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك. وقالوا ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة وإنما الذي في السنة لفظ – الجبل– لا لفظ الجبر ؛ فإنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأشج عبد القيس:" إن فيك لخلقين

يحبهما الله : الحلم والأناة فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟، فقال : " بل جبلت عليهما"، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله". وقالوا إن لفظ " الجبر" لفظ مجمل. ثم بين أنه قد يكون باعتبار حقاً وباعتبار باطلاً، وضرب لكل منهما مثالاً. ثم قال :" فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه، لأنه بدعة يتناول حقاً وباطلاً."
وقال الذهبي رحمه الله :" قال أحمد بن كامل القاضي: كان يعقوب بن شيبة من كبار أصحاب أحمد بن المعذل، والحارث بن مسكين، فقيهاً سرياً، وكان يقف في القرآن. قال الذهبي قلت: أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور، وقد وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة، وخالفهم نحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليقة على القرآن، وتكفير الجهمية، نسأل الله السلامة في الدين. قال أبو بكر المروذي: أظهر يعقوب بن شيبة الوقف في ذلك الجانب من بغداد، فحذر أبو عبد الله منه، وقد كان المتوكل أمر عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان أن يسأل أحمد بن حنبل عمن يقلد القضاء، قال عبد الرحمن: فسألته عن يعقوب بن شيبة، فقال: مبتدع صاحب هوى. قال الخطيب : وصفه بذلك لأجل الوقف "السير (478/12.(وقدم داود الأصبهاني الظاهري بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد حَسنٌ، فكلم صالحاً أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك. قال: ما اسمه؟ .قال: داود. قال: من أين؟ قال: من أهل أصبهان، قال: أيّ شيء صنعته؟ قال وكان صالح يروغ عن تعريفه إيَّاه، فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن فقال: هذا قد كتب إليّ محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني. قال: يا أبت ينتفي من هذا وينكره، فقال أبو عبد الله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إليَّ] .تاريخ بغداد (374/8 .[(
القسم الثالث :من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق ووقع في بدعة خفية فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه بل يذكر بالخير ، وإن كان حياً فيناصح ويبين له الحق ولا يتسرع في تبديعه فإن أصر فيبدع. قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: ((وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله) :ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا)، وفي الحديث أن الله قال : ((قد فعلت((، وبسط هذا له موضع آخر))[معارج الوصول ص:43.[
وعلى كل حال لا يجوز إطلاق اشتراط إقامة الحجة لأهل البدع عموماً ولا نفي ذلك والأمر كما ذكرت. فنصيحتي لطلاب العلم أن يعتصموا بالكتاب والسنة وأن ينضبطوا بمنهج السلف في كل

ناحية من نواحي دينهم، وخاصة في باب التكفير والتفسيق والتبديع حتى لا يكثر الجدال والخصام في هذه القضايا. وأوصي الشباب السلفي خاصة بأن يجتنبوا الأسباب التي تثير الأضغان والاختلاف والتفرق الأمور التي أبغضها الله وحذّر منها، وحذّر منها الرسول الكريم –صلى الله عليه وسلم– والصحابة الكرام والسلف الصالح، وأن يجتهدوا في إشاعة أسباب المودّة والأخوة فيما بينهم الأمور التي يحبها الله ويحبها رسوله –صلى الله عليه وسلم.- وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. كتبه ربيع بن هادي عمير المدخلي في /24رمضان/1424ه". **انتهت الفتوى.**

** تكلم المدخلي هداه الله في أفعال الله، إلى أن قال: "...وإن كان فعل الله فهو فعل الله، وإن كان حادثا فلا يسمى مخلوقا، عرفتم ؟"، فقيل له: "قديم النوع ؟"، فقال: "إيه، قديم النوع حادث الآحاد، هذا في الكلام. في الأفعال ما جاء، فعال لما يريد فيما مضى وفيما سيأتي إلى ما لا نهاية" [شريط: الجلسة الثانية في المخيم الربيعي، الوجه الثاني].

** وسئل: "هل صح عن الصحابة، يعني، اختلفوا في العقيدة ؟" فقال المدخلي مجيبا: "لا.. لا.."، فقال السائل: "إذا يا شيخ. رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه، ورؤيا النبي صلى الله عليه وسلم لربه". فقال المدخلي: "اختلفوا في رؤية الله في الجنة"، فقال السائل: "لا"، فقال المدخلي: "إيه، هذا في جزئية"، فقال السائل: "هذا ما يكون من العقيدة، يا شيخ يعني.."، فقال المدخلي: "لا.. ما نقول اختلفوا في العقيدة، ما أحد ...(كلمة لم أفهمها)... يختلف في العقيدة. ابن عباس يقول رآه بقلبه، وعائشة تقول ما رآه. يعني، فهم متفقون على أنه ما رآه بعينه، أما الرؤية بالقلب، أنا أراه بقلبي. أنت ما تراه بقلبك ؟" فقال السائل: "لا يا شيخ"، فقال المدخلي: "كذلك أنا.. أؤمن بالله، وأعرف أنه فوق السماء، وأعرفه. هذه الرؤية القلبية" [شريط: الجلسة الرابعة في المخيم الربيعي، الوجه الأول].

** وقال: "في الإرجاء، يعني المرجئة: فيه غلاة، كفروا بعض غلاتهم، بعض الطوائف المبتدعة الغلاة كفروهم. لكن مرجئة الفقهاء، هؤلاء ما كفروهم... لأنهم وافقوا أهل السنة في اشتراط العمل، ويوافقونهم في القول بنفوذ الوعيد في أهل الكبائر" [شريط: الجلسة الثالثة في المخيم الربيعي، الوجه الأول].

فصل: بيان قول ربيع في تفاصيل مسألة الإيمان:

** وسئل:هل في نفي العمل الذي يختص بالأركان الأربعة يعتبر نفي جنس العمل ويكون مرجئاً ؟ وهل جنس العمل محصور في الأركان الأربعة عدا الشهادتين ؟

الجواب : "الذين يقولون جنس العمل إلى الآن لم يفسروا لنا مقصودهم ؛مقصودهم غير واضح ,فإنّ أهل السنة والجماعة اختلفت أقوالهم في التكفير بهذه الأركان. فمن أهل السنة من يكفِّر بترك واحد من هذه الأركان ؛لو ترك الحج عند بعضهم كافر ,لو ترك الزكاة عندهم كافر ؛تركها عمدا – يعني غير جاحد – بارك الله فيكم ,لو ترك الصلاة من باب أولى يكون كافرا حتى لو لم يجحد ؛هذه تفاصيل مذهب أهل السنة. ولا يُكَفِّرون فيما عدا هذه الأركان ؛لم يكفِّروا بعمل من الأعمال غير هذه الأركان ,لا بمعاصي ولا بأعمال واجبة غير هذه الأركان ,لم يكفِّروا إلا بهذه الأركان ,منهم من يكفِّر بالصلاة وحدها ,ولا يكفِّر بترك الزكاة والصوم والحج ؛يكفِّر بترك الصلاة فإذا ترك الحج ليس بكافر عنده ,إذا منع أداء الزكاة يكون غير كافر ,يكون مجرما وتؤخذ منه قهرا ويؤخذ شطر ماله عقوبة وما شاكل ذلك ,لكنه مع ذلك لا يرونه كافرا. الشاهد : أن كلمة أهل السنة بما فيهم الصحابة اجتمعت كلمتهم أنهم لا يكفِّرون بترك شيء من الأعمال غير هذه الأركان ؛يعني الأعمال . قال الشيخ تعليقا : هذا ما كان يظهر لي سابقا ولغيري ثم كثرت الدراسة في موضوع ترك العمل بالكلية فوقفت على مقال لأحد الإخوة أكثر فيه من النقل عن السلف بأن تارك العمل بالكلية كافر فترجح لي ذلك لكنه يعبر عنه بتارك جنس العمل وأنا أرى الابتعاد عن لفظ (جنس) لما فيه من الإجمال والاشتباه ولأنه يتعلق به أهل الفتن ولأنه لا يوجد هذا اللفظ في كتاب ولا سنة ولا استعمله السلف في تعريف الإيمان (.....) أهل السنة من يقول منهم بكفر تارك الصلاة يخرجه من دائرة الإسلام ليس بارتكاب معصية أو بارتكاب محرّم ؛بترك واجب لأن هذه عندهم مباني الإسلام وأركان الإسلام وهدمها يختلف عن ارتكاب المحرمات ,ارتكاب المحرمات أمر عظيم لكن أعظم منه وأشدّ منه هدم هذه الأركان أوهدم شيء منها. فمنهم من يرى أن من ترك هذه الأركان فقد هدم أركان الإسلام فهو كافر أو هدم ركنا منها فهو كافر ,ومنهم من لا يكفِّره لكن يضلِّله بارك الله فيك ويرى عليه القتل والحدّ والسجن وما شاكل ذلك لكن لا يخرجونه من دائرة الإيمان على التفاصيل التي ذكرنا بارك الله فيكم. أما عند المرجئة فهذه الأعمال ما دخلت في الإيمان رأسا ,ليست بداخلة في الإيمان وليست من الإيمان في شيء ,وعند غلاتهم لو ترك هذه الأعمال كلها طول حياته فهو في الجنة ,لماذا ؟ لأنّ الإيمان عندهم هو التصديق أو المعرفة وقد حصل والمطلوب هو هذا فقط عندهم والأعمال تركها لا يضر بهذا الإيمان ولا ينقص منه شيئا!! فهذا الفرق بين أهل السنة وبين المرجئة ؛العمل ليس من الإيمان ؛لا صلاة لا زكاة لا صوم لا حج ,أما أهل السنة فتتفاوت أقوالهم بين تكفير تارك الصلاة وبين مُجَرّمِه

وأنه بتقصيره في هذه الأعمال ينقص إيمانه شيئا فشيئا حتى يتلاشى عند كثير من تاركي الأعمال وهذا الفرق بينهم وبين المرجئة". **[انتهى تعليقه على الفتوى].**

مقالة: كلمة حق حول جنس العمل:

** قال المدخلي هداه الله: "وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشفاعة ولا سيما حديث أبي سعيد الخدري فكنت أكره الحديث عنه –أي جنس العمل– والخوض فيه لا سيما وكثير ممن يردده لا يفهم معناه وكثير ممن يعرض عليهم من أذكياء حملة العلم يشتبه عليهم حتى قال لي بعض المدرسين الجامعيين الأذكياء قبل أيام: أنا لا أدري ما المراد بجنس العمل إلى الآن. وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس فأنهاه عن الخوض فيه فإذا أَلَحّ ولجّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس – رضي الله عنه – يخرج من النار: "من عنده أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان" ، فلا يحير جواباً. وفي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبد العزيز العتيق مقالاً تحت عنوان " تنبيه الغافلين إلى إجماع المسلمين على أن ترك جنس العمل كفر في الدين". فشرعت في قراءته إلى أن وصلت إلى الصحيفة الخامسة فإذا فيها : "الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر : المبحث الأول : صورة المسألة هي في رجل نطق بالشهادتين ثم بقي دهراً لم يعمل خيراً مطلقاً لا بلسانه ولا بجوارحه ولم يعد إلى النطق بالشهادتين مطلقاً مع زوال المانع".

فقلت : إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة فإني لا أتردد ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله وأنه منافق زنديق إذ لا يفعل هذا من عنده أدنى حد للإيمان. لكني لا أحب للسلفيين التعلق بلفظ "جنس العمل" لأمور:

أولها: أنه لفظ مجمل يحتمل هذه الصورة ويحتمل غيرها وهو ما يريده التكفيريون.

ثانيها: كما قال أخونا حمد العتيق : " إنها مسألة غير عملية بمعنى أنه لا يمكن أن يقال : إن هناك زيداً – من الناس – قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ولم يعمل بعدها خيراً قط ، فإن هذا النفي المطلق لا يمكن لأحد إلا الله أن يحيط به " ، والأمر كما ذكر الأخ حمد .

ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لمقاصد سيئة منها رمي أئمة السنة بالإرجاء , فمن لا يكفر تارك الصلاة عندهم مرجيء أو أتي من شبهة الإرجاء ، ومن لا يكفر الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله تكفيراً مخرجاً من الملة فهو مرجيء وإن فصل على طريقة السلف وإن قال بكفر تارك الصلاة .

رابعها: من أجل ما في هذا اللفظ من الإجمال المشار إليه سلفاً يقع من إطلاقه من اللبس على كثير من الناس، و لما يوقع من الخلاف بين أهل السنة والشحناء والفتن بينهم ، ترجح لي أنه يجب

الابتعاد عنه ، لأن الجنس قد يراد به الواحد وقد يراد به الكل وقد يراد به الغالب ، ومن هنا إذا دندن حوله السلفيون حصل بينهم الخلاف الذي يريده التكفيريون وتكثروا بمن يقول به منهم، فيقولون هذا فلان السلفي يقول بتكفير تارك جنس العمل فيجرون الناشيء إلى مذهبهم في تكفير الحكام على منهجهم وإلى رمي علماء السنة بالإرجاء ... الخ.
وأنصح السلفيين أن يلتزموا بقول السلف الشائع المتواتر من أول عهد السلف إلى يومنا هذا ألا وهو قولهم : إن الإيمان قول وعمل ، قول بالقلب واللسان وعمل بالقلب والجوارح ، أو إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان ، أو كما قال الإمام أحمد رحمه الله : " الإيمان قول وعمل يزيد وينقص " .
أو كما قال البخاري : " كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولم أكتب إلا عمن يقول الإيمان قول وعمل " ، ونحو هذه العبارات الموروثة عن السلف التي لا تخرج عن هذا المعنى فالتزام عبارات السلف فيه رد لضلال المرجئة ، وهو رد كاف شاف وفيه أمان وضمان للسلفيين من الاختلاف والقيل والقال، وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل". **انتهى النقل عن كلمة حق حول جنس العمل.**

** وقال المدخلي في مقالة: نصيحة أخوية إلى الشيخ فالح الحربي: "خامساً:- ليس من الإرجاء: (.....) أقول : 1- كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الخوض في جنس العمل لأنه أمر لم يخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح. وأنه يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ثم الإيمان بأحاديث الشفاعة التي تدل على أنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان .

2- مذهب غلاة المرجئة في الإيمان أنه هو المعرفة وعند بعضهم أن الإيمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة وعند مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان .
وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيمان وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.
فإذا كان هناك أحد يقول في تارك جنس العمل إنه ناقص الإيمان أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان فإنه لا يصح أن يقال عنه أنه قد وافق المرجئة لأن المرجئة لا يقولون لا بزيادة الإيمان ولا بنقصانه، بل مرتكب الكبائر عندهم كامل الإيمان بل إيمان أفسق الناس مثل إيمان جبريل ومحمد ρ وهذا أمر واضح عند طلاب العلم فلا أدري كيف غفلتم عنه ". [نصيحة أخوية إلى الشيخ فالح الحربي].

** وقال المدخلي: "ولقد أعلنت عدة مرات أني أُكفر تارك العمل، وأحذر فقط من استعمال الألفاظ المجملة، مثل جنس العمل، فلم يكفوا عن رميي بالإرجاء.

الثاني : العمل عنده شرط صحة وهذا من مذاهب الخوارج التي يكفرون بها الأمة، فإن قال: لا، فأقول له: إنك قد صححت هذا المذهب، وادعيت أنه يقوله بعض العلماء.

الثالث : إلصاقه بربيع وإخوانه بأنهم يقولون: إن العمل شرط كمال، وهذا يعضد تعلقهم بجنس العمل للتوصل إلى تبديع أهل السنة ورميهم بالإرجاء، مع العلم بأن ربيعاً أول من زجر عن القول بأن العمل شرط كمال ومن آخر من يزجر عنه، اللهم إلا أن العلامة ابن عثيمين–رحمه الله– قد حذر من القول به ومن القول بجنس العمل وشدد في ذلك، وقال فيمن يتعلقون بهما : إنهم يريدون بذلك التكفير واستحلال الحرام . (.....) الرابع : قال السلف: الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، فزاد فالح وأنصاره شرطاً وهو أنه لا بد من القول بأنه ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء وأوجبوه على النَّاس, ورموا من لا يقول بهذه الزيادة بأنه مرجئ وأرجفوا به على أهل السنة إرجافاً شديداً.   ومن ثمار هذا الغلو: تبديع من لا يقول بقولهم من السلف وهم السواد الأعظم، ومنهم الإمام أحمد والشافعي والبخاري، بل وعلماء الأمة الذين حكى عنهم أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وغيرهم أنهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص, ولم يزيدوا على ذلك ولم يشترطوا هذه الزيادة. بل حكى الشافعي إجماع الصحابة ومن بعدهم على القول بأن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولم يحكِ هذه الزيادة التي قد يقولها بعض أهل العلم لكنهم لم يشترطوها ولم يلزموا بها الناس كما فعل فالح وأنصاره". [مقالة: أصول فالح الحربي الخطيرة وآلاتها].

<u>**كتاب:** كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني الموصوف زوراً بالأثري:</u>

** قال المدخلي هداه الله في كشف أكاذيب...: "أهل السنة يحاربون الإرجاء بأصنافه، ويقولون ويعتقدون قبل أن تولدوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهو الاعتقاد الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون وأهل السنة على مدار القرون الإسلامية إلى يومنا هذا. وأنتم معشر الحدادية الجاهلين الظالمين لم تقتنعوا بهذا التعريف المجمع عليه احتقاراً وازدراءً وتجهيلاً للسلف، ولو كان لهم ولأقوالهم عندكم قيمة ووزن لما تجاوزتموها. فزدتم شرطاً في تعريف الإيمان،

وهو أنه ينقص وينقص حتى لا يبقى منه شيء، وضللتم ورميتم بالإرجاء من لا يقول ويشترط ما اشترطتموه، فكان شرطكم هذا متضمناً التبديع للسلف، ومتضمناً لمخالفة إجماعهم، وهذه هي البدعة العظيمة والفتنة الكبيرة، ومن جهلكم وخبث طواياكم لا تدركون هذه البدعة ولا ما تنطوي عليه. ستقولون: إن سفيان ابن عيينة قال: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء. فنقول: إن سفيان مع أهل السنة والجماعة يقول طوال عمره بما يقولون، وفي مجلس واحد من مجالسه قرر عقيدة السلف من أن الإيمان يزيد وينقص، فاستنكر أخوه ذكر النقصان من الإيمان، فرد عليه في حالة الغضب وقال: إنه ينقص حتى لا يبقى منه شيء، ولم يجعل ذلك شرطاً، ولا ألزم به أحداً. فجئتم أنتم متقدمين بين يدي الله ورسوله وبين يدي إجماع الصحابة ومن بعدهم فاشترطتم أنه لا بد أن يقول القائل "الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء".

ونقول لكم يا أيها الجهال الفتانون ما قاله رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط". ستقولون: قال به غير سفيان من علماء السلف. أقول: لم يثبت ذلك عنهم، وإن ثبت ذلك عنهم فلم يلتزموه، ولا جعلوه جزءاً من تعريف الإيمان ولا شرطاً. وقد أقوله أنا أحياناً، ولا أجعله جزءاً من تعريف الإيمان ولا شرطاً، وكنت أقوله قبل فتنة الحدادية، ومن عجائب هذا الحدادي الغالي فوزي البحريني أنه ينسب إليَّ أني قلت في درس من شرحي لكتاب الإيمان من صحيح البخاري: "الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويزيد وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، وأدنى أدنى من مثقال ذرة"، ويرميني مع هذا بالإرجاء؛ لأني في زعمه لم أقل: "حتى لا يبقى منه شيء"، انظر كتابه القاصمة الخافضة (ص99). فالسلف الأولون ومن خلفهم كلهم يقولون: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"، ولا يقولون بهذه الزيادة، وقليل من يأتي بها، ولا يشترطها، فالسلف في مذهب الحدادية مرجئة؛ لأنهم جميعهم لا يقولون بهذه الزيادة، ومن قالها في النادر، وهم قليل لم يشترطوها، ولم يلتزموها.

ثم إني في هذا الشريط الذي نسب إليَّ فيه هذا القول لم أقتصر على ما ذكره، بل إني قلت: إن الإيمان ينقص وينقص حتى يصل إلى مثقال ذرة وقد يخرج من الإسلام، فافترى عليَّ أني لم أقل بهذه الزيادة، وحكم عليَّ بأني مرجئ، فأي فجور هذا وأي كذب ومجازفة؟ لا سيما إذا بلغ هذه الدرجة، وهي تضليل أهل الحق والسنة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا؛ لأنهم لم يقولوا بهذه الزيادة التي ما فرضها إلا الحدادية. ثم مع هذا البلاء العظيم زدتم إمعاناً في حرب أهل السنة أن من قال: الإيمان أصل والعمل فرع (كمال) فهو مرجئ، فتضمن هذا رد نصوص من الكتاب والسنة، وتضمن تضليل من قال بهذا من أئمة السلف الكبار، وما كفاكم هذا الإمعان في

الفتن حتى تعلقتم بلفظ "جنس"، ولم تكتفوا بأقوال السلف في هذا الميدان، فمنهم من يكفر تارك الصلاة، ومنهم من يكفر تارك الصلاة ومانع الزكاة، ومنهم من لا يكفر إلا تارك الأركان، ومنهم من لا يكفر تارك الأركان، ومنهم من يكفر تارك العمل بالكلية. فضاقت عليكم هذه الأقوال كلها، وتعلقتم بلفظ "جنس" الذي لا وجود له في الكتاب والسنة، وحتى من أئمة اللغة من يراه دخيلاً على اللغة. تعلقتم به لأجل الشغب والفتن والطعن في أهل السنة. وتعلقتم به مثل تعلق أهل الأهواء، فتقولون قال به فلان وقال به فلان. وفلان وفلان بريئون من ظلمكم وباطلكم، فهم ما أرجفوا به، ولا حاربوا من أجله. ومرادهم من إطلاقه غير مرادكم، فإذا قال بعضهم: جنس الناس وجنس الدراهم وجنس الدنانير وجنس الحبوب وجنس العمل، ومرادهم بعض هذا الجنس، قلتم فلان ذكر لفظة جنس العمل، وجعلتم من ذلك سيفاً مصلتاً على أهل السنة". [ص34-36 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا: "- فأنا أول من حارب القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان أو شرط صحة في الإيمان، وكررت إنكار ذلك سنوات وإلى يومي هذا.

2- وأنا قلت وأقول: إن الإيمان قد ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وقلت هذا أو معناه في الشريط الذي ناقشه في بركانه هذا، ولكني لا أعلم أحداً من السابقين ولا من اللاحقين اشترطه في تعريف الإيمان إلا الحدادية الجاهلة الحاقدة على أهل السنة. والذي من مقتضاه تضليل السلف كلهم، فحتى الذين قالوه من السلف يقتصرون في معظم أحوالهم على القول بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا يزيدون، وبعضهم يقتصر على القول بأن الإيمان قول وعمل، كما نقل ذلك البخاري عن ألف شيخ وزيادة من شيوخه.

3- أنا لم أنكر هذه الزيادة، ولا أنكر على من يقولها، فقوله عني: "فأما إنكاره لفظ (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) ...الخ " فمن أكاذيبه، وصرحتُ بهذه الزيادة أو معناها في درس حضره المئات من أهل السنة من طلاب العلم، وسجل في الشريط الذي ناقشه هذا الأفاك الأثيم ". [ص93-94 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا: "فانظر بعد هذا كله كيف يحاربني الحدادية، ومنهم هذا الأفاك، كيف يحاربوني ويرموني بالإرجاء، ويرموني كذبا وزوراً بأنني أخرج العمل من الإيمان، كما ترى في قول هذا الأهوج . فإذا كنت أرشدهم إلى التمسك بتعاريف السلف للإيمان، وأحثهم على ذلك، وأبيّن لهم أن من أصول السلف: وجوب سد الذرائع، ووجوب درءِ المفاسد. وأبيّن لهم ما في لفظ جنس أو جنس العمل من الإجمال المؤدي إلى المفاسد، فلا يقبلون كل ذلك، ويستمرون في التعلق به رغبة في الفتن، واستهانة

بمنهج السلف في سد الذرائع ودرء المفاسد، واستهانة بما قرره السلف في تعريف الإيمان. ولو كان عندهم احترام للسلف ومنهجهم والتزام بمقرراتهم لما تعلقوا بجنس العمل، ولا زادوا على تعريفهم للإيمان اشتراط أنه لا بد أن يزاد فيه: ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

ولما استمر الحدادية في الإرجاف بجنس العمل خلفاً للتكفريين، وجعل زعيمهم فالح الحربي جنس العمل ركناً في تعريف الإيمان، اضطررت أن أرد عليه هذا القول الذي لم يقله، ولم يفعله السلف، ومما قلته في هذا المقال :

" وقولك في جنس العمل إنه أحد أركان تعريف الإيمان، فأقول لك : إن السلف لما عرَّفوا الإيمان؛ قالوا في تعريفه: الإيمان قول وعمل, وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد...الخ , وأنا عرَّفت الإيمان بما عرَّفه به السلف, وبيّنتُ مذهب المرجئة الذين لا يُدخلون العمل في الإيمان, ولم أجد من ذكرَ لفظ جنس العمل في تعريف الإيمان, فأسألك: هل السلف الذين لم يدخلوا لفظ "جنس" في تعريف الإيمان يكونون مرجئة عندك ؟

وقولك: "هرب لما رأى الردود وأدرك خطأه"، من أنبأك أنني هربت وكيف أدركت أني أخطأت؟!

فوالله ما ازددت إلا يقينا بصواب كل ما ضمته النصيحتان وبأهمية الأسئلة التي لم ترد عليها, وأنا متأكد أنك عاجز عن الرد عليها, ووالله ما هربت عن مساءلتك عن الإيمان والإرجاء وجنس العمل, ولم يخطر ببالي –والعياذ بالله– هذا الهروب, ولو كان عندي خطأ ما خجلت ولا ترددت عن إعلان الرجوع عنه وأعوذ بالله من الاستكبار والعناد. ولقد هوشتم عليّ بموضوع تارك جنس العمل وأنا لم أتعرض في نصيحتي لتارك جنس العمل من حيث إنه كافر أو ليس بكافر, وإنما استنكرت قولكم بأن من لم يكفره يكون موافقاً للمرجئة في القول بنقص الإيمان الذي لم يقل به المرجئة , فإذا كان هذا الذي لم يكفره ممن يدخل العمل في الإيمان ويقول إنه يزيد وينقص، فكيف يصح قياسه على المرجئة وإلحاقه بهم وهم لا يدخلون العمل في الإيمان ولا يقولون بزيادته ونقصه ؟ وإذن فمناط الإلحاق وعلته وهو القول بنقص الإيمان لا يوجد في الأصل وهو قول المرجئة المعروف. هذا هو وجه نقدي لكم ولا شك أنكم مخطئون في هذا الإلحاق الذي يفقد ركنا من أركان القياس. والآن أوجه لك أسئلة عن الإيمان إلى آخره.

أولاً – قلت أنا في نصيحتي في تعريف الإيمان بعد نهيي عن الخوض في جنس العمل:

1– والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح.

وأنه يزيد وينقص, يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية, ثم الإيمان بأحاديث الشفاعة التي تدل على أنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

2- مذهب غلاة المرجئة في الإيمان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة وعند مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان .

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيمان وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص".

وقال الإمام أحمد: " الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . وقال الإمام البخاري: " كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل. السؤال هنا: بين لي هنا كيف خالفت الإمام أحمد والإمام البخاري وشيوخه الأئمة حتى صرت من غلاة المرجئة؟ ألا ترى أن رميك لي بالإرجاء يعتبر رميا للإمامين وأهل السنة جميعا بالإرجاء؟

فإن قلت: أنت نهيت عن الخوض في جنس العمل. قلت لك: لو كان واجباً ذكره والخوض فيه وهو ركن في تعريف الإيمان , فلماذا أغفل أئمة السنة لفظة "جنس" وحيث أغفلوها ولم يأمروا بالخوض فيها فهل ترى أنهم من غلاة المرجئة؟ وأرجو أن تعرف لي بعد هذا جنس العمل تعريفاً جامعاً مانعاً, ولا يقبل منك هذا التعريف إلا إذا نقلته نقلاً موثقاً.

ولما ذكر أحد الأخوة السلفيين صورة لجنس العمل وافقته على تكفير صاحبها دون تردد ولا يجوز لمسلم أن يتردد فيها .

لكني لا أزال أنصح الشباب عن الخوض فيه لأنه لفظ مجمل يحتمل معاني متعددة ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة .

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفاً يبدد هذه الاحتمالات ولا يعرض السلفيين للمهاترات فأبرز هذا التعريف السلفي فإن لنا في سلفنا أسوة .

يؤيد ما ذهبت إليه من ترك الخوض في جنس العمل ما صرح به العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله – في لقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر.

أجاب الشيخ – رحمه الله – في هذا اللقاء على مجموعة من الأسئلة منها:

س: " تارك جنس العمل كافر , تارك آحاد العمل ليس بكافر " ما رأيكم في ذلك ؟

ج: من قال هذه القاعدة ؟ من قائلها ؟! هل قالها محمد رسول الله ؟! كلام لا معنى له نقول من كفره الله ورسوله فهو كافر ومن لم يكفره الله ورسوله فليس بكافر، هذا هو الصواب، أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة[2] لا فائدة منها.

س: هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب ؟

ج: تختلف، فتارك الصلاة مثلاً كافر , إذاً فعل الصلاة من لوازم الإيمان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة – رضوان الله عليهم – والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمناً والكافر من جعله الله ورسوله كافراً , وانتهى .

س: سائل يقول: ما قول الشيخ – حفظه الله – في تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم:-

يقول: " لا يكفر المسلم حتى يترك أصل الإيمان القلبي " .

ج: أنا قلت في هذا اللقاء إن تارك الصلاة كافر ولو كان مقراً بوجوبها .

السائل يقول في موطن آخر: " جمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك ...

قاطعه الشيخ – رحمه الله تعالى – قائلاً: هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام, لماذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنة والجماعة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية, أما أن لا يكون لهم هم إلا التكفير[1] (جنس العمل – نوع العمل – آحاد العمل) وما أشبه ذلك لماذا ....(كلمة غير واضحة للشيخ – حفظه الله –) .

فهذا العلامة ابن عثيمين ينهى عن الخوض في جنس العمل وما شاكله مما لم يكن معروفاً عند السلف, وهذا انطلاق من توجيه الرسول ρ وانطلاق مما قرره السلف الصالح .

ويا أخي إني أراك مولعاً بالغرائب والألفاظ المتشابهة المشكلة , وهذا أمر مذموم, لأن الله ذم من يتبع المتشابه, ولأن رسول الله ρ نهانا عن عضل المسائل, وقال علي τ : " حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله " , البخاري (49 – باب من خص في العلم قوماً دون قوم كراهية

---

[2] قال المدخلي في الهامش: انظر إلى ابن عثيمين يقول عن جنس العمل: إنه كلام لا معنى له، ويقول: فهذا كله طنطنة، وهم لا يشبعون من الطنطنة به، ولا سيما فوزي الذي يدعي أن ابن عثيمين شيخه ثم لا يأخذ بنصيحته الحكيمة.

(1) تأمل قول العلامة ابن عثيمين كيف وصف أصحاب جنس العمل أنهم لا هم لهم إلا التكفير، فافهم هذا جيداً، واعرف أهداف القوم ومنها: سفك الدماء واستحلال الأموال.

أن لا يفهموا). وقال ابن مسعود τ: " ما أنت محدثاً قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة " مقدمة مسلم (ص 11). وكان السلف ينكرون تتبع الغرائب ويقولون: إن الدين ما جاءك من هنا , وهنا يريدون الأحاديث المشهورة في الناس وبها يعملون. وأنت تتعلق بلفظ "جنس" وهو لا ذكر له في القرآن ولا في السنة , ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي , ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام. وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره. ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي. قال: ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب وقال مثل هذا صاحب القاموس.وبعض أهل اللغة يقول عن الجنس: إنه الضرب من الشيء . وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع, وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة. وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع, فيجعل معنى الجنس والنوع واحداً, وهو صاحب المعجم الوسيط وقال بعد هذا التعريف: "وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع, فهو أعم من النوع " يعني عند المنطقيين, وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق[1]. ومن مضار استخدام هذا اللفظ أن بعض من حملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين: " إنهم ثالوث الإرجاء". [ص113–118 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا: "قال فوزي البحريني في (ص11) من بركانه: "وكلمة (جنس العمل) لا يبنى عليها أشياء، ونافح عنها ربيع كثيراً، وطعن في أهل العلم عندما تلفظوا (بجنس العمل)، وهذا الأمر تلفظ به بعض علماء أهل السنة والجماعة: (كشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ الغديان، والشيخ فالح الحربي وغيرهم)". أقول: الجواب على هذا المقطع من وجوه.

الأول– على قوله: "وكلمة (جنس العمل) لا يبنى عليها أشياء". فأقول: إن هذا لمن أكذب الكذب. فأنت وفئتك الحدادية تحاربون عليها أهل السنة منذ ما يزيد على أربع سنوات، وتريدون فرضها على أهل السنة.

---

[1] قال المدخلي في الهامش: وقد فسره الحداديون بتفسير لم يقله أحد من أهل اللغة ولا من المتكلمين، فسروه بمعنى الكل، وهذا مخالف لكل تفسيراتهم.

ثانياً– أنتم ترمون بالإرجاء[1] من لا يلتزم بلفظ "جنس العمل" عند تكفيره تارك العمل بالكلية، ولو صرح بتكفير تارك العمل مراراً إلا أنه يقول: اتركوا كلمة جنس لإجمالها، ولما في هذا الإجمال من المفاسد والفتن، ترمون هذا بالإرجاء. وأنت إلى هذه الساعة تدافع عنه[2]، فتقول: "وأما قوله عن جنس العمل: فأخرجه من الإيمان بقوله: (جنس العمل: وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة ولا خاصم به السلف ولا أدخلوه في قضايا الإيمان". ثم بنيتَ عليه قولك: "وهذا هو الإرجاء، وهذا هو الإرجاء، فهو أخرج العمل عن الإيمان". فانظر إليه كيف ينافح عنه، وكيف يبني عليه الحكم بالإرجاء على من لم يقل به؛ لتدرك كذب الرجل وقلبه للحقائق، فما مصير الصحابة والسلف الذين لا يعرفون جنس العمل؟

وأما قوله: "وهذا الأمر (يعني جنس العمل) تلفظ به بعض علماء أهل السنة والجماعة: (كشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ الغديان، والشيخ فالح الحربي وغيرهم". أقول: فهذا من التلبيس، فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركناً في تعريف الإيمان؛ كما فعل فالح الجاهل الذي يعده هذا الأفاك من العلماء. إن هؤلاء العلماء قد يقولون: جنس كذا، وجنس كذا، وجنس العمل، ولكن على غير منهجكم، وعلى غير ما تريدون، ولا يحاربون من أجله، وإذا عرَّفوا الإيمان قالوا: الإيمان قول وعمل، ولا يدخلون لفظ جنس في تعريف الإيمان، ولا جعلوه ركناً في تعريف الإيمان كما افترى عليهم فالح، وكما تُوهم أنت أن العلماء مع الحدادية. فأنتم تفسرون جنس العمل بترك العمل كله، فلا يكفر إلا من ترك العمل كله، والعلماء الذين زعمتم أنهم معكم يكفرون بترك الصلاة وحدها، فإذا كفروا تارك جنس العمل فإنما يريدون بإطلاق لفظ "الجنس" بعضه، وهو الصلاة. ثم إن العالم من المتأخرين إذا قال: جنس الدينار وجنس الدرهم وجنس الحبوب وجنس البشر، لا يريد الكل من هذه الأجناس، وإنما يريد ما يصدق عليه جنس الدرهم وجنس الدينار وجنس الحبوب ولو قليلاً، فلا يصح بحال دعوى أن العلماء معكم. ثم أنتم لا تريدون من التعلق بجنس العمل إلا حمل راية الحرب والشغب على أهل السنة، أي تريدون الخصومة لأجل الخصومة، ومن أجل التنفيس عن حقدكم عليهم.

---

[1] قال المدخلي في الهامش: وقد قلنا لهم أن يكفروا تارك الصلاة، وأن يكفروا تارك الأركان الأربعة، وأن يكفروا تارك العمل بالكلية كما هو معروف عن السلف، واتركوا لفظ "جنس"، فأبوا إلا التشبث به للاستمرار في الشغب والفتن؛ لأنهم لا يقتنعون بأحكام السلف.

[2] قال المدخلي في الهامش: أي جنس العمل.

ومن تلبيس هذا الرجل إدخال ابن عثيمين مع العلماء في التلفظ بجنس العمل. ومعروف ومشهور عن ابن عثيمين تحذيره من استعماله، وقوله فيمن يستخدمونه: إنهم يريدون به سفك الدماء واستحلال الأموال، وقد مر بك موقفه قبل قليل". [ص124-126 من كشف أكاذيب...].

وقال أيضا: "قال فوزي في (ص21-22) من بركانه: " وليس مراد ابن تيمية -رحمه الله- من قوله (والدين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان) ليس مراده بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان أي: إذا انتفت بقي الإيمان، أي مراده بأن العبد إذا أتى بالأصول لا بد أن يكمل ذلك بالفروع، فالفروع مكملة للإيمان - إيمان العبد بالأعمال - والمقصد هنا الإيمان هو الإسلام ومراد ابن تيمية أن يقول بأن لا يكمل إيمان العبد حتى يكمله بالأعمال الظاهرة أعمال الجوارح، ومراده بأن الأعمال الظاهرة جزء من الأعمال وهذا كلام يدور عليه كلام ابن تيمية فالإيمان أصل والأعمال لازمة له هذا هو تخريج كلامه، وليس مراده ما فهمه ربيع بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان، وفرع في الإيمان، وفي الإسلام، فتنبه! كما قال عنه الذي نقله ربيع وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها ولذلك ابن تيمية رحمه الله يذكر الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأعمال الظاهرة، وهو هل هذه الأعمال عند ربيع شرط كمال في الإيمان؟ وابن تيمية رحمه الله ذكر الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأصول! فهل هذه الأعمال عند ربيع شرط كمال في الإيمان؟ وهذا هو مذهب المرجئة! لأن ابن تيمية رحمه الله على عقيدة أهل السنة والجماعة، فلا بد أن يؤخذ كلامه كاملاً شاملاً من أوله إلى آخره حتى يتبين المراد منه، كما نقلنا عنه كثيراً بأن الأعمال جزء من الإيمان، ولا يبقى الإيمان في قلب العبد إذا ترك الأعمال بالكلية".

أقول : 1- إن كلام ابن تيمية صريح واضح وضوح الشمس بأن الإيمان علماً وحالاً هو الأصل. وأن الأعمال الظاهرة فروع وكمال له.

الحق شمس والعيون نواظر   لكنها تخفى على العميان

وليس يصح في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

وما رأيت مباهتاً ومكابراً مثل هذا الأهوج .

2- انظر إليه كيف يفتري عليَّ، ويقولني ما لم أقل، فينسب إليَّ القول بأن العمل شرط كمال، وأني أفهم القارئ بأن مراد ابن تيمية بأن الأعمال شرط كمال، وهو يردد هذه الفرية عليَّ مراراً مع أني

أحذر من القول به قبل الناس وآخرهم. فهو يثير الغبار على كلام ابن تيمية ويشوش عليه؛ ليصرفه عن ظاهره وعن مراده؛ فعل غلاة أهل البدع في تحريف الكلام عن مواضعه، ذلكم الفعل الذي ورثوه عن اليهود.

3- فهل أنا نسبت إلى ابن تيمية أنه يريد بكلامه هذا الأعمال شرط كمال في الإيمان؛ أي إذا انتفت بقي الإيمان، فهذا من افتراء هذا البحريني وأكاذيبه، فأنا لا أقوله ولا أعتقده ولا أنسبه لغيري، لا ابن تيمية ولا غيره، فليأت به إن كان من الصادقين من أشرطتي أو دروسي أو كتبي، فلقد جعل هذا الرجل وحزبه هذه الفرية سلاحاً يحاربوني به؛ لأن أيديهم خالية من الحجج فيعتمدون في حربهم على أهل السنة على الأكاذيب والاتهامات .

4- انظر وهو يبين مراد ابن تيمية فيقول: "أي مراد (ابن تيمية) بأن العبد إذا أتى بالأصول لا بد أن يكمل ذلك بالفروع، فالفروع مكملة للإيمان -إيمان العبد بالأعمال-" . فهو يعترف لابن تيمية من حيث لا يدري أنه يثبت للإيمان أصولاً وفروعاً وكمالاً، ويبين بأن هذا مراده وينكر في مواضع أن يكون العمل فرعاً وكمالاً للإيمان، وينكر أن يكون هذا مذهب أهل السنة والجماعة . فقد نقلت عن ابن تيمية بالجزء والصحيفة أنه يعتبر الإيمان أصلاً والعمل فرعاً وكمالاً. فجاء هذا المبطل لينفي عن ابن تيمية هذا القول، بل لينفيه عن أهل السنة. إذا ظهر لك هذا فاعلم أنني نقلت عن عدد من العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، كلهم يصرحون تصريحات في غاية الوضوح أن الإيمان أصل والعمل فرع، ونقلت عن ابن تيمية تسعة نصوص واضحة جلية تنص على أن الإيمان أصل والعمل فرع.

نقل البحريني من هذه النصوص النص الآتي فقط مرتين، وذهب يتلاعب بمعناه وهرب عن نقل النصوص الأخرى وكتمها؛ لأنها تهدم باطله وجعجعته، وذهب ينقل عنه نصوصاً كثيرة كلها تؤيد ما نقلته عن شيخ الإسلام ولا يخالفه شيء منها، ومع ذلك ذهب يحرف كلامه، ويدعي أن مقصود ابن تيمية من ذكر الإيمان فيها إنما يريد به الإسلام، وكلامه عليها في غاية التهافت والهذيان. [ص167-169 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا: "ثم قال البحريني في (ص24) من بركانه: " ثم ذكر ابن تيمية -رحمه الله- حديث وفد عبد القيس بذكر الشهادتين والصلاة والزكاة، ثم قال في (ص644): (فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه، - يعني: عدم الإيمان -

وضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه). فلا بد من العمل الظاهر والباطن".

أقول: قال ابن تيمية في (644/7): " فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه؛ ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهى تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهى شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة –رضي الله عنه–: إن القلب ملك، والأعضاء جنوده فإن طاب الملك طابت جنوده وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وفى الصحيحين عنه –صلى الله عليه وسلم–أنه قال: "إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب".

وأقول: ماذا ارتكب هذا البحريني في نقله لهذا النص عن شيخ الإسلام ابن تيمية؟

1- قول شيخ الإسلام في هذا النص عن الإيمان: " وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه". فجاء هذا الخائن ليقول: " وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه، – يعني: عدم الإيمان – وضعفه". فهو يفسر كلام ابن تيمية ويغيره ليحوله إلى مذهب الخوارج: التكفير بالمعاصي، فشيخ الإسلام يقول: " دل على عدمه أو ضعفه"، يعني أن الذي لا يعمل بمقتضى الإيمان يقع في واحد من أمرين إما الكفر إذا كان جاحداً لوجوب العمل أو تاركاً له بالكلية، وهذا لا ينشأ إلا عن جحود[1] أو استكبار وعناد، فهذا كافر خارج عن ملة الإسلام، وإما أن يقع العاصي الذي لا يعمل بمقتضى الإيمان في ضعف الإيمان مثل عصاة المسلمين الذين يقعون في الكبائر، ولا يكفرهم أهل السنة، ويكفرهم الخوارج.

2- حذف من كلام شيخ الإسلام ما يأتي، وهو قوله: " وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة –رضي الله عنه– أن القلب ملك، والأعضاء جنوده فإن طاب الملك

[1] قال المدخلي في الهامش: الجحود واحد من المكفرات عند أهل السنة، والتي هي التكذيب والاستكبار والإباء مع التصديق، وكفر إعراض وكفر شك وكفر نفاق وكفر تكذيب وهو غير الجحود.

طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وفى الصحيحين عنه –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: (إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهى القلب".

لماذا حذف هذا الكلام الهام؛ لأنه حجة عليه وحجة لربيع؛ لأن الأعمال تابعة للإيمان فهي:

1- تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له.

2- وهي شعبة[1] من مجموع الإيمان المطلق وبعض له.

3- لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح.

أقول: وما في القلب هو الإيمان فهو الأصل وما على الجوارح فرع له، كما قرر ذلك شيخ الإسلام مراراً. وأعمال الجوارح شعب للإيمان وفروع، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره من العلماء. ويمثل العلماء الإيمان بالشجرة لها فروع وثمر، فالأعمال فروع للإيمان، كما أن الأغصان والثمر فروع للشجرة، ويطلق على المجموع شجرة. كما يطلق على الإيمان وفروعه لفظ الإيمان. الرجل يدرك أن الحق مع ربيع، وأن أقوال العلماء والنصوص القرآنية والنبوية تؤيده. ولكنه يجحد ما عند ربيع من الحق ويعاند ويكابر، ويثير حوله الأعاصير من الشبه الساقطة.

أعود لأقول: إني نقلت عن شيخ الإسلام تسعة نصوص، يصرح فيها كلها بأن الإيمان أصل والعمل فرع، فلم يذكر منها إلا نصاً واحداً، ذكره مرتين، وهرب من ذكر ثمانية نصوص؛ لأنها تدمغ باطله فكتمها. انظر مقالي "هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل فرع" (ص8–14)، وزدت عليها خمسة نصوص عن شيخ الإسلام في هذا البحث، انظر ص(248–253) فيما يأتي.

نقل فوزي البحريني عن ابن تيمية عدداً من النصوص يرد بها عليَّ في زعمه، وفعله هذا في الحقيقة إنما يريد به ضرب كلام ابن تيمية بعضه ببعض، وهيهات له ثم هيهات، فكلام ابن تيمية يؤيد بعضه بعضاً ويقويه، ويؤيد كلام الأئمة الآخرين الذين نقلت عنهم، وكلامهم يؤيد كلامه، والقرآن والسنة معهم". [ص172–175 من كشف أكاذيب...].

---

[1] قال المدخلي في الهامش: والشعبة فرع.

وقال أيضا: "جاء هذا المبطل الفاشل ليحرف كلام ابن تيمية ويصرفه عن مراده الصريح ليقول: " ومراد ابن تيمية هنا الدين له أصل وفرع أي له أصول وفروع وليس مراد ابن تيمية بأن الأعمال شرط كمال وفرع في الإيمان؛ لأن من ترك الأعمال يبقى إيمانه أو صح إيمانه عند المرجئة العصرية، فهذا ليس مراد ابن تيمية –رحمه الله–". فمن قال: إن ابن تيمية قال: العمل شرط كمال في الإيمان؟ وهل ربيع وإخوانه مثل الشيخ أحمد النجمي والشيخ زيد محمد المدخلي والشيخ محمد بن هادي المدخلي والشيخ عبيد والشيخ صالح السحيمي وسائر السلفيين في مكة والمدينة هل قالوا في يوم من الأيام: إن العمل شرط كمال في الإيمان؟". [ص177 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا: "نحن لا ننكر أن يقال: إن للدين أصولاً وفروعاً، وإن للإسلام أصولاً وفروعاً، وإن للإيمان أصولاً وفروعاً، ومعنى الجميع واحد، وإذا اجتمع اثنان افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، ودخل أحدهما في الآخر، وإذا قال بعض أهل السنة العمل أصل أو ركن لا ننكر عليه، فهو فرع باعتبار وأصل باعتبار آخر. فرع باعتبار ابتنائه على ما في القلب، وأصل بالنظر إليه نفسه.

لكن نقول: كيف إذا قال المسلم: إن الدين له أصول وفروع وكمال، أو إذا قال: إن الإسلام له أصول وفروع وكمال لا يكون مرجئاً. وإذا قال: إن الإيمان له أصول وفروع وكمال يكون مرجئاً. أليس معركتكم إنما هي على اعتبار العمل فرعاً، فكيف تعترفون أنه فرع، ثم تبدعون من يقول: إنه فرع، ألا يدل هذا على إغراقكم في الجهل والهوى والتناقض البغيض؟" [ص178 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا تحت عنوان: "هل يعتبر مرجئاً من لا يكفر تارك العمل إذا كان يقول ويعتقد أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويحارب من يخرج العمل من الإيمان ويدينه بالإرجاء، وينتقد بشدة من يقول: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص" ويدينه بأنه قد خالف نصوص الكتاب والسنة ويدينه بالإرجاء؟؟

ذكر البحريني فرق الإرجاء في (ص34) وأنَّها أربع طوائف : المرجئة الغالية والأشاعرة والكرامية ومرجئة الفقهاء . ثم قال : " ونذكر طائفة خامسة: وهم المرجئة العصرية وهم أخف من سابقتها في الإرجاء لكنهم يوافقونهم في الجملة وهم الذين يقولون بقول غريب محدث، وهو بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب دون العمل في الحقيقة أي أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح فيصح الإيمان عندهم مع ترك العمل؛ لأن العمل عندهم شرط كمال في الإيمان وهذا هو قول المرجئة على الحقيقة الذين أرجئوا العمل عن الإيمان".

1- أين قال ربيع وإخوانه في المملكة كلها بأن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب دون العمل في الحقيقة أي أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح فيصح الإيمان عندهم مع ترك العمل؛ لأن العمل شرط كمال في الإيمان، وهذا هو قول المرجئة على الحقيقة الذين أرجئوا العمل عن الإيمان. اذكر في أي كتاب من كتبهم وفي أي شريط من أشرطتهم. (.....)

2- على فرض أن ربيعاً قال ما تدعيه وترجف به عليه وعلى إخوانه، فاذكر لي أقوال أهل السنة السابقين واللاحقين في تسمية من لا يكفرون تارك العمل بالكلية بالمرجئة، وأذكر أدلتهم على ذلك، وإلا فأنت خارجي مخالف لأهل السنة.

أهل السنة لا يكفرون من عنده أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، ولهم أدلتهم من الكتاب والسنة، وخالفهم في ذلك الخوارج ، وهذا الصنف يصدق عليهم في لغة العرب أنهم تاركون للعمل. فكم هو الفرق بين من هذا حالهم وبين تاركي الأعمال بالكلية إنه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة. فليرم الحدادية أهل السنة بالإرجاء، وليردوا أدلتهم على إخراج العصاة من النار بهذا القدر من الإيمان. وهم يدورون حول هذا، ولكنهم لا يجرؤون على التصريح به، ويكتمونه بتقيتهم، وإلا فكيف يتسامحون في ترك العمل كله بأركانه وواجباته ومستحباته، ثم يحاربون أهل السنة هذه الحروب الطويلة الأمد بالأكاذيب والخيانات من أجل جزء هو أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة . (.....)

مع أني أكفر تارك العمل بالكلية، وأدندن كثيراً حول كفر تارك الصلاة، ومع أن من إخواني الذين يرميهم الحدادية بالإرجاء من يكفر تارك الصلاة ومنهم الشيخ أحمد النجمي –رحمه الله– .

1- من أئمة السنة من لا يكفر إلا بترك الشهادتين أو يقع في نواقضها، وهو الإمام محمد بن عبد الوهاب إمام الدعوة السلفية بعد الإمامين ابن تيمية وابن القيم ، قال في "الدرر السنية" (102/1): "وسئل الشيخ / محمد بن عبد الوهاب–رحمه الله تعالى– عما يقاتل عليه ؟ وعما يكفر الرجل به ؟ فأجاب: أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة ؛ فالأربعة : إذا أقر بها، وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها ؛ والعلماء : اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود ؛ ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان". فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلاً، وأجمعوا على تكفير تاركها جحوداً. وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين. والإمام محمد لا يكفر إلا بما

أجمعوا عليها وهو الشهادتان. وقوله : هذا نص واضح في عدم تكفير تارك العمل إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به .

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في "الدرر السنية" (317/1) تأكيداً لما قاله الإمام محمد بن عبد الوهاب: "سألني الشريف عما نقاتل عليه، وما نكفّر به؟ فقال في الجواب: إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثم أنكر... ".

وقال الشيخ عبد اللطيف في "الدرر السنية" (467/1) مؤكداً ما قاله آباؤه: "وأخبرتهم ببراءة الشيخ، من هذا المعتقد والمذهب وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله، من الشرك الأكبر والكفر بآيات الله ورسله أو بشيء منها بعد قيام الحجة وبلوغها المعتبر كتكفير من عبد الصالحين ودعاهم مع الله، وجعلهم أنداداً له فيما يستحقه على خلقه، من العبادات والإلهية وهذا: مجمع عليه أهل العلم والإيمان".

وقال ابن سحمان في الضياء الشارق (ص35)، مطابع الرياض: " فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنة، ومن فرق بين ما فرق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنة، وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف، ووافق أهل السنة والجماعة. ونحن لم نكفر أحداً بذنب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله، إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد كما حكاه في "الإعلام" لابن حجر الشافعي".

فهؤلاء كبار أئمة الدعوة السلفية في نجد لا يكفرون إلا بما أجمعت الأمة على أنه كفر. وعبارة الإمام محمد: "ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان". فعلماء الإسلام اختلفوا في تكفير تارك الأركان الأربعة، فمنهم من يكفر بترك الصلاة فقط وهو رواية عن الإمام أحمد. ومنهم من يكفر بترك الصلاة والزكاة وهو رواية عن الإمام أحمد. ومنهم من يكفر بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل عليها الإمام وهو رواية عن أحمد . ومنهم من لا يكفر بترك الأركان الأربعة ومنهم الإمام أحمد، أما من تركها أو ترك واحداً منها جحوداً فهو كافر بالإجماع. ويفهم من كلام الإمام محمد أن هناك من علماء الأمة من لا يكفر إلا بالشهادتين واختار هذا هو ومن ذكر من أحفاده. (.....)

فعلى منهج الحدادية وعلى رأسهم فوزي البحريني يكون هؤلاء الأئمة الذين يأتي في أوائلهم الإمام محمد بن عبد الوهاب وأحفاده الذين نقلوا كلامه أو معناه، ومن أواخرهم الشيخ محمد بن عبد

اللطيف آل الشيخ، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم. ولا شك أنه قد سبقهم من أئمة السنة من يقول بقولهم فلا يكفرُ إلا بترك الشهادة. كل هؤلاء مرجئة على أصول الحدادية؛ لأنهم لا يكفرون إلا بترك الشهادة، فهم يأتون على رأس من لا يكفر تارك العمل. (.....)

أنتم تدعون أنكم تحترمون العلماء، وما رأينا فرقة تستخف بالعلماء وترد أقوالهم مثلكم، وعلى رأسكم هذا البحريني الذي عاند أقوال أهل العلم الذين قالوا: الإيمان أصل والعمل فرع (كمال). وأنتم تبدعون الذي لا يكفر تارك العمل. وهؤلاء علماء الدعوة يصرحون بأنهم لا يكفرون إلا بما أجمعت الأمة على التكفير به، وهو الشهادتان، فهم مرجئة غلاة عندكم.

وهذا الشيخ العلامة ابن باز يُسأل كما في مجلة الفرقان في العدد(94) السنة العاشرة (1481هـ) (ص11): هل العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي هل هم من المرجئة؟ فأجاب سماحته: لا، هذا من أهل السنة والجماعة. ثم تحدث عن حكمه هو على تارك الصلاة وتارك غيرها، فقال: "من قال بعدم كفر تارك الصيام أو الزكاة أو الحج هذا ليس بكافر، لكن أتى بكبيرة عظيمة، وهو كافر عند بعض العلماء، لكن الصواب لا يكفر كفراً أكبر...الخ. فهذا سماحة الشيخ ابن باز يقول عن من لا يكفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين مع وجود أصل الإيمان القلبي: إنه ليس من المرجئة هذا من أهل السنة والجماعة.

وأنتم تقولون: إنه مرجئ، وتشعلون نيران الفتن والإرهاب الفكري والحروب الكلامية ضد من لا يكفر تارك العمل، وترمونه بالإرجاء، وحتى من يعلن تكفير تارك العمل تكذبونه وترمونه بالإرجاء، مع أنه لا سابق لكم من العلماء ولا لاحق إلا من الحدادية الجهلاء الحاقدون. فهات أقوال علماء السلف الصالح التي صرحوا فيها بأن من لم يكفر تارك العمل مرجئ. وهات أدلتكم وأدلتهم من الكتاب والسنة على أن من يقول بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويحارب الإرجاء والمرجئة بأن هذا مرجئ، وإلا فأنتم خوارج؛ لأن الخوارج هم الذين يرمون أهل السنة بالإرجاء". [ص206-217 من كشف أكاذيب...]

وقال أيضا تحت عنوان: "هل يعتبر مرجئاً من يقول: إن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء لفظي أو النزاع بينهم وبين أهل السنة أكثره لفظي.

قال البحريني في كتابه "القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة" في (ص160): "ذكر الدليل على تفنيد دعاوى ربيع المدخلي بقوله عن الخلاف الذي بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في مسائل الإيمان بأنه لفظي صوري، وليس حقيقياً معنوياً". ثم قال في الحاشية من هذه الصحيفة أي (ص160): "قال ربيع المدخلي ذلك في شريط مسجل بصوته (شرح صحيح البخاري) كتاب الإيمان، دورة الرياض سنة (1426هـ)".

أقول: إنه قد كذب عليَّ هذا الأفاك، فلم أقل في حياتي كلها: إن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء صوري لفظي، لا في هذا الشريط ولا في غيره. (.....)

والواقع أنه لا يريد إلا شيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز كما سبقه إلى ذلك محمود الحداد مؤسس المذهب الحدادي الخبيث المحارب لأهل السنة وعلمائهم.

قال البحريني في (ص38) من بركانه: "قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (ج13 ص40): (الذين رموا بالإرجاء من الأكابر مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما، كان إرجاؤهم من هذا النوع)".

أقول : ما هو النوع الذي أشار إليه شيخ الإسلام ؟ وما هو نظره وحكمه على أهل هذا النوع ؟ لقد أخفى هذا الإرجاء الذي أشار إليه شيخ الإسلام، وأخفى أثره وحكمه لألا يفضح غلوه وغطرسته وتهاويله على أهل السنة الأبرياء من هذا الإرجاء وغيره من أنواع الإرجاء.

أولاً– قال شيخ الإسلام في مجموع فتاواه(38/13): "وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان، وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبى سليمان وأبى حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين[1] على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب، فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفى الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال لقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: " الإيمان بضع

(1) قال المدخلي في الهامش: كذا.

وستون شعبة أو بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا اله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان ".

فيرى شيخ الإسلام هنا أن النزاع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء عامته لفظي. واستطرد –رحمه الله– في بيان علاقة العمل بالإيمان. واستطرد إلى مثل البر والتقوى والمعروف والإثم والعدوان والمنكر، وأن هذه الألفاظ تختلف دلالتها في الإفراد والاقتران، إلى أن قال في (ص40) : "وفى الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر، مثل طلق بن حبيب وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع، وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا، ونحن نقطع بأنا مصدقون، ويرون الاستثناء شكاً، وكان عبد الله بن مسعود وأصحابه يستثنون ". ويكرر شيخ الإسلام أن أكثر النزاع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء إنما هو نزاع لفظي بل يعد مرجئة الفقهاء من أهل السنة.

ثانياً– فيقول في (297/7) من مجموع الفتاوى: " ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء –كحماد بن أبى سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم– متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل. فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة. والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحداً منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله.وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام"اهـ.

أقول : انظر إلى قول شيخ الإسلام عن إرجاء الفقهاء :

1- وكانت هذه البدعة أخف البدع.
2- وقوله : فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم.

3- وقوله عن حماد وأبي حنيفة وغيرهما من هذا النوع من المرجئة: " هم مع سائر أهل السنة متفقون على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة".
4- وقوله: "وعلى أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه"، أي أنهم يخالفون مرجئة الجهمية الذين يقولون: الإيمان معرفة بالقلب، فيحصرون الإيمان في هذه المعرفة.
5- وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب.

ثم نفذ من هذه الحيثيات الخمس التي يشاركون فيها أهل السنة والجماعة ويفارقون فيها الخوارج والمعتزلة وغلاة المرجئة إلى النتيجة الآتية، وهي قوله:

6- "فكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفى الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي".

ثالثاً- ونقل البحريني في كتابه "القاصمة" ص(164) عن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله- من كتاب الإيمان (ص337) الكلام الآتي : (إنَّه لم يكفر أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا (من) بدع العقائد فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب " اه.

وعلَّق عليه البحريني بقوله : " قلت : وهذا يدل على أنَّه –رحمه الله- يخطئ المرجئة لمخالفتهم للكتاب والسنَّة في مسائل الإيمان, والقول الحق مع أهل السنَّة والجماعة " .

- أقول :

1- ومَن مِن أهل السنَّة السابقين واللاحقين يقول عن مرجئة الفقهاء إنهم لم يخطئوا وأنَّ قولهم صواب ؟!
2- استخرج البحريني من كلام شيخ الإسلام خلاف مقصوده إذ قصده أن يبيِّن حكم السلف الأوَّلين على إرجاء الفقهاء بأنه من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد، فجاء هذا البحريني فصرف كلام شيخ الإسلام والسلف عن مقصودهم، وهذا تحريف شنيع إمَّا عن جهلٍ وإمَّا عن هوى .
3- وأنا أظنُّ أنَّه ينظر إلى قول شيخ الإسلام هذا الذي حكاه عن السلف بمنظار الحدادية الأسود، فهم يقيمون الدنيا ولا يقعدونها على أقلَّ من هذا القول وهذا الموقف من السَّلف الذين جعلوا إرجاء الفقهاء من بدع الأقوال

والأفعال لا من بدع العقائد .ولا أدري بماذا سيحكم الحدادية على قول شيخ الإسلام الآتي :

رابعاً– قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (357/3) –بعد أن بيَّن ضلال الخوارج والقرامطة والإسماعيلية والقدرية بإيجاز– قال : " وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة. ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير مُتَّبَعون تكلَّم أئمة السنة المشاهير في ذم المرجئة المفضلة تنفيراً عن مقالتهم كقول سفيان الثوري: "من قدم علياً على أبي بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك " أو نحو هذا القول قاله لما نسب إلى تقديم علي بعض أئمة الكوفيين، وكذلك قول أيوب السختياني: "من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار" قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين وقد روي أنه رجع عن ذلك. وكذلك قول الثوري ومالك والشافعي وغيرهم في ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين) اه.

أقول: تضمن كلام شيخ الإسلام هذا ما يأتي:

أ- أن الإرجاء ليس من البدع المغلظة، والظاهر أنه يريد إرجاء الفقهاء لا إرجاء الغلاة، كإرجاء الجهمية والكرامية.

ب- أن أوائل أهل السنة ما كانوا يعدون مرجئة الفقهاء إلا من أهل السنة حتى تغلظ أمرهم بما زادوه. (.....)

أقول : وقد نازع ابنَ أبي العز شارح الطحاوية في قوله: " إن النزاع لفظي أو صوري" المشايخُ الأجلاء ابن باز والألباني والفوزان ولم يتعرضوا لشيخ الإسلام – فيما أذكر–، ثم هذا الاعتراض منهم كان على طريقة أهل العلم النبلاء من الاحترام والتقدير، والابتعاد عن التبديع والتشهير والتهويش ,بخلاف الحدادية (.....)

ثم لبيان كذب هذا الرجل وحداديته وأني لم أقل أبداً في يوم من الأيام إن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي أو صوري، بل أنا –والحمد لله– مع المشايخ الثلاثة في أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي لأنهم خالفوا نصوص الكتاب والسنَّة الدَّالة على

أن العمل من الإيمان وعلى زيادة الإيمان ونقصانه ،لكن هؤلاء وأنا معهم لا نعد من يقول مثل قول شيخ الإسلام وابن أبي العز إنه مرجئ، ولا يصفه بالإرجاء إلا الخوارج.

وأسوق للقرَّاء قولي في "شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري" وهو مسجل في الشريط بصوتي.

قلت ما يأتي عن الألباني : " ويحارب الإرجاء في عدد من كتبه، ويقرر طريقة أهل السنة الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وينكر على من يقول: إن الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء صوري منهم حتى شيخ الإسلام ابن تيمية وقلّده ابن أبي العز بارك الله فيك .الشيخ ابن باز يعني يوافق الألباني في أن الخلاف حقيقي ما هو ما هو لفظي الشيخ الفوزان أظنّه كذلك لكن مع هذا ما عندهم هذه الفتن نشاط الألباني الألباني مرجئة الفقهاء ، هذه فتنة " اهـ. ذكرته على سبيل التصويب والتقرير والثناء على هؤلاء المشايخ، وأنا أقول بقولهم في مجالس عديدة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك". [ص218-227 من كشف أكاذيب...].

وقال أيضا تحت عنوان: "هل قال ربيع: العمل شرط كمال في الإيمان؟

قال البحريني في (ص39) بعد افتراءاته السابقة: " فأولاً: فهو الذي يقول بأن الأعمال شرط كمال في الإيمان".

أقول: إن هذا لمن أعظم أكاذيبه وافتراءاته، فأنا من أول من حذر من هذا القول وزجر من القول به وآخرهم وإلى اليوم وإلى غد – إن شاء الله – أحذر منه، وقد رددت عليه في هذه الفرية مراراً، فمن أقوالي في التحذير من القول بشرط الكمال ما يأتي:

أولاً– قلت في مقالي "هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات": "ويعلم الله أنني أول من حذر من هذا القول من قبل صدور كتاب خالد العنبري ونشره وأنني حذَّرت العنبري وطلبت منه حذفه من كتابه، ولما جرى فيه الأخذ والرَّد كنت ممن يحذر من استخدامه أو الخوض فيه وأحضُّ من يجادل فيه على التمسك بتعريف السلف للإيمان . وما كان لفالح في هذه الأمور فيما أعلم – ناقة ولا جمل– وإنما أثارها هذه الأيام على الوجه الذي حكيته عنه للشغب والفتن والتبديع بالأكاذيب والأراجيف"، انظر المجموع الواضح (ص367).

ثانياً– وقلت في المقالة الثالثة من مقالاتي في جنس العمل: "وموقفي هذا يتمشى مع منهج القرآن العظيم والسنة الحكيمة، ومع منهج السلف الصالح في سد الذرائع ودرء المفاسد، وأحض كل سلفي صادق على التمسك بما قرره السلف من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. وقد حذرت –قبل الناس ولا أزال أحذر– من القول بـ: أن العمل شرط في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرط في كمال الإيمان عند أهل السنة"، انظر المجموع الواضح (ص446).

ثالثاً– وقلت في المقالة الثالثة من مقالاتي في جنس العمل": "وأنا أول من حذر من قول بعض الناس: "العمل شرط في صحة الإيمان عند الخوارج، وشرط كمال عند أهل السنة"، وطلبت من "خالد العنبري" حذف هذا الكلام من كتابه لما يترتب عليه من الفتنة، وطلبت منه أن يبدله بما قرره السلف: "الإيمان قول وعمل واعتقاد...". الخ، ولا أزال ثابتاً على هذا القول، ومن نسب إليَّ غير هذا فهو من أكبر البهاتين المفترين"، انظر المجموع الواضح (ص460).

رابعاً– وقلت عن فالح في مقالي "كلمة في التوحيد": "يتلوَّن كالحرباء في قضية الألباني وغيرها ثم أخيراً جهر بأنَّ ربيعاً قلَّد الألباني في قضية الإرجاء وفي قضية الأعمال شرط كمال فأنا والله حاربت عبارة(الأعمال شرط كمال) فيما أعتقد قبل الناس جميعاً ولا أزال على ذلك وأعتقد أنَّ هذا حصل مني عام 1415هـ . والذي نهيته عن قول الأعمال شرط كمال قلت له حينذاك ليس هذا تعريفاً لأهل السنَّة عليك بتعريف أهل السنَّة والجماعة للإيمان بأنَّه :(قولٌ وعملٌ واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية: قولُ القلب واللِّسان وعملُ القلب واللِّسان والجوارح)"، انظر المجموع الواضح (ص504).

خامساً– وقلت في مقالي "كلمة في التوحيد": "أنا–والله– استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني –رحمه الله– هذه العبارة هي:(العمل شرط كمال في الإيمان). وابن باز–رحمه الله– يشاركه شيئاً ما ,سألوه عن العمل هل هو شرط كمال أو شرط صحة ؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة– وعندي قال–: وأعمال القلوب وعند غيري قال:الصلاة ,من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة وما عداها كلها شرط كمال"، انظر المجموع الواضح (ص502). وهذا العلامة الشيخ ابن باز –رحمه الله– يقسم العمل إلى شرط صحة وإلى شرط كمال، قال عصام السناني في كتابه " أقوال ذوي العرفان" (ص146–147): "الثالث : يقول الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي في جريدة الرياض: وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز –رحمه الله– عام (1415هـ) . وكنا في أحد

دروسه -رحمه الله - عن الأعمال : أهي شرط صحة للإيمان ، أم شرط كمال؟ فقال -رحمه الله-: من الأعمال شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة ، فمن تركها فقد كفر. ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها ، مع عصيان تاركها وإثمه. فقلت له -رحمه الله- : من لم يكفر تارك الصلاة من السلف ، أيكون العمل عنده شرط كمال؟ أم شرط صحة؟ فقال : لا ، بل العمل عند الجميع شرط صحة ، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه ؛ فقالت جماعة : إنه الصلاة ، وعليه إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- ، كما حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها. إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً. لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد ، لا يصح إلا بها مجتمعة)ا.هـ. (نقلاً عن جريدة الرياض - عدد 12506في 1423/7/13هـ)".

حاصل كلام الشيخ ابن باز -رحمه الله- أن الأعمال قسمان:

1- منها ما هو شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها، كالصلاة فمن تركها فقد كفر.

2- ومنها ما هو شرط كمال، يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه.

3- واضح من كلامه سياقاً وسباقاً أنه يريد بجنس العمل ما يصح به الإيمان كالصلاة، وليس مراده بجنس العمل الأعمال كلها، فهذا مما يبطل تفسير الحدادية أن المراد بجنس العمل: العمل كله.

وللشيخ ابن باز -رحمه الله- قول آخر ينكر فيه أن يكون العمل شرط صحة في الإيمان أو شرط كمال، ويقول فيه: "إن العمل جزء من الإيمان". قال عصام السناني في " أقوال ذوي العرفان" (ص144-145): "الثاني: قال الشيخ في حوار مع مجلة المشكاة: -المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ: (والمعتزلة قالوا: هو العمل والنّطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السّلف أنّهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحّته والسّلف جعلوها شرطاً في كماله). فأجاب الشيخ: لا ، هو جزء ، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان ، الإيمان قول وعمل وعقيدة أي تصديق ، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.-المشكاة : هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟ -الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة

يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط. الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية". [ص237–241 من كشف أكاذيب...].

وقال أيضا تحت عنوان: "هل من ينكر استعمال لفظ "جنس" الذي لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان يكون مرجئاً أو المتشبث به يكون هو المبتدع؟

قال البحريني في (ص39) من بركانه: "وهو الذي لا يكفر (بجنس العمل)، بل هو متناقض في ذلك ويتهرب من لفظ (جنس العمل)، بزعمه بأن السلف لم يقولوا به، فالرجل خبط وخلط في مسائل الإيمان، ولا يريد أن يعترف بذلك".

أقول: إن هذا لمن أكذب الكذب، فقد صرحت مراراً بتكفير تارك العمل[1]، ولكن الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولاً هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج. أنا قلت مراراً: إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق، لكني نهيت عن التعلق بلفظ جنس لما فيه من الإجمال والاشتباه المؤدي إلى الفتن، وبينتُ أنه لا وجود له في الكتاب والسنة ولا وجود له في كلام الصحابة الكرام –رضي الله عنهم– ولا أدلة أهل السنة والجماعة في قضايا الإيمان، وبينت غرابته على اللغة العربية واضطراب أقوال أهل اللغة في معناه. بينتُ ذلك بياناً شافياً لمن يريد الحق، ويتنزه عن الفتن والشغب، ولكن الحدادية لإفلاسهم من الحجج التي يخاصمون بها أهل السنة استمروا في التشبث به شأن أهل الأهواء في التعلق بالمقالات الباطلة والألفاظ التي لم ينطق بها الكتاب والسنة. فلفظ "جنس" مثل لفظ "الجوهر" و "العرَض" و "الجبر" و "الحيز" ونحوها من الألفاظ الباطلة التي أوقعت أهل الكلام على اختلاف أصنافهم في الضلال وتعطيل صفات الله ذي الكمال والجلال. وهكذا لفظ "جنس" وغيره من العبارات الباطلة التي تعلق بها الحدادية فأوقعهم في البدع وعداوة أهل السنة وتضليلهم.

وقال فوزي في (ص39) من بركانه: " وهو الذي يقول بأن الإيمان أصل، والأعمال كمال و(فرع)، وهذا قول الناصح الصادق، فالكلام الأخير هو الذي بمقال الناصح الصادق ".

---

(1) قال المدخلي في الهامش: لكني حذرت من لفظ "جنس" وبينت ما ينطوي عليه من الشر في ثلاث مقالات.

أقول: هذا دلَّ عليه قول الله وقول رسوله، وهو قول أئمة الإسلام، ولقد نقلت لك أقوال العلماء وأدلتهم من كتاب الله ومن سنة رسول الله من أن الإيمان أصل والعمل فرع عنه وكمال له، وقد نقلت عن شيخ الإسلام ابن تيمية في المقال الذي تكابره تسعة نصوص في مقالي المعروف وخمسة نصوص ستأتي، وكلها واضحة وضوح الشمس في أن الإيمان أصل والعمل فرع (كمال)". [ص242-243 من كشف أكاذيب...].

وقال أيضا تحت عنوان: "هل يعتبر مرجئاً من يقول: إن الإيمان يزيد وينقص وينقص حتى لا يبقى منه إلا مثقال ذرة، ومن قال: إن الإيمان ينقص ولا يزول جميعه؟ وهل الحدادية سيضعون شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة الدعوة والعلامة الفوزان وأهل السنة والجماعة في مشنقة الإرجاء ؟!

- أولاً : شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يقول: "مذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه".

1- قال -رحمه الله- في العقيدة الأصفهانية (ص181): "وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير وبعضه لفظي ولم يعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان وصاحبه أبي حنيفة وأصحاب أبي حنيفة وأما قول الجهمية وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب دون اللسان فهذا لم يقله أحد من المشهورين بالإمامة ولا كان قديما فيضاف هذا إلى المرجئة وإنما وافق الجهمية عليه طائفة من المتأخرين من أصحاب الأشعري . وأما ابن كلاب فكلامه يوافق كلام المرجئة لا الجهمية وآخر الأقوال حدوثا في ذلك قول الكرامية إن الإيمان اسم للقول باللسان وإن لم يكن معه اعتقاد القلب وهذا القول أفسد الأقوال لكن أصحابه لا يخالفون في الحكم فإنهم يقولون إن هذا الإيمان باللسان دون القلب هو إيمان المنافقين وأنه لا ينفع في الآخرة وإنما أوقع هؤلاء كلهم ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض بل إذا ذهب بعضه ذهب كله . ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ". فالأقوال في ذلك ثلاثة الخوارج والمعتزلة نازعوا في الاسم والحكم فلم يقولوا بالتبعيض لا في الاسم ولا في الحكم فرفعوا عن صاحب الكبيرة بالكلية اسم الإيمان وأوجبوا له الخلود في النيران وأما الجهمية والمرجئة فنازعوا في الاسم لا في الحكم فقالوا يجوز أن يكون مثابا معاقبا محمودا مذموما لكن لا يجوز أن يكون معه بعض الإيمان دون بعض وكثير من المرجئة والجهمية من يقف في الوعيد فلا يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحد من أرباب الكبائر كما قال

ذلك من قاله من مرجئة الشيعة والأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره ويذكر عن غلاتهم أنهم نفوا الوعيد بالكلية لكن لا أعلم معينا معروفا أذكر عنه هذا القول ولكن حكي هذا عن مقاتل بن سليمان والأشبه أنه كذب عليه" اهـ.

– أقول : فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يصرِّح بأنَّ " مذهب أهل السنة والجماعة أنه (أي الإيمان) يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه " ويحتج لهم بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– : "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ". وقد يُقال هنا أنَّ بعض أهل السنَّة يقولون : " إنَّ الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء " فيقال إنَّ هؤلاء فئة قليلة ومع ذلك فهم مع جمهور أهل السنَّة في الاقتصار على القول بأنَّ الإيمان (قول وعمل) أو (قول وعمل ويزيد وينقص) واقتصارهم عليه في نظري هو الغالب فصار القول : بأنَّه (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) أمراً نادراً والحكم للغالب ولا حكم للنادر. ومن هنا أطلق شيخ الإسلام القول بأنَّ مذهب أهل السنَّة والجماعة : أنَّ الإيمان يتبعض وأنَّه ينقص ولا يزول جميعه . واحتج بالحديث المذكور. (.....)

– ثانياً : الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– : قال –رحمه الله– خلال ذمِّه للحرص والشح وسوقه الأدلة على ذلك : " ومتى وصل الحرص على المال إلى هذه الدرجة نقص بذلك الدِّين والإيمان نقصاً بيِّناً فإنَّ منع الواجبات وتناول المحرَّمات ينقص بهما الدِّين ,والإيمان بلا ريب ينقص حتى لا يبقى منه إلاَّ القليل جداً) اهـ.[14] وقال في (ص89) : " وقد تبيَّن ممَّا ذكرنا أنَّ حب المال والرياسة والحرص عليهما يُفسد دين المرء حتَّى لا يبقى منه إلاَّ ما شاء الله كما أخبر بذلك النبي –صلى الله عليه وسلَّم– " اهـ.

– ثالثاً–وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله– خلال إجابته على سؤال وجه إليه في (66/2) من الدرر السنية: "وأما كون: لا إله إلا الله، تجمع الدين كله، وإخراج من قالها من النار، إذا كان في قلبه أدنى مثقال ذرة، فلا إشكال في ذلك. وسر المسألة : أنَّ الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا مذهب الخوارج، فالذي يقول : الأعمال كلها، من: لا إله إلا الله، فقوله الحق، والذي يقول: يخرج من النار من قالها، وفي قلبه من الإيمان مثقال ذرة، فقوله الحق،

(14) انظر مخطوط شرح حديث (ما ذئبان جائعان) (اللوحة 5– الوجه1) وهو في المطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب ص(70).

السبب مما ذكرت لك، من التجزي، وبسبب الغفلة عن التجزي: غلط أبو حنيفة، وأصحابه في زعمهم، أن الأعمال ليست من الإيمان، والسلام".

- أقول:

أ- لم يقل الإمام محمد –رحمه الله– : إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فضلاً عن أن يشترطه.

ب- انظر إلى قوله: "إن الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا مذهب الخوارج". (.....)

ب–وقد سُئِل الشيخ صالح الفوزان نفسه السؤالَ الآتي : هل هذا القول يا فضيلة الشيخ يُعَدُّ من قول المرجئة : (الإيمان يزيد حتى يكون مثل الجبال وينقص حتى لا يبقى منه إلاَّ مثقال ذرَّة) ؟؟

فأجاب –وفقه الله– : " هذا كلامٌ حقٌّ : هذا في الحديث ,وفي القرآن : (زادتهم إيماناً)، (ويزيد الله الذين اهتدَوْا هدًى). الإيمان يزيد بالطاعات ,وينقص بالمعاصي حتى لا يبقى منه إلاَّ مثقال حبَّةٍ من خردل كما في الحديث: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ,فإن لم يستطع فبلسانه ,فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) دلَّ على أنَّ الإيمان يكون ضعيفاً. وفي رواية : (وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبَّة خردل) –أو كما قال صلَّى الله عليه وسلَّم–. وقال –عليه الصلاة والسلام– : (الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة –أو بضعٌ وستُّون شعبة– : أعلاها قول لا إله إلاَّ الله ,وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ,والحياء شعبةٌ من الإيمان) فدلَّ على أنَّ الإيمان له أعلى وله أدنى,وأنَّه شُعَب) اهـ جوابه –حفظه الله–[15].

أقول : فهذا الشيخ الفوزان –حفظه الله– يرى أنَّ القول بأنَّ الإيمان يزيد حتى يصير أمثال الجبال وينقص حتى لا يبقى منه إلاَّ مثقال ذرَّة ؛يرى أنَّ هذا القول حقٌ ويحتج على أنَّه حقٌّ بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية. لكن الحدادية الجاهلة الظالمة ومنهم فوزي البحريني يرون أنَّ من يقتصر على هذا القول ولا يزيد :" حتى لا يبقى منه شيء " يرون أنَّه مرجئ ! فقولهم يقتضي أن العلامة الفوزان بهذا التقرير مرجئ". [ص250–256 من كشف الأكاذيب...].

---

[15] انظر (عقيدة الحاج من الكتاب والسنَّة) ص (26-25).

وقال في آخر الكتاب: "الخلاصة: أولاً- يظهر من كتابات فوزي البحريني ومن مناقشاتي له كثرة كذبه وافتراءاته على ربيع وإخوانه. ثانياً- سوء قصده وبلادته في الفهم. ثالثاً- كثرة تأصيلاته الباطلة وتأصيلات فئته الباغية على أهل السنة. ومن هذه التأصيلات:

1- إيجابهم زيادة "ينقص الإيمان حتى لا يبقى منه شيء" على تعريف أهل السنة الذي أجمعوا عليه، ودل عليه الكتاب والسنة، وهو "أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص". فأوجبوا تلك الزيادة؛ ليحاربوا بها أهل السنة والجماعة المعاصرين ويرموهم بالإرجاء، فأدى ذلك إلى تبديع السلف الصالح، وعلى رأسهم الصحابة والتابعون الذين لم يقولوا بهذه الزيادة في تعريف الإيمان، ولم يوجبوها.

2- محاربتهم ربيع وإخوانه وتبديعهم -بزعمهم الكاذب- أنهم يقولون: العمل شرط كمال في الإيمان، ومعلوم عن ربيع أنه أول أو من أول من زجر عن القول: بأن العمل شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان، ولا يعرف ربيع أحداً من أهل السنة في المملكة قال: إن العمل شرط كمال. ولا يُنسى زجر العلامة ابن عثيمين عن القول بأن العمل شرط كمال أو صحة في الإيمان، ولا يبعد أن الحدادية ومنهم هذا البحريني أنهم يستهدفون ابن عثيمين بالتبديع.

3- تشبثهم بلفظ "جنس العمل"، ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان, ومرادهم بجنس العمل: العمل كله، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة واستعمال العلماء له، ومقاصدهم من استعماله، ومخالفين لأهل السنة الذين يبدعون باستعمال الألفاظ المجملة والمشتبهة، ولا سيما إذا لم ترد في الكتاب والسنة؛ كما هو حال لفظ "جنس". ومن مصائبهم أنهم يحاربون ويبدعون من يكفر تارك العمل بالكلية، ويعلن ذلك مراراً، لكنه يزجر عن استخدام لفظ "جنس". وممن زجر عنه زجراً شديداً العلامة ابن عثيمين، وبيَّن أن من أهداف من يستعملونه سفك الدماء واستحلال الأموال.

4- تبديعهم لمن يقول: "إن الإيمان أصل والعمل فرع"، وهذا أمر دل عليه الكتاب والسنة، وقرره عدد من أئمة السنة وفحولهم, ومنهم محمد بن نصر المروزي وابن منده وابن تيمية. نقلت عنه في هذا الأصل تسعة نصوص في مقال لي عنوانه "هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: "إن الإيمان أصل والعمل فرع"، وزدت في ردي هذا عنه خمسة نصوص أو ستة نصوص، وتركت الكثير من أقواله. ونقلت عن ابن القيم وابن رجب والشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبد الرحمن بن حسن. ولم يرفع الحدادية بذلك رأساً. وهوش هذا البحريني على

أقوال هؤلاء العلماء بغبائه وجهالاته؛ مثل ذلك الغبي الذي يريد أن يحجب الشمس عن الأرض بمنخل كما يقال.

5- رمي الحدادية بالإرجاء وعلى رأسهم فوزي من يقول: إن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء لفظي أو صوري، مع أني وإخواني السلفيين ممن لا يقول بذلك، ولكن قصد الحدادية بذلك شيخ الإسلام وابن أبي العز وغيرهم ممن يقول هذا أو نحوه. كمن يعد مرجئة الفقهاء من أهل السنة، أو يقول: إن بدعتهم يسيرة وأنها من بدع الألفاظ والأفعال لا من بدع العقائد.

7- رميهم بالإرجاء من لا يكفر تارك العمل بالكلية، وهو ينطبق على من لا يكفر إلا بالشرك من أئمة السنة أو بالشهادتين، وإن كان يقاتل على ترك الأركان، ومخالفين لفتوى العلامة ابن باز الذي صرح بأن هذا الصنف من أهل السنة. ومع تصريح الإمام أحمد والبربهاري بأن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد بريء من الإرجاء. وعبارة البربهاري: فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره". [ص258-260 من كشف أكاذيب...]. **انتهى النقل عن كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني.**

مقالة: <u>متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء (الحلقة الأولى):</u>

** قال المدخلي هداه الله: "وهل قول الإمام أحمد بعدم تكفير تارك الصلاة وقوله بعدم تكفير تارك العمل، هل حينما قال هذا وذاك كان مرجئاً؟ وهل قول البربهاري وقول ابن بطة وابن البناء -كما سيأتي- بعدم تكفير تاركي العمل، وبدخولهم الجنة بشفاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- هل أخرجتهم هذه الأقوال من السنة إلى بدعة الإرجاء؟ إن هذا الرجل لا يرى أهل السنة إلا من يكفر تارك الصلاة، ومن عداهم ليس من أهل السنة. (.....) ثم إن شأن ابن البناء شأن الإمام أحمد وعدد من أتباعه، فتراهم أحياناً لا يكفرون تارك الصلاة، بل تارك الأركان، وتارة أخرى لا يكفرون تارك العمل، كما نقلنا ذلك عنهم آنفاً؛ أخذاً منهم بأحاديث الشفاعة واستسلاماً لها؛ لأنهم إذا وقفوا أمامها لا يسعهم إلا التسليم بها، فإذا وقف أحدهم أمام أحاديث الشفاعة الصريحة في أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، ويخرج من النار من لم يعمل خيراً قط لا يسعه إلا التسليم بهذه الأحاديث، وهذا يخالف قول الخوارج من جهة، وقول المرجئة من

جهة أخرى. فالخوارج يكفرون بالذنوب، ويحكمون على مرتكبيها بالنار والخلود فيها، ولا يلتفتون لنصوص الوعد ونصوص الشفاعة. والمرجئة يقولون: من شهد أن لا إله إلا الله فإنه مستكمل الإيمان، ولا يضر مع الإيمان ذنب، ويوجبون الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض، ولا يلتفتون لنصوص الوعيد ولا لأحاديث الشفاعة، وما فيها من الدلالات على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه إلا أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة. فالطائفتان (أي الخوارج والمرجئة) لم يؤمنا بأحاديث الشفاعة التي دلّتْ على معاقبة المذنبين بالنار، ثم خروجهم منها بالشفاعة. (.....)

ملاحظة: ذكرنا فيما سلف النصوص من كلام الإمام أحمد-رحمه الله- في التكفير بترك الفرائض وعدمه. يؤكد ما نقلته عن هذا الإمام ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية. قال -رحمه الله- في "مجموع الفتاوى" (611-610/7) بعد تكفيره لجاحد هذه الفرائض، أو استحلاله المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها- : "وَأَمَّا مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ إذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فَفِي التَّكْفِيرِ أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ هِيَ رِوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَد: أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَكْفُرُ بِتَرْكِ وَاحِدٍ مِنْ الْأَرْبَعَةِ حَتَّى الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِهِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمَتَى عَزَمَ عَلَى تَرْكِهِ بِالْكُلِّيَّةِ كَفَرَ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ، وَهِيَ إحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ إحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَد اخْتَارَهَا ابْنُ بَطَّةَ وَغَيْرُهُ.
وَالثَّالِثُ: لَا يَكْفُرُ إلَّا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ عَنْ أَحْمَد، وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ السَّلَفِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد .
وَالرَّابِعُ: يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا وَتَرْكِ الزَّكَاةِ فَقَطْ .
وَالْخَامِسُ: بِتَرْكِهَا، وَتَرْكِ الزَّكَاةِ إذَا قَاتَلَ الْإِمَامَ عَلَيْهَا دُونَ تَرْكِ الصِّيَامِ وَالْحَجِّ".
أقول: فهؤلاء علماء السنة لهم خمسة أقوال في تارك الأركان الأربعة أو بعضها، وهي روايات عن الإمام أحمد -رحمه الله-.
من هذه الأقوال أن التارك لها لا يكفر مع الإقرار بالوجوب، وهو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي، وهو إحدى الروايات عن أحمد اختارها ابن بطة وغيره كما يقول شيخ الإسلام. وقول شيخ الإسلام "وغيره" ، أي غير ابن بطة،

فأرى أنه يتناول ابن البناء والبربهاري ومسدد الذي نقل عن أحمد عدم التكفير. وإذا اطلع القارئ على هذه الاختلافات بين أهل السنة، وعرف مذهب عادل ومن على شاكلته فقد تعترضه إشكالات.

منها:1- أنه يَرِدُ على المقتصر على تكفير تارك الصلاة أنه لا يكفر بالثلاثة الأركان الأخرى، وهي الزكاة والصيام والحج، ولا يكفر بما بعدها من الأعمال من باب أولى، فعلى مذهب عادل ومن على شاكلته يكون هذا متهاوناً بهذه الأركان الثلاثة وما بعدها من الأعمال المهمة.

2- وإذا كان لا يُكفِّر إلا بترك الأركان الأربعة فهو لا يُكفِّر بما بعدها من الأعمال، وكذلك لا يُكفِّر بترك الصلاة ولا بترك ركنين آخرين. فيكون معرضاً لسخط عادل ومن على شاكلته؛ لأنه يشارك من لا يكفر تارك العمل مشاركة كبيرة جداً يستحق الإلحاق به في الحكم عليه بأنه مرجئ على المذهب الحدادي وأخشى أن يكفروهما.

ومن لا يكفر بترك الصلاة لا يكفر بترك باقي الأركان ولا بما بعدها من العمل، فهو مرجئ شديد الإرجاء، وإن كان مثل الزهري ومالك والشافعي وجميع من لا يكفر تارك الصلاة، ومنهم جماهير أهل الحديث وحتى عادل ومن على شاكلته واقعون في الإرجاء؛ لأنهم لا يكفرون بترك الأركان الثلاثة، فتصير الأمة كلها مرجئة على منهج عادل وأضرابه. إن الرمي بالإرجاء لسهل جداً عند الخوارج، وعند عادل ومن على منهجه (.....) قال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني في "عقيدة السلف وأصحاب الحديث" (ص84): "وسمعت الحاكم يقول: سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن شعيب يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: قدم ابن المبارك الري؛ فقام إليه رجل من العباد، الظن به أنه يذهب مذهب الخوارج؛ فقال له: يا أبا عبد الرحمن ما تقول فيمن يزني ويسرق ويشرب الخمر؟، قال: لا أخرجه من الإيمان. فقال: يا أبا عبد الرحمن على كبر السن صرت مرجئاً، فقال: لا تقبلني المرجئة. المرجئة تقول: حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة، ولو علمت أني قبلت مني حسنة لشهدت أني في الجنة".

وقال الخلال في "السنة" (581/3) رقم (1009): "أخبرني موسى بن سهل قال ثنا محمد بن أحمد الأسدي قال ثنا إبراهيم بن يعقوب عن إسماعيل بن سعيد قال: سألت أحمد عن

مـن قـال: الإيمـان يزيـد ويـنقص، قـال: هـذا بـريء مـن الإرجـاء". وقـال البربهـاري فـي "شـرح السـنة" (ص123): "ومـن قـال: الإيمـان قـول وعمـل يزيـد ويـنقص فقـد خـرج مـن الإرجـاء أولـه وآخـــره"،

أقـول: انظـر إلـى قـول ابـن المبـارك حيـث جعـل الحـد الفاصـل بـين السـني والمرجـئ. أن المرجـئ يعتقـد أن حسـناته مقبولـة وسـيئاته مغفـورة. وابـن المبـارك يقـول بقـول أهـل السـنة مـن أن المسـلم لا يجـزم بقبـول حسـناته، كمـا أنـه لا يجـزم بأنـه مـن أهـل الجنـة. وانظـر إلـى قـول الإمـام أحمـد، حيـث يبـرئ مـن الإرجـاء مـن يقـول: " الإيمـان يزيـد ويـنقص". والبربهـاري يُصـرِّح بـأن مـن قـال: "الإيمـان قـول وعمـل يزيـد ويـنقص" ، فقـد خـرج مـن الإرجـاء أولـه وآخـره. وأقـوال هـؤلاء الأئمـة تـدل علـى إنصـافهم وعـدلهم. قـارن بـين مـنهج هـؤلاء الأئمـة وبـين مـنهج الحداديـة الـذين يخـالفون أهـل السـنة فـي عـدد مـن الأصـول، وفـي الحكـم بالإرجـاء علـى مـن يقـول: الإيمـان قـول وعمـل يزيـد ويـنقص ويـنقص حتـى لا يبقـى منـه إلا أدنـى أدنـى أدنـى مـن مثقـال ذرة". **انتهى النقل عن متعالم مغرور... (الحلقة الأولى).**

<u>**مقالة:** متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء (الحلقة الثانية):</u>

** قـال المـدخلي هـداه الله: "هـذا ومـن الآخـذين بأحاديـث الشـفاعة ومـا يؤيـدها مـن السـنة الصـحيحة الإمـام ابـن القـيم- رحمـه الله-. قـال –رحمـه الله– فـي كتابـه "حـادي الأرواح" (ص272–273): "الوجـه العشـرون انـه قـد ثبـت فـي الصـحيحين مـن حـديث أبـي سـعيد الخـدري فـي حـديث الشـفاعة فيقـول عـز وجـل شـفعت الملائكـة وشـفع النبيـون وشـفع المؤمنـون ولـم يبـق إلا أرحـم الراحمين، فيقبض قبضـة من النـار، فيخـرج منهـا قومـا لـم يعملـوا خيـرا قـط قـد عـادوا حممـا، فيلقيهـا فـي نهـر فـي أفـواه الجنـة يقـال لـه نهـر الحيـاة فيخرجـون كمـا تخـرج الحبـة فـي حميـل السـيل فيقـول أهـل الجنـة هـؤلاء عتقـاء الله الـذين أدخلهـم الله الجنـة بغيـر عمـل عملـوه و لا خيـر قـدموه، فهـؤلاء أحـرقتهم النـار جمـيعهم فلـم يبـق فـي بـدن أحـدهم موضـع لـم تمسـه النـار بحيـث صـاروا حممـا وهـو الفحـم المحتـرق بالنـار وظـاهر السـياق أنـه لـم يكـن فـي قلـوبهم مثقـال ذرة مـن خيـر، فـإن لفـظ الحـديث هكـذا فيقـول: "ارجعـوا فمـن وجـدتم فـي قلبـه مثقـال ذرة مـن خيـر فـأخرجوه فيخرجـون خلقـا كثيـرا، ثـم يقولـون ربنـا لـم نـذر فيهـا خيـرا فيقـول الله عـز و

جل :شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض الله قبضة من نار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط"، فهذا السياق يدل على أن هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير ومع هذا فأخرجتهم الرحمة. ومن هذا رحمته سبحانه وتعالى للذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ويذروه في البر والبحر زعما منه بأنه يفوت الله سبحانه وتعالى فهذا قد شك في المعاد والقدرة ولم يعمل خيرا قط ومع هذا فقال له ما حملك على ما صنعت؟ قال خشيتك وأنت تعلم فما تلافاه أن رحمه الله، فلله سبحانه وتعالى في خلقه حكم لا تبلغه عقول البشر وقد ثبت في حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله قال: (يقول الله عز و جل أخرجوا من النار من ذكرني يوما أو خافني في مقام)

1- الإمام ابن القيم بنى حكمه هنا على حديث أبي سعيد وأيده بحديث هذا الرجل الذي لم يعمل خيراً قط، وأمر أولاده أن يحرقوه...الحديث. ولا شك أنه يؤمن بأحاديث الشفاعة الأخرى والأحاديث الواردة في فضل لا إله إلا الله وفضل التوحيد. والذي نعرفه عن ابن القيم أنه يرى كفر تارك الصلاة. لكنه لما وقف أمام حديث أبي سعيد في الشفاعة وما تلاه لم يسعه إلا الاستسلام لها والصدع بمضمونها. وكذلك يقال عن الإمام أحمد، فإن له روايات عديدة في تكفير تارك الصلاة حيناً وعدم تكفيره حيناً آخر، وفي تكفير تارك الأركان تارة، وفي عدم تكفيره تارة أخرى. والظاهر أن سبب اختلاف رواياته ثم فيأتُهُ إلى عدم التكفير هو استسلامه وإيمانه بأحاديث الشفاعة. وقل مثل ذلك في شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه قد يرى كفر تارك الصلاة، لكنه إذا وقف أمام أحاديث الشفاعة استسلم لها وصدع بمضمونها. قال –رحمه الله– في "مجموع الفتاوى" (318/1): "وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ أَنْكَرُوا شَفَاعَتَهُ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ فَقَالُوا : لَا يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكَبَائِرِ عِنْدَهُمْ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ وَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلُوهَا لَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَمَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَحَدٌ ؛ بَلْ يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إيمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ". والظاهر والله أعلم أن أخذ هؤلاء الأئمة بأحاديث الشفاعة هو الأخير، وهو الأصوب؛ لأن ذلك أخذ منهم بالجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وهو المنهج الحق السديد الذي يخالف به أهل السنة الخوارج الذين يأخذون بنصوص الوعيد، ويهملون نصوص الوعد. ويخالفون به غلاة المرجئة الذين يأخذون بنصوص الوعد ويهملون نصوص الوعيد.

2- وقول الإمام ابن القيم -رحمه الله-: " فهذا السياق يدل على أن هؤلاء لم يكن في قلوبهم مثقال ذرة من خير."
فالظاهر أنه يعتقد أنهم من أهل التوحيد، وأنهم ليس عندهم شيء زائد على التوحيد أي يعتقد بظاهر الحديث أنهم لم يعملوا خيراً قط، والله أعلم.
3- لا ينسى المطلع على أحاديث رسول الله أن أحاديث الشفاعة تؤيد حديث أبي سعيد، ولا سيما حديث أنس، وكذلك قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذلك لِمَنْ يَشَاءُ)كما يفهمها جمهور أهل السنة بخلاف الخوارج وغلاة المرجئة.
هذا ومن أئمة السنة من لا يُكفِّر إلا بترك الشهادتين أو يقع في نواقضها. ومنهم:

1- الإمام محمد بن عبد الوهاب إمام الدعوة السلفية بعد الإمامين ابن تيمية وابن القيم . قال في "الدرر السنية (1/102): "وسئل الشيخ / محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله تعالى- عما يقاتل عليه؟ وعما يكفر الرجل به؟ فأجاب: أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة ؛ فالأربعة : إذا أقر بها، وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها ؛ والعلماء : اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود ؛ ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان". فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلاً، وأجمعوا على تكفير تاركها جحوداً. وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين. والإمام محمد لا يكفر إلا بما أجمعوا عليه وهو الشهادتان. وقوله هذا نص واضح في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به، بل نص على أنه لا يكفر إلا بما أجمعوا عليه، وهو الشهادتان .

2- وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في "الدرر السنية" (317/1) تأكيداً لما قاله الإمام محمد بن عبد الوهاب: "سألني الشريف عما نقاتل عليه، وما نكفّر به؟ فقال في الجواب : إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثم أنكر." ...
3- وقال الشيخ عبد اللطيف في "الدرر السنية" (467/1 (مؤكداً ما قاله آباؤه: "وأخبرتهم ببراءة الشيخ، من هذا المعتقد والمذهب وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله، من الشرك الأكبر والكفر بآيات الله ورسله أو بشيء منها بعد قيام الحجة وبلوغها المعتبر كتكفير من عبد الصالحين ودعاهم مع الله، وجعلهم أنداداً له فيما يستحقه على خلقه، من العبادات والإلهية وهذا: مجمع عليه أهل العلم والإيمان".

4- وقال ابن سحمان في الضياء الشارق (ص35)، مطابع الرياض: " فمن أنكر التكفير جملة فهو محجوج بالكتاب والسنة، ومن فرق بين ما فرق الله ورسوله من الذنوب، ودان بحكم الكتاب والسنة، وإجماع الأمة في الفرق بين الذنوب والكفر فقد أنصف، ووافق أهل السنة والجماعة. ونحن لم نكفر أحداً بذنب دون الشرك الأكبر الذي أجمعت الأمة على كفر فاعله، إذا قامت عليه الحجة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد كما حكاه في "الإعلام" لابن حجر الشافعي."

فهؤلاء كبار أئمة الدعوة السلفية في نجد لا يكفرون إلا بما أجمعت الأمة على أنه كفر. وعبارة الإمام محمد -رحمه الله-: "ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان".

والظاهر أن هذه المواقف من هؤلاء الأئمة إنما هي مبنية على الأخذ بأحاديث فضل كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"، وعلى أحاديث الشفاعة التي هي مبنية على فضل ومكانة كلمة التوحيد، وما لقائلها المعتقد لمعناها المخلص فيها من الجزاء عند الله على تفاوت أهلها في العمل بمقتضاها والتقصير فيه ، وعلى تفاوتهم في هذا التقصير، كما في أحاديث الشفاعة التي تبين هذا التفاوت، وقد سلف ذكرها قريباً. هذا ولهؤلاء الأئمة أقوال أخرى تخالف أقوالهم هذه.

لكن المتأمل والناظر في الأدلة والإجماع الذي ذكروه يدرك أن المعتمَد عندهم هذا القول القائم على الأدلة المذكورة والإجماع، فما رأي عادل في أقوال هؤلاء الأئمة؟ (.....) وقول عادل بعدما ذكر قول المرجئة: "كما صرّح بذلك البيجوري والكوثري، وغيرهما ممن تلقّفَ هذا القول وصرّح به من مرجئة هذا العصر!! ممن يقول بأن الإيمان قول وعمل في الظاهر ثم يتناقضون بعد ذلك بأن تارك العمل بالكلية ليس بكافر بل هو مسلم، وأن مآله ومصيره إلى الجنة."!! أقول: إن من يجعل أهل السنة المعاصرين الآخذين بنصوص رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أهل الإرجاء لظالم شديد الظلم (.....) وأهل السنة الذين يرميهم عادل بالإرجاء يقولون ويعتقدون أن الإيمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان، وعمل بالقلب والجوارح، وأنه يزيد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى لا يبقى منه إلا أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة، كما دلَّ على ذلك أحاديث الشفاعة التي دلّت على تعذيب العصاة بالنار، وفيهم من يصلي ويصوم ويحج. إن من يلحق أهل السنة -الذين هذه عقيدتهم- بالمرجئة لظالم غشوم، ومثله مثل من يسوي بين الثرى والثريا، ومن يسوي بين

الظلمات والنور والظل والحرور. وينسب عادل إلى أهل السنة المعاصرين أنهم يقولون: الإيمان شرط كمال، وهذا من البهت العظيم، فأهل السنة المعاصرين كسلفهم يقولون: إن العمل من الإيمان، ولا يقولون: شرط كمال. ورب السماء والأرض إني لأول من أنكر هذا القول في هذا العصر.

أنكرته على خالد العنبري إذ نقل هذا القول، ونسبه إلى أهل السنة. فأنكرته عليه، وطلبت منه حذفه من رسالته قبل أن يطبعها. وأكدتُ هذا الإنكار عليه بشدة لما ذهب إلى الكويت وأثار هذا القول. واستمررت في إنكار هذا القول إلى يومنا هذا، ولا أعلم سلفياً في المملكة واليمن ومصر والجزائر والمغرب يقول بهذا القول. فليأت بالقائلين بهذا القول من أهل السنة في هذه البلدان من كتبهم أو مقالاتهم أو أشرطتهم، فإن عجز عرف الناس بهته وظلمه هو وفرقته التي تحارب أهل السنة بالتهاويل والافتراءات.

وقول عادل هنا عن أهل السنة المعاصرين: "ويتناقضون كذلك في حصرهم الكفر في الجحود والتكذيب دون القول والعمل."!! أقول: إن أهل السنة المعاصرين كسلفهم لا يحصرون الكفر في الجحود والتكذيب دون القول والعمل، فهذا من الافتراء عليهم. وأنا وأهل السنة أول من أنكر ذلك على قائله. وندين الله بأن الكفر يكون بالجحود بالقلب وبالقول مثل من يسب الله أو يسب الرسول أو غيره من الأنبياء أو يسب الدين أو يكذب بآية من القرآن ونحو ذلك مما يكفر به القائل بلسانه. وأنه يكون بالفعل بالجوارح كمن يسجد للصنم أو يمتهن المصحف برجله، أو يتعمد الصلاة لغير القبلة. فنسبة هذا إلى أهل السنة المعاصرين أو السابقين من الفجور القاتل (.....) علّق عليه عادل بقوله: "نقل الإجماع غير واحد من أهل السنة على أن للإيمان ثلاثة أركان، وأنه لا يقبل إيمان أحد إلا إذا استكمل هذه الأركان الثلاثة، وممن نقل ذلك: 1- قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية ، لا يُجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"، اللالكائي (1593)، و"الإيمان" لابن تيمية (ص197).

أقول: 1- صحيح أن للإيمان ثلاثة أركان: الاعتقاد بالقلب والقول باللسان والعمل بالجوارح، وأركان العمل بالجوارح أربعة: الصلاة والزكاة والصيام والحج، وكثير من أهل السنة لا يكفرون إلا بترك الصلاة فقط، ولا يكفرون بباقي الأركان، فعلى ما نقله عادل من

الإجماع من أنه لا يقبل إيمان أحد إلا إذا استكمل هذه الأركان الثلاثة يكون من لا يكفر بترك الزكاة والصيام والحج، -وهي أركان عظيمة للإيمان- من المرجئة.

2- من نقل هذا الإجماع - المنسوب إلى الشافعي- غير الشافعي؟ فهاته، وإلا فهذه الدعوى من الأباطيل التي لا أصل لها.
3- لا يثبت هذا النقل عن الإمام الشافعي، ولا يوجد في كتبه لا "الأم" ولا غيرها، وقد صرّح محقق كتاب اللالكائي بأنه لم يجده في "الأم "للشافعي، والأمر كذلك.
4- ومما يبطل هذه الدعوى ما نقله ابن أبي حاتم عن الإمام الشافعي في "آداب الشافعي ومناقبه" (ص192), حيث قال -رحمه الله-: "حدثنا أبي قال سمعت حرملة بن يحيى قال اجتمع حفص الفرد ومصلاق الإباضي عند الشافعي في دار الجروي يعني بمصر فاختصما في الإيمان فاحتج مصلاق في الزيادة والنقصان، واحتج حفص الفرد في أن الإيمان قول، فعلا حفص الفرد على مصلاق وقوي عليه، وضعف مصلاق، فحمي الشافعي وتقلّد المسألة على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فطحن حفصاً الفرد وقطعه". وقال أبو نعيم في "الحلية" (9/115-114): " حدثنا محمد بن عبد الرحمن حدثني أبو أحمد حاتم بن عبدالله الجهازي قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ثم تلا هذه الآية : (ويزداد الذين آمنوا إيمانا ...الآية. حدثنا عبدالله بن محمد بن يعقوب ثنا أبو حاتم قال: سمعت الربيع يحكي عن الشافعي قال ما أعلم في الرد على المرجئة شيئا أقوى من قول الله تعالى: (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة). وقال -رحمه الله-: " حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا عبدالله بن محمد بن يعقوب ثنا أبو حاتم قال: سمعت حرملة بن يحيى يقول اجتمع حفص الفرد ومصلان الأباضي عند الشافعي في دار الجروي وأنا حاضر واختصم حفص الفرد ومصلان في الإيمان فاحتج على مصلان وقوي عليه وضعف مصلان فحمى الشافعي وتقلد المسألة على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فطحن حفصا الفرد وقطعه". وأورده البيهقي من هذا الوجه في "مناقب الشافعي" (1/387). وقال ابن عبد البر -رحمه الله- في "الانتقاء" (ص81): "وذكر أبو القاسم عبيدالله بن عمر البغدادي الشافعي الذي استجلبه الحكم المستنصر بالله أمير المؤمنين وأسكنه الزهراء حدثنا محمد بن علي قال: نا الربيع قال سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد بالقلب ألا ترى قول الله عز وجل: (وما

كـان الله ليضـيع إيمـانكم)، يعنـي صـلاتكم إلـى بيت المقدس، فسمى الصـلاة إيمانـا وهـي قـول وعمـل وعقـد، قـال الربيـع: وسـمعت الشـافعي يقـول الإيمـان يزيـد ويـنقص". وقـال البيهقـي – رحمـه الله– فـي "مناقـب الشـافعي" (385/1): "أخبرنـا أبـو عبـد الله: محمـد بـن عبـد الله الحـافظ، قـال: حـدثني الزبيـر بـن عبـد الواحـد الحـافظ، بأسـداباذ، قـال: حـدثني يوسـف بـن عبـد الأحـد، قـال: حـدثنا الربيـع بـن سـليمان، قـال: سـمعت الشـافعي –رضـي الله عنـه– يقـول: الإيمـان قـول وعمـل، ويزيـد ويـنقص". وقـال الحـافظ ابـن حجـر –رحمـه الله– فـي "فـتح البـاري " (1/46-47):"وقـال الحـاكم فـي مناقـب الشـافعي: حـدثنا أبـو العبـاس الأصـم أخبرنـا الربيـع قـال: سـمعت الشـافعي يقـول: الإيمـان قـول وعمـل، ويزيـد ويـنقص. وأخرجـه أبـو نعـيم فـي ترجمـة الشـافعي مـن الحليـة مـن وجـه آخـر عـن الربيـع وزاد: يزيـد بالطاعـة ويـنقص بالمعصـية. ثـم تـلا (ويـزداد الـذين آمنـوا إيمانـا) الآيـة".

أقـول: يـرى القـارئ الكـريم عـدداً مـن الأسـانيد مـدارها علـى صـاحبي الشـافعي: الربيـع بـن سليمان وحرملـة بـن يحيـى يخبـران عـن الإمـام الشـافعي بأنـه يقـول: " الإيمـان قـول وعمـل يزيـد ويـنقص" ، ولـم يـنقلا عنـه الإجمـاع المزعـوم، وهـذا القـول هـو قـول أهـل السـنة جميعـاً فـي مشـارق الأرض ومغاربهـا، لا يزيـدون علـى هـذا الـنص المنقـول هنـا عـن الشـافعي بهـذه الأسـانيد. قـال الإمـام محمـد بـن إسـماعيل البخـاري –رحمـه الله:- "لقيـت أكثـر مـن ألـف رجـل مـن أهـل العلـم أهـل الحجـاز ومكـة والمدينـة والكوفـة والبصـرة وواسـط وبغـداد والشـام ومصـر لقيـتهم كـرات قرنـا بعـد قـرن ثـم قرنـا بعـد قـرن أدركـتهم وهـم متـوافرون منـذ أكثـر مـن سـت وأربعـين سـنة أهـل الشـام ومصـر والجزيـرة مـرتين والبصـرة أربـع مـرات فـي سـنين ذوي عـدد بالحجـاز سـتة أعـوام ولا أحصـي كـم دخلـت الكوفـة وبغـداد مـع محـدثي أهـل خراسـان مـنهم: المكـي بـن إبراهيم ويحيـي بـن يحيـي وعلـي بـن الحسـن بـن شـقيق وقتيبـة بـن سـعيد وشـهاب بـن معمـر". ثـم ذكـر عـدداً مـن العلمـاء مـن مختلـف البلـدان، مـنهم الإمـام أحمـد بـن حنبـل ويحيـى بـن معـين وأبـو معمـر وأبـو خيثمـة وأبـو عبيـد القاسـم بـن سـلام. ثـم قـال: "واكتفينـا بتسـميه هـؤلاء كـي يكـون مختصـرا وأن لا يطـول ذلـك فمـا رأيـت واحـدا مـنهم يختلـف فـي هـذه الأشـياء أن الـدين قـول وعمـل، وذلـك لقـول الله: (ومـا أمـروا إلا ليعبـدوا الله مخلصـين لـه الـدين حنفـاء ويقيمـوا الصـلاة ويؤتـوا الزكـاة وذلـك ديـن القيمـة)" ، انظـر "شـرح أصـول اعتقـاد أهـل السـنة" للالكـائي (194/1–195". وقـال ابـن أبـي حـاتم: " سـالت أبـي وأبـا زرعـة عـن مـذاهب أهـل السـنة فـي أصـول الـدين ومـا أدركـا عليـه العلمـاء فـي جميـع الأمصـار

وما يعتقدان من ذلك فقالا أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"، انظر "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" للالكائي.(1/198) . أقول: فهؤلاء الأئمة: البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة ينقلون تعريف الإيمان عن أئمة الإسلام في جميع أمصار المسلمين أنهم يقولون: "الإيمان قول وعمل"، كما نقل ذلك البخاري عن أكثر من ألف عالم، وكما نقل عنهم أبو حاتم وأبو زرعة ,أنهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. ولم يحكِ أحد منهم الإجماع الذي نسب إلى الإمام الشافعي من أنه يقول: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية ، لا يُجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر"، اللالكائي (1593)، و"الإيمان" لابن تيمية (ص197). فهل أئمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها تمالؤا على كتمان هذا الإجماع؟ (.....)

5- أن الصحابة لم يُعرّفوا الإيمان، وإنماعرَّفه أهل السنة بعد ظهور المرجئة في عهد التابعين؛ لأن أول من قال بالإرجاء طلق بن حبيب العنزي المتوفى ما بين التسعين إلى المائة، وقيل: ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني الذي مات قبل المائة، وهذا مما يوهن دعوى هذا الإجماع، الذي لو صحَّ لصار أكثر أهل السنة مرجئة، ولكان الخوارج أولى بالحق وبالصحابة. (.....)

ومما يُبطل نقل الإجماع قول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– الذي نقله عادل في)ص207) من تعليقه على كتاب "الرد على المبتدعة: "مذهب الصحابة وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان قول وعمل، أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح". فنسب شيخ الإسلام هذا المذهب إلى الصحابة وجماهير السلف، ولم ينسبه إلى كل السلف، ونحن نعتقد أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان يؤمنون كل الإيمان أن العمل من الإيمان، ولذا قاتل الصحابة مانعي الزكاة مع أهل الردة لأنهم امتنعوا عن أداء الزكاة، فقال أبو بكر –رضي الله عنه–: "وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا"، أخرجه البخاري في "صحيحه" حديث(1456) ، ومسلم حديث (20). وعلى هذا أهل السنة جميعاً، لكن أعتقد أن الصحابة ما عرّفوا الإيمان بأي تعريف، لأن أسباب تعريفه من الإرجاء وغيره لم تظهر إلا بعد عصرهم، كما سلف بيان ذلك. وأن التابعين ومن بعدهم ما عرّفوه إلا بقولهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، كما نُقل ذلك عن أئمة الإسلام في مشارق الأرض

ومغاربها، وأنهم ما قالوا: لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر، وأنه لا يقبل إيمان أحد إلا إذا استكمل الثلاثة. وتأمل التعريف الذي نسبه شيخ الإسلام إلى من ذكرهم من أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، ولم ينقل عنهم بقية هذا التعريف المنسوب إلى الشافعي -رحمه الله. كيف يقولون هذا، وهم ينقلون عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أحاديث الشفاعة، وفيها: أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال دينار من إيمان، ومن في قلبه مثقال نصف دينار من إيمان، ومن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ومن في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان. ويخرج الله من النار قوماً لم يعملوا خيراً قط. ويخرج أناساً من النار ويدخلهم الجنة من غير عمل عملوه ولا خير قدّموه. ويقول الله: " وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله". فهل هؤلاء أتوا بكل الأركان واستكملوا الإيمان؟ وهل يجرؤ أحد يخشى الله ويوقر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يخالف أقواله الثابتة ثبوت الجبال؟ (......)

ومما ينبغي التفطن له أن الذي يكفر بترك الصلاة من أهل السنة لا يكفر بما عداها من أركان الإسلام كالزكاة والصوم والحج وما بعدها من الأعمال الصالحة. والذي لا يكفر إلا بالأركان الأربعة لا يكفر بما وراءها من الأعمال الصالحة وغيرها؛ لأنه إذا كان لا يكفر بثلاثة من أركان الإسلام فلأن لا يكفر بغيرها من باب أولى. والذي لا يكفر إلا بترك الصلاة ومنع أداء الزكاة لا يكفر من ترك الصوم والحج، فعدم تكفيره لما وراءها من الأعمال من باب أولى. وإذن فأهل السنة مجمعون على عدم التكفير بما وراء الأركان الأربعة من الأعمال، فالذي يُكفِّر بما وراءها مخالف لإجماعهم، وسالك طريق الخوارج في التكفير بارتكاب الكبائر مطلقاً. وهذا يدين من يكفرون تارك جنس العمل ومرادهم بذلك ترك العمل، وهو قول جديد ابتدعوه لحرب أهل السنة والشغب عليهم. فلشدة فتنتهم وشغبهم على أهل السنة زادوا هذا الأصل، ولم يكتفوا بتكفير تارك الصلاة الذي يغنيهم عن التكفير بما بعده؛ لأن الذي يُكفِّر بترك الصلاة من السلف لا يعتد بأعمال هذا التارك مهما كانت. ومن شدة هوى هؤلاء المعاصرين المحاربين لأهل السنة يرى المتابع لهم أنهم لا يرفعون رأساً بأحاديث الشفاعة التي نصَّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان ويخرج من النار قوم لم يعملوا خيراً قط، وقول الله: "وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله"، أي من النار. ذكرهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعد الشفاعة في من يخرج من النار

من العاملين الذين كانوا يصلون ويصومون ويحجون. ولا يرفعون رأساً بأحاديث فضل "لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم". بخلاف من يُكفِّر تارك الصلاة من السلف، فإنهم إذا وقف أحدهم أمامها استسلم لها، وصدع بمضمونها كما قدّمنا ذلك عن الإمام أحمد والبربهاري وابن بطة وابن البناء وابن تيمية وابن القيم وغيرهم–رحمهم الله-". **انتهى النقل عن متعالم مغرور... (الحلقة الثانية).**

القاعدة الرابعة:

** سئل المدخلي هداه الله: هل هجر أهل البدع والتضييق عليهم وعدم مخالطتهم بإطلاق كما نقل السلف ودوّن الأئمة في كتبهم؟ أم هو على التفصيل وينظر كل شخص إلى المصلحة والمفسدة وكل يرجع إلى عقله مما يؤدي إلى التمييع؟ – فأجاب: "لقد قال شيخ الإسلام رحمه الله ينظر إلى المصلحة فيها, والسلف ما قالوا هذا, وشيخ الإسلام جزاه الله خيرا قال هذا وهو اجتهاد منه فإذا أخذنا بقوله, فمن هو الذي يميز المصالح والمفاسد؟ فهل الشباب وصلوا إلى هذا المستوى؟ الشباب إذا راعى المصلحة فليبدأ بمراعاة مصلحة نفسه وليحافظ على ما عنده من الخير ويتبع منهج السلف ولا يعرض عقيدته ومنهجه للضياع كما حصل لكثير من الشباب الذين تلاعب بهم الإخوان المسلمون والقطبيون وأهل البدع وقالوا: نراعي المصالح والمفاسد ثم كل هذه الأمور تهدر ولا يوجد عندهم مراعاة المصالح والمفاسد, وعلى رأس المصالح التي يجب مراعاتها المحافظة على الشباب من أن يتخطفهم أهل البدع بشبهاتهم. فالشاب الناشئ عليه أن لا يخالط أهل البدع وأن يحافظ على عقيدته والعالم الناصح له أن يدعو هؤلاء وأن ينصحهم وأن يبين لهم الحق ويقيم عليهم الحجة ليرجعوا إلى دين الله الحق, وأما الجاهل الذي قد يتعرض للضياع فيقذفون بالشبهة عليه فيتغير قلبه ويزيغ ثم يرتمي في أحضانهم وقد عرفنا هذا من كثير وكثير ممن كانوا مساكين بادئين بالسير في طريق السلف فاعترضهم هؤلاء بشباكهم فاجتاحوهم واجتالوهم عن منهج السلف الصالح والعاقل من اعتبر

بغيره فلنأخذ عبرة من هؤلاء". [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين رقم7, نقلا عن: صيانة السلفي... للبازمول ص226–230].

** وسئل المدخلي هداه الله: يا شيخ إذا الواجب علينا أن نعمل بقول السلف وليس بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله خاصة في زماننا هذا الذي صار فيه الجلوس لأهل البدع شعارا للعلم والله المستعان؟ – فأجاب: "الذي يقوله السلف هو الأحوط بالتجربة والواقع, والمصلحة والمفسدة إذا أدركها العالم فليستخدمها, أما الصغير ما يستطيع, إذا أدركها العالم المحصن لا بعض العلماء قد يكون ضعيف الشخصية فتخطفه البدع كما حصل لعدد كثير من الأكابر خطفتهم البدع بسهولة فهناك صنفان من العلماء عالم تأكد من نفسه أن عنده قوة حجة وقوة شخصية وأنه يستطيع أن يؤثر في أهل البدع ولا يؤثرون فيه فهذا يخالطهم على أي أساس! يأكل ويشرب ويضحك معهم؟ لا إنما يخالطهم للنصيحة يأتي إلى مساجدهم إلى مدارسهم يأتي إلى أسواقهم ويعطيهم الحق ويناظرهم إن كان يستطيع المناظرة ويقيم عليهم الحجة. أما الضعيف المسكين من العلماء لا, وكذلك الشاب الناشء المعرض للضياع. لا بارك الله فيكم فهذا ما يمكن أن يجمع به ما بين ما يقوله شيخ الإسلام ابن تيمية وما يقوله السلف رضي الله عنهم جميعا" [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين رقم8, نقلا عن: صيانة السلفي... للبازمول ص226–230].

** وقال المدخلي: "ثم إني أقول إن هذه المصلحة التي يتحدثون عنها وأسرفوا في الحديث عنها وحرفوا المصالح بارك الله فيكم ولبسوا فيها حتى أهملوا مصلة الشاب الذي يخاف عليه من مخالطة أهل البدع وأهملوا مصلحته, وقذفوا في أوساط أهل البدع, فضل كثير من الشباب المغرور المخدوع بمثل هذه الشبهات أوقعوا كثيرا ممن كان في دائرة السلفية أوقعوهم بمثل هذه الترهات في حبائل ومصائد أهل البدع, فانحرف الكثير والكثير منهم, لا سيما من انحرف بواسطة الأحزاب العصرية الضالة التي سبق وصفها, على كل حال من يميز بين السنة والبدعة فليأمر بالمعروف ولينه عن المنكر وليحذر من أهل البدع هذا أولا.وثانيا: قضية الهجران في صالحك فاهجر لأنك تخاف على نفسك من مخالطة أهل البدع يفسدونك, ويحرفونك عن منهج الله الحق, فالمصلحة الواضحة هنا أن تحتفظ بدينك, وتحتفظ بعقيدتك, وتحافظ على سلامة دينك, هذه المصلحة يجب أن توضع في الاعتبار, وأن يعرفها الشباب فقد كان يراعيها كبار الأئمة من امثال أيوب وابن سيرين, فكان أحدهم لا يطيق مخالطة أهل البدع, ولا سماع كلامهم حتى إن أهل البدع ليأتونهم ويقولون لهم اسمعوا منا ولو كلمة, فبقولون لا, فيعتب عليهم لماذا لا تسمعون؟ فيقول أحدهم: إن قلبي بيد الله وليس ببيدي فإني أخاف أن يقذف هذا في قلبي شرا فلا أستطيع الخلاص منه, فإذا قلنا بالمصالح والمفاسد فيجب

أن نراعي المصالح والمفاسد المتعلقة بالشباب أنفسهم والذين يخاف عليهم من الاختلاط بأهل البدع أن يوقعوهم في الشر, فيجب أن ننتبه لهذا والتي يدندنون حولها ولعلها مصالح أهل البدع أنفسهم ومفاسدهم في حد تصورهم هم! فالمصلحة عندهم ما يخدم دعوتهم, والمفسدة ما يهدم دعوتهم ولو كان حقا, فقد يريدون بالمصالح والمفاسد هذا ما يرونه هم مصالح يخدم دعوتهم, وما يرونه من مفاسد, ولو كان حقا إذا كان يعود على دعوتهم بالهدم, ونحن نقول: إن المصاح والمفاسد يجب أن يراعى فيها جانب الشباب, فهل من مصلحته الاختلاط بأهل البدع؟ ومن مصلحتهم الحذر منهم وهجرانهم والابتعاد عنهم وترك المخالطة للأقوياء الأشداء الذين ثبتت جدارتهم وقدرتهم على زلزلة أهل البدع ودحض شبهاتهم! فتبقى المخالطة لهؤلاء ويبقى من يخاف عليه بعيدا بعيدا بعيدا عنهم, حذرا منهم أشد الحذر..., إذا كان يحترم عقيدته ومنهجه, فالمصلحة في الدرجة الأولى يجب أن يراعى فيها جانب الشباب الذي يخاف عليه من الانحراف, فلما نسيت هذا المصلحة, وأنساهم إياها دعاة الضلال, وأهدروا هذه المصلحة, جر ذلك كثيرا من الشباب إلى الارتماء في أحضان البدع, أرجو أن تدركوا هذا, فإذا قيل لكم: مصالح مفاسد, قولوا لهم: يجب أن نراعي في هذا جانب الشباب الذي يخاف عليه من مخالطة أهل البدع, فإننا قد استفدنا من تجارب طويلة ومريرة وقعت من شباب كانوا على منهج السلف الصالح فضلوا بمثل هذه الدعايات الظالمة التي لا يميز فيها المصلحة من المفسدة, وقد يراد من المفسدة الومصلحة ما يفسد دعوتهم أو يصلحها على حسب ما يعتقدونه هم لا على حسب شرع الله تبارك وتعالى" [نقلا عن: صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي للبازمول ص228–230]

** وقال أيضا: "قلتم - سدد الله خطاكم وثبتنا وإياكم على منهج السلف الصالح –: قلتم: أن يتعاون مع كافة المسلمين وفقا للضوابط العلمية في المنهج السلفي، وهذا هو اختيار الشيخ ابن باز، وابن عثيمين، والألباني, ومن أخذ بفتوى الشيخ ربيع فلا يعاب عليه؛ لأن ما هذا الاختلاف في الأخذ، إنما هو من باب الأولى. أقول: .... سامحكم الله لماذا تجعلونني وحدي في مقابلة الأئمة. فهل أنا وحدي الذي لا يرى التعاون مع أهل البدع والأهواء؟! ؛ فآلاف السلفيين – وعلى رأسهم الأئمة الكبار – وعشرات من المعاصرين يقولون ما نسبتموه إلى ربيع وحده. ومئات النصوص من كلام أئمة السلف فيها التحذير من أهل الأهواء وهجرانهم، بل هناك أئمة نقلوا إجماع أهل السنة على هجران أهل البدع، والتحذير منهم، ومن مجالستهم فضلا عن التعاون معهم". [نصيحة الشيخ ربيع لأهل العراق].

** وقال المدخلي: "أنت في بلد ما تجد من طلبة العلم إلا أهل البدع والضلال , ولا تجد من أهل السنة أحدا , فأنا أفضل لك الجهل مع سلامة الفطرة على أخذ العلم من أهل البدع , اللهم إلا إذا كان هذا الشخص لا يدعو إلى بدعته إطلاقا ؛ فيمكن أن تأخذ منه النحو أو بعض العلوم , أما العقيدة , بل القرآن والحديث , لا تأخذ منه , لأن الحديث قد دُوِّن , والقرآن محفوظ –والحمد لله- وتفسيره موجود ومحفوظ, والحمد لله". [مجموع الكتب والرسائل 28/15].

هذا ما تيسر نقله من كلام ربيع المدخلي ـ هداه الله ورده إلى الحق ـ الذي تعقبناه بتوفيق الله وتسديده في "مقدمة في الكشف عن قواعد ربيع بن هادي المدخلي وأصوله", والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

جمعه ولد الحاج محمد الإفريقي